

Date: 17 / 04 / 2024

التاريخ: 08 / شوال / 1445هـ

سعادة الدكتور/ صادق بن علي بن مبارك الشويخات "حفظه الله"
سعادة الدكتورة/ هيا بنت إبراهيم بن عبد الرحمن ال تويم "حفظها الله"
سعادة الدكتورة/ سارة سعد الدوسري "حفظها الله"

كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن - الفجيرة - دولة الإمارات العربية المتحدة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع / قبول بحث للنشر

تهديكم هيئة تحرير مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية أطيب التحيات،
وتود إبلاغكم بقبول نشر بحثكم المقدم بعنوان:

تحليل استراتيجي لإدارة الموارد البشرية في عملها التعزيزي للأداء
التنظيمي بقطاع الاتصالات - المملكة العربية السعودية

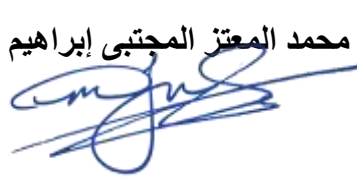
حيث تم التحكيم حسب الأصول، وسيحمل البحث معرف الوثيقة الرقمي:

DOI: 10.26389/AJSRP.S020324

وسيتم نشره في 30 سبتمبر 2024 بمجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية
وهي مجلة علمية محكمة شهرية تصدر عن المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث/ المركز
القومي للبحوث بدولة فلسطين.

وتقبلوا سعادتكم وافر التحية والتقدير،

رئيس التحرير

أ.د. محمد المعتز المجتبى إبراهيم



مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية
ISSN:2522-3372
e-ISSN:2522-3372
ISBN: 2015-499

<https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals>

Strategic analysis of human resources management in its work to enhance organizational performance in the telecommunications sector, Kingdom of Saudi Arabia

Dr. Sadiq Ali Al-Shuwaikhat^{*}, Dr. Haya Ibrahim Al Tuwaym¹, Dr. Sara Saad Al-Dawsari¹

¹ College of Management | Midocean University | UAE

Received:

02/03/2024

Revised:

10/03/2024

Accepted:

03/04/2024

Published:

30/09/2024

* Corresponding author:

sadiq.alshuwikhat@gmail.com

Citation: Al-Shuwaikhat,

S. A., Al Tuwaym, H. I., & Al-Dawsari, S. S. (2024).

Strategic analysis of human resources management in its work to enhance organizational performance in the telecommunications sector, Kingdom of Saudi Arabia. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences*, 8(11), 91 – 103.

<https://doi.org/10.26389/AJSRP.S020324>

2024 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• Open Access



This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: Human resources management strategies are among the basics for achieving the goals of any company. Therefore, this research aimed to track and analyze the strategies and vision of human resources management for organizations in the Kingdom, addressing all aspects of recruitment and development for employees, from the recruitment processes themselves to the control of employment contracts, and in view of the ongoing challenges in the internal environments. It has become necessary for external and external organizations in the Kingdom to adopt modern methods. Therefore, this research analyzed resource management strategies to enhance organizational performance, and this is through the descriptive analytical approach to determine the main community features of the research, as the sample population included all workers in telecommunications sector companies in the Kingdom. data for the study. A questionnaire was distributed among the samples through social media to employees of telecommunications companies in the Kingdom, who numbered (220). The study reached a set of results, including: the presence of a high level of organizational performance in companies. The telecommunications sector in the Kingdom by members of the study sample, where the arithmetic mean value was 3.964 with a standard deviation of 0.888.

It was found that the greater the level of application of recruitment and recruitment strategies by 1%, the greater the level of organizational performance. In the telecommunications sector companies in the Kingdom of Saudi Arabia, it amounted to 1.637%, which demonstrates the validity of the first sub-hypothesis of the study.

Keywords: Human Resource Management, Management Strategies, Organizational Performance.

تحليل استراتيجي لإدارة الموارد البشرية في عملها التعزيزي للأداء التنظيمي بقطاع الاتصالات المملكة العربية السعودية

الدكتور / صادق بن علي الشويخات^{1*}، الدكتورة / هيا بنت إبراهيم ال تويم¹، الدكتورة / سارة بنت سعد الدوسري¹

كلية الإدارة | جامعة ميدوشن | الإمارات العربية المتحدة

المستخلص: إن استراتيجيات إدارة الموارد البشرية من الأساسيات لتحقيق أهداف أي شركة، لهذا لقد هدف هذا البحث لتتبع وتحليل استراتيجيات ورؤية إدارة الموارد البشرية للمنظمات بالمملكة ، متناولة جميع جوانب التوظيف والتطوير للموظفين، بداية من عمليات التوظيف ذاتها حتى التحكم بعقود العمل، وبالنظر للتحديات المستمرة في البيئات الداخلية والخارجية للمنظمات بالمملكة أصبح من الضروري تبني أساليب حديثة، لهذا قد قام هذا البحث تحليل استراتيجيات إدارة الموارد لتعزيز الأداء التنظيمي، وهذا من خلال المنهج الوصفي التحليلي لتحديد معالم المجتمع الرئيسية للبحث، حيث كان مجتمع العينة شامل جميع العاملين في شركات قطاع الاتصالات ، حيث استخدم أسلوب العينات العشوائية البسيطة للحصول على بيانات الدراسة، وقد تم توزيع استبانة على العينات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي على العاملين بشركات الاتصالات بالمملكة والتي بلغ عددهم (220)، وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها: وجود مستوى مرتفع من الأداء التنظيمي في شركات قطاع الاتصالات بالمملكة من جانب أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.964 بانحراف معياري 0.888. وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجيات الاستقطاب والتعيين على الأداء التنظيمي ووجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية إستراتيجيات الاستقطاب والتعيين على الأداء التنظيمي في شركات قطاع الاتصالات بالمملكة العربية السعودية وتبين أن كلما زاد مستوى تطبيق إستراتيجيات الاستقطاب والتعيين بمقدار 1 % ازداد مستوى الأداء التنظيمي في شركات قطاع الاتصالات بالمملكة العربية السعودية بمقدار 1.637 % وهو ما يوضح صحة الفرض الفرعي الأول للدراسة.

الكلمات المفتاحية: إدارة الموارد البشرية- استراتيجيات الإدارة- الأداء التنظيمي.

المقدمة:

تعتبر الاستراتيجيات للإدارة التابعة للموارد من جانبها البشري أساسية في الوصول لأهداف الشركات، حيث أنها تتبع رؤية كاملة للمنظمة، فنجد أن هذا المجال يتعامل مع جميع جوانب الوظائف وعوامل التطوير للعاملين، بدءاً من عملية التوظيف وصولاً إلى التحكم في عقود العمل. ونظراً للتحديات وأشكال التغيير السريع بيئة المنظمات الداخلي منها والخارجي، أصبح من الضروري على المنظمات أن يتبنوا طرق حديثة يتعاملون بها مع هذه التحولات. (الجرجري، 2006، 65)

وتفرض الظروف المتغيرة على شركات الاتصال الضرورة الإلزامية للاعتماد استراتيجيات تدعم التكيف والابتكار في هذا المجال الإداري موضوع البحث، والتقييم قدرة المنظمة على تعاملها مع هذه التحديات (Noe et al، 2006، 28)، يظهر أهمية دراسة الأداء التنظيمي وتحليل الأساليب والمؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها لتعزيز الأداء ورفع مستوى الفاعلية في مختلف الجوانب. وتتناول هذه الدراسة الواقع الراهن لهذه الاستراتيجيات الإدارية للموارد المتعلقة بالجانب البشري لتعمل على تعزيز الأداء الوظيفي للشركة، حيث يتعمق البحث في تحليل الأساليب المعاصرة والمستجدات التي تعمل على التبني لها لضمان سبل التكيف الفاعلة مع هذه التحولات في بيئات العمل والتحديات الداخلية (ديسلر، 2009، 39)، ويسعى البحث أيضاً التعرف على العوامل التي لها تأثير في تحسين الأداء التنظيمي وتقديم توصيات تعزز مستوى الكفاءة والاستدامة في سياق المنظمة المتنوع والمتطور.

مشكلة البحث:

يعتبر القصور المعرفي والإدراكي حول التأثيرات الاستراتيجية لإدارة الموارد كأداة في يد الإدارة العليا لتحقيق أهداف الشركة في المملكة العربية، وتعزيز أدائها مشكلة رئيسية. لذلك، فيركز البحث على استعراض وتحليل بعض التساؤلات المحورية المرتبطة بهذه المشكلة:

- 1- هل هذه الاستراتيجيات متناسبة مع هيكل المنظمة وأهدافها بشكل مناسب؟
- 2- هل يتم تقييم أداء الموظفين بشكل دوري ومنهجي؟
- 3- هل هناك برامج فعالة لتطوير وتعزيز مهارات الموظفين؟

أهمية البحث:

تضح في عناصره التي يقوم بدراستها، حيث يتسم البحث بالفردية في توجيه الضوء نحو متغيرات يعاني التفاتها من قلة البحوث والتحليلات التطبيقية في سياق قطاع الاتصالات، يعزى الجدوى لهذا البحث إلى قدرته على ربط هذه المتغيرات في إطار بحث واحد داخل هذه المنظمات، حيث يقدم تحليلاً شاملاً ومتكاملاً يساهم في تقديم حلول للمشكلات الواضحة في شركات الاتصالات. من خلال توجيه البحث نحو قضايا قليلة الاهتمام والدراسات التطبيقية، يتيح البحث فرصة لاقتراح مجموعة من الحلول التي تلي احتياجات وتحديات هذه المنظمات. وبناءً على ذلك، يساهم البحث في سد الفجوات الحالية في صياغة استراتيجيات إدارة الموارد، ويساهم أيضاً في استغلال النتائج الرئيسية لتحسين الأداء التنظيمي. ويتميز البحث بأسلوبه المتقدم الذي يلبي الاحتياجات المحلية والعالمية، حيث يسعى إلى توظيف مؤشرات ومقاييس عالمية مع التوجهات العالمية.

أهداف البحث:

1. تحليل تفصيلي للتكتيكات السياسية المستخدمة في إدارة الموارد بقطاع الاتصالات
2. فهم مدى تناغم استراتيجيات الإدارة مع أهداف وهيكل قطاع الاتصالات.
3. تقييم البرامج والممارسات التي تهدف إلى تحسين أداء الموظفين والتأثير على الأداء التنظيمي.
4. العمل على التحليل لأي من العوامل التي لا تأثير في تحسين الأداء العام لقطاع الاتصالات.
5. تحليل مدى تأثير كل متغير على الآخر والكيفية التكاملية فيما بينها لتحقيق أهداف شركات الاتصالات.
6. استخلاص استنتاجات شاملة استناداً إلى النتائج المتوقعة من التحليلات.

فرضيات البحث:

الفرض الرئيسي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\alpha \leq$) إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية على الأداء التنظيمي في شركات قطاع الاتصالات بالمملكة العربية السعودية

الفرض الفرعي الأول: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \leq \alpha$) إستراتيجيات الاستقطاب والتعيين على الأداء التنظيمي في شركات قطاع الاتصالات بالمملكة العربية السعودية

الفرض الفرعي الثاني: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \leq \alpha$) إستراتيجيات تقييم الأداء على الأداء التنظيمي في شركات قطاع الاتصالات بالمملكة العربية السعودية

الفرض الفرعي الثالث: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \leq \alpha$) إستراتيجيات التدريب على الأداء التنظيمي في شركات قطاع الاتصالات بالمملكة العربية السعودية

الفرض الفرعي الرابع: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \leq \alpha$) إستراتيجيات التمكين على الأداء التنظيمي في شركات قطاع الاتصالات بالمملكة العربية السعودية

الجانب النظري

أولاً تعريف الإدارة الاستراتيجية:

تُعتبر الإدارة عملية متكاملة تهدف إلى تحقيق أهداف المنظمة على المدى البعيد من خلال رسم اتجاهاتها هادفة وتحديد غاياتها. فوفقاً لتعريف أنسوف (2018)، يتم تصوير المنظمة بناءً على التوقعات للعلاقة فيما بينها مع البيئة، مما يوجه العمليات التي لابد من تنفيذها على المدى البعيد. (Ansoff, 2018, p. 35)

من جهة أخرى، يشير تعريف سترايك Statik سيمبسون Simpson إلى أن الإدارة الاستراتيجية تشمل رسم الاتجاهات للمنظمات واختيار الاتجاه الاستراتيجي الملائم حتى تتحقق هذه الأهداف في ظل أي تحديات تواجه المنظمة سواء الداخلي منها أو الخارجي، يتبعها التنفيذ لكل استراتيجية والمتابعة لها والعمل على تقييم كل منها حتى يضمن التحقيق الأهداف الرئيسية التي وضعتها المنظمة. وفي إطار تعريف جوش وجوليك (1989)، تظهر الإدارة الاستراتيجية كخطة مترابطة وتشتمل على جميع الجوانب لتعمل على الربط مزايا استراتيجيات المنظمات مع التحديات البيئية بنوعها، يتم تصميم هذه الخطة حتى يضمن التحقيق للهدف الرئيسي عن طريق تنفيذي يتناسب مع هيكل واحتياجات المنظمة. (Jauch, Glueck, 1989, p. 12)

وبالمجمل، تتفق التعريفات المقدمة على أن الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية تمثل عملية شاملة وتكاملية، هدفها التحديات لرؤيا المستقبل للمنظمة والعمل على توجيه لجهودها للتحقق جميع أهدافها الاستراتيجية بشكل فعال.

ومن وظائف الإدارة الاستراتيجية:

- تحديد الغرض الرئيسي والفلسفة والأهداف بشكل عام، بالإضافة إلى صياغة صورة واضحة تعكس ظروف المنظمة وقدراتها ومواردها الداخلية.
- دراسة القوى وأي متغير بيئي له تأثير على المنظمات، سواء على البيئة المتصلة بها بنوعها أو التنافس.
- محاولة تحديد الخيارات المتاحة من خلال توافق موارد المنظمة مع الظروف البيئية.
- تخصيص الموارد بما يتناسب مع مهام المنظمة وهيكلها التنظيمية وأنظمة التحفيز، مع مراعاة الأبعاد المتعلقة بالأفراد والتكنولوجيا. (عز الدين، 2023، 15)
- تقييم فعالية العملية الاستراتيجية واستخدام المعلومات المرتدة لتحسين القرارات المستقبلية.

الأهمية الواردة لإدارة الاستراتيجيات البشرية لتحقيق هدف المنظمات:

إن هذه الإدارة تكتسب أهمية كبيرة في سياق تحقيق أهداف المنظمات للعمل على استمرارها في مواجهة التحديات والتغيرات. (حواش، 2005، ص 20)، إن هدف أي منظمة هو البقاء والاستمرار والنمو وتجنب أي حوادث قد تؤثر على أدائها، فأي حادث أو تغيير مهما كان صغيراً، فإنه يعتبر مفاجئاً عنيفاً. (زيدان، 2022، 32)

لذلك فإن امتلاك إدارة فاعلة وممتعة بتفكير استراتيجي يحقق لها أهدافها، فضلاً عن تحويل أي أزمات قد تتعرض إليها إلى فرصة لإطلاق القدرات الإبداعية التي تستثمر الأزمة كفرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول السديدة، إن الإدارة الاستراتيجية تعزز تحقيق أهداف المنظمة بشكل فعال، وتمكن المنظمة من التكيف مع أي تغير يطرأ بشكل سريع في بيئات العمل الخارجية، كما تلعب دوراً هاماً في إدارة الأزمات وتحفيز الإبداع والابتكار داخل المنظمة، مما يعزز روح الفريق والتعاون. بشكل عام، يمثل الاستثمار في الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية أساساً أساسياً للمنظمات لضمان استدامتها والعمل على التحقق من النجاح المتلازم مع واقع بيئة العمل بما يطرأ عليها من تغيرات باستمرار. (الشعلان، 2002، ص 34)

تركيب عناصر الإدارات الاستراتيجية للموارد الجانب البشري:

تعمل هذه الإدارة لتحقيق غايات شركات الاتصالات بالملكة والأهداف العامة والخاصة لها والرؤية المستقبلية المتصل بها، وهذا من خلال الترجمة للاستراتيجيات العامة لها استراتيجيات أخرى مفصلة تختص بقضايا العاملين المتصلة بإدارة الموارد، ويتكامل هذا العمل من خلال بعض العناصر الأساسية، وهي: (هادف، 2015، ص22)

- تحديد الهدف الأساسي التي تسعى له الإدارة بقطاع الاتصالات حتى تحققها من خلال التفاعل مع عناصر المؤسسة البشري.
- تحديد الرؤية الخاصة بكيفية تطبيق وتحسين ممارسات موارد القطاع البشري.
- وضوح الأهداف الاستراتيجية والعمل على تحديدها في المجالات المتصلة بالتكوين والتشغيل العمليات التنموية والرعاية للجانب البشري.
- وضع خطط استراتيجية يتم بها التدبير لما تحتاج الشركة من موارد للعمل على سد الفجوات وهذا لضمان الوصول للأداء المستهدف في مجالات البشرية بالقطاع.
- تحديد المعايير التي يتم بها المتابعة ثم التقييم التي تستخدمها الإدارة للتأكد من التنفيذ لكل الاستراتيجيات الموضوعة وتحقيق الإنجازات المحددة. (العزري، 2023، 124)

بناء استراتيجية الموارد البشرية: إجراءات وخطوات أساسية:

في إطار ما تم من خلال إدارة الموارد لتحقيق كل هدف للقطاع وتحديد رؤيتها، تعتبر طرق البناء استراتيجيات الموارد البشرية مهمة حيوية. ولضمان نجاح هذه الاستراتيجية، يتخذ فريق إدارة الموارد الخطوات التالية: (F. R. and Shah, Athar, 2016, p. 68)

1. يسبق إقامة الاستراتيجيات التابعة للموارد بتحديد ثقافة المؤسسة والقيم الأساسية التي تشكل أساس تفاعلها. يتضمن ذلك فهم دوافع أصحاب القرار والإداريين الرئيسيين وتحديد دور المؤسسة في المجتمع.
2. يتم تحديد أهداف المنظمة وتحديد النتائج المستهدفة من خلال الاستراتيجية، مع ربط هذه الأهداف بعناصر الزمن لتقييم مدى تحقيقها.

3. الإجابة عن أسئلة حيوية، مثل كيفية تحقيق أهداف المنظمة؟ وما الذي لابد من العمل على التغيير له في الهيكل التنظيمي للقطاع ؟ تنتهي هذه الخطوة بصياغة خطة شاملة لتحديد السبل الهادفة التي تكون كمدخل يحقق هذه الأهداف (Thevenet, Maurice, 2014, p. 13)

4. المرحلة التنفيذية لها كجزء حيوي من الإدارة للاستراتيجيات، حيث تترجم الاستراتيجيات لمخططات مبرمجة تفصيلية تحدد الجوانب النشاطية التي لابد من تحقيقها، والتحديد لما هو لازم لها، وتحديد الجداول الزمنية لتحقيق الأهداف المحددة. تكون هذه الخطط والبرامج مرشداً للأداء، فيتم تحديد المعايير المقبولة والوقت المحدد لتحقيق الأهداف (F. R. and Shah, Athar, 2016, p. 69)

وتعتمد نجاح هذا التنفيذ للاستراتيجيات على سلامة وفاعلية التنظيم المكلف بتنفيذها. يتطلب الأمر أيضاً إعادة التنظيم والمراجعة الدورية لضمان كفاءة العمليات وتسهيل تدفق الأنشطة بشكل سلس. يُعْتَبَر تنفيذ الاستراتيجية تكاملاً للعمل الإداري، حيث يجسد الأداء الفعال للوظائف تحقيقاً فاعلاً للأهداف.

فيما يتعلق باستراتيجية الموارد المهتمة بالجانب البشري للقطاع، فيكون التحقيق التنفيذي له ارتباطاً بدرجة المركزية والغير مركزية في أي من الوظائف التابعة لإدارة هذا المورد؛ في النمط المركزي، فنجد أن الإدارة تعمل على التحقيق للاستراتيجيات والإشراف على التزام القطاعات المختلفة. بينما في النمط اللامركزي، تكون كل وحدة لها مسؤوليات تعمل على التنفيذ لها بشكل جزئي داخل هذه الاستراتيجيات لموارد الجانب البشري. (جديلي، بن ساكتة، 2022)

ثانياً الأداء التنظيمي:

مفهوم الأداء التنظيمي:

في سياق العمل، يُعرّف الأداء بنتيجة الجهد المبذول في إتمام وظيفة أو نشاط. يُفهم الأداء أيضاً على أنه الإنجاز النهائي الذي يظهر نتائج العمل الفردي أو الجماعي. يعد الأداء مؤشراً مهماً لفاعلية الأفراد والفرق والمؤسسات، إذ يحدد بشكل مباشر قدرتهم على تحسين الخدمات أو تدهورها. (وسام، 2022، 102)

وُنظِر إلى الأداء كوسيلة لتقييم قدرات الأفراد وكذلك فعالية العمل الذي يقومون به. وبشكل الأداء معياراً لتقييم إتقان العمل ومهارات الأفراد، ويوفر رؤية حول كيفية تأثيرهم الإيجابي أو السلبي في هيكل الإدارة للمؤسسة. (ديسلر، 2007، ص 85).

العوامل الداعمة للأداء التنظيمي :

تُلقي العوامل التي تساهم في دعم الأداء التنظيمي أهمية بالغة، وهي:

1. يتعين على المنظمة تحديد المتطلبات من الموظفين لضمان أداء حيوي وفعال. يُحسن فهم الفرد لتوقعات المنظمة توجيهه جهوده بشكل أفضل.
2. يجب تمكين العاملين للعمل بشكل مستقل، دون الحاجة إلى تدخل مستمر أو دعم خارجي.
3. ينبغي على المديرين أن يقدموا الدعم للعاملين، سواء من خلال تبادل الخبرات والأفكار أو من خلال تقديم تجارب جديدة لتطوير المهارات وتعزيز التعلم.
4. يجب على المديرين تقديم التوجيه والتشجيع، وتقدير الأداء المتميز، مع التركيز على تحسين الأداء وتقديم توجيهات حول السلبيات. (العزري، 2023، 127)
5. يُعدّ اعتماد نهج إدارة الأهداف أسلوبًا مؤثرًا في تحسين الأداء، حيث يساهم في تحفيز الموظفين تحسين الرضا الوظيفي.

جودة الأداء التنظيمي:

تتطلب دراسة أفكار المنظمة وتصوراتها والأهداف المستهدفة مع الكوادر العاملة تكاملاً في التفكير. يجب أن تقوم المنظمة بضبط تصوراتها بشكل فعال، مع اعتبار آراء العاملين حول كيفية تحويل المبادئ والأهداف إلى نتائج ملموسة. يساهم هذا في توفير الوقت اللازم لتحقيق أداء متميز. يتعين على المديرين أن يحددوا أي مستوى من مستويات الأداء يكون ذا أهمية قصوى للمنظمة، ثم يبتكرون وسائل لجعل العاملين يدركون هذه المستويات وكيفية تحقيقها (هافارد، 2002، ص 22).

ملامح الأداء المتميز في المنظمة تتجسد فيما يلي (الشماع وحمود، 2002، ص 13):

1. نجاح المنظمة في تحقيق أهدافها يعكس كفاءتها وفعاليتها. يتعين على المنظمة السعي لاستمرار نشاطاتها بكفاءة عالية وبشكل فعال.
2. يُظهر الأداء المتميز للمنظمة في استثمار الموارد البشرية والمادية والمعلوماتية بشكل أمثل.
3. يظهر أن التغذية الراجعة تلعب دورًا كبيرًا في تحسين الأداء التنظيمي. فيمكن للتغذية الراجعة أن تحفز العاملين وتساهم في تحسين إنتاجيتهم. تعتمد فاعلية التغذية الراجعة على مصدرها ومتلقيها والرسالة التي تحملها. يتعين تعزيز التواصل المباشر وتوفير تغذية راجعة في الوقت المناسب لتحقيق تأثير إيجابي على الأداء وتمكين العاملين من التعديلات الملائمة.
- وتشير الدراسات، مثل دراسة مولر (2002)، إلى أن العمليات التدريبية والتحفيزية للموظفين وتزويدهم بمعرفة واضحة حول النتائج التي حققوها. يمكن أن يؤدي هذا إلى تحسين مستوى الأداء وتحقيق إنتاجية أعلى. فجورها يبرز وخاصةً إذا استمرت وتُقدم في وقت محدد له قيمته، وتلقي التغذية الراجعة مسؤولية العاملين على التمتع بعملهم بذواتهم (ويتون وكامرون، 2001، 56).

تحسين الأداء المؤسسي من خلال الكفاءة المتميزة:

وتهدف الكفاءة إلى الوصول إلى الأهداف المنشودة داخل التنظيم بأقل كلفة ممكنة من خلال تحقيق أهدافه بأقل جهد وأسرع وقت. يعكس مفهوم الكفاءة أيضًا محاولة الحصول على أقصى قدر من المخرجات باستخدام أقل كمية من المدخلات، مما يعني عدم التبذير في استخدام الموارد (المولى، 2023، 645) يُعتبر العمل الداخلي للمنظمة محط اهتمام الكفاءة، حيث يتأثر هذا الأداء بنسبة المدخلات مقارنة بالمخرجات. وعندما تتمكن المنظمة من تحقيق مستوى معين من الإنتاج باستخدام موارد أقل من المنظمات الأخرى، يُصنف أداؤها بأنه أكثر كفاءة.

بالإضافة إلى ذلك، تتوقع الكفاءة عدم التبذير واستخدام الموارد بشكل صحيح. يُظهر هذا النهج الفعال في إدارة الموارد مساهمة إيجابية في تحقيق الأهداف الإنتاجية وتحسين الأداء العام للمنظمة. وبهذا يُبرز مفهوم الكفاءة أهميته في تعزيز الاستدامة وتحقيق الأهداف بفاعلية وكفاءة. (Coulter & Robbins، 2007، p 123)

تحقيق الفاعلية المؤسسية:

إن الأداء التنظيمي هو مفهوم أساسي يتطلب فهمًا شاملاً لتحقيق التميز في البيئة المؤسسية. يتعلق الأداء بالنتائج والفاعلية في تحقيق أهداف المنظمة على مستوى الفرد والجماعة والتنظيم بأكمله. يُعرّف الأداء كمحصلة للنتائج المحققة لوظيفة ما أو نشاط معين، ويعكس بشكل عام قدرة المنظمة على استخدام وتنظيم مواردها لتحقيق أهدافها. (Daft، p 15) 2001. وإن تحقيق التميز يستند إلى تحديد أهداف واضحة وصياغة استراتيجيات فعالة لتحقيق هذه الأهداف. يتطلب الأداء التنظيمي تنظيم العمليات واستخدام مؤشرات الأداء بشكل دقيق لفحص تقدم المنظمة نحو تحقيق أهدافها.

وفي سياق الكفاءة، يعتبر فهم مفهوم الكفاءة أمراً حيوياً. الكفاءة ترتبط بتحسين استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى إنتاجية بأقل تكلفة وجهد. وفي هذا السياق، يكون تحقيق الكفاءة بمثابة مقياس قدرة المنظمة على الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة لديها (شاكر وآخرون، 2000، ص 67)

وتأتي أهمية تحديد الأهداف التشغيلية والرسمية في سياق الأداء التنظيمي. يجب أن تكون الأهداف محددة مرتبطة برؤية المنظمة واستراتيجياتها لضمان التحكم والتفوق.

أثر الإدارة الاستراتيجية للموارد الجانب البشري على الأداءات التنظيمية:

تُسلط الأضواء على هذه العلاقة في مجموعة من الدراسات والأبحاث، حيث يسعى الباحثون إلى فهم وتوضيح طبيعة هذه العلاقة وكيف يمكن للمنظمات تحقيق التميز من خلال تناغم استراتيجيات الموارد البشرية مع أهداف الأداء التنظيمي.

مثلاً: نجد روبن ومولر Mueller (2003) يشير إلى أن التغيير الاستراتيجي يُعدّ حجر الأساس الذي يمكن للمنظمة من خلاله تحقيق الأداء التنظيمي المتميز. يعزى التأثير الإيجابي للتغيير الاستراتيجي إلى تحفيز التنوع والابتكار داخل المنظمة، مما يُسهم في تعزيز كفاءتها وفعاليتها. (Couler, 2007.p 35, Robbins)

من ناحية أخرى، يُظهر البحث الذي قام به هيل (1992) أن التغييرات في البيئة الخارجية، مثل التكنولوجيا والتشريعات، تضطر المنظمات إلى إجراء تغييرات في هياكلها واستراتيجياتها. يتيح هذا التغيير للمنظمة تعزيز أدائها التنظيمي والتكيف مع متطلبات البيئة المتغيرة. (العزري، 2023، 132)

الدراسات الأدبية:

1. الدراسة: "التحليل الاستراتيجي- والموارد غير الملموسة- ودورها في تعزيز أداء المنظمات" (الكعبي، 2010).

ملخص الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى فحص مدى لتبني الكليات بالعراق لمفاهيم التحليل ، مع بيان الجوانب غير الملموسة للموارد، والتي تم استخدامها كحقل للتطبيق. وقد جمعت البيانات من خلال استبيان لاستقصاء التطبيقات والتحديات المواجهة لهذه الكليات في هذا السياق.

بينت الدراسة محدودية في الدراسات التي عملت على الموارد غير الملموسة، مما يبرز أهمية توسيع البحث حول هذا الموضوع. وفي سياق الكليات العراقية، كانت النتائج تبين تحديات تتمثل في سوء الخدمات المقدمة ونقص التدريب للعاملين، مما يؤثر على كفاءته ويتسبب في الأخطاء في العمل.

2. الدراسة: "ممارسات استراتيجيات- الموارد البشرية- ودورها في المرونة الاستراتيجية- في المصارف الإسلامية الفلسطينية" (زعتري، 2013).

ملخص الدراسة: كان الهدف منها تقييم وتحليل الدور المحوري للاستراتيجيات الموارد المتصلة بالجانب البشري في المصارف الإسلامية بفلسطين. تم جمع البيانات من عينة تتألف من 15 فرداً باستخدام استبانة. بينت الدراسة المتعلقة بالاستراتيجيات في الجانب البشري داخل هذه المصارف يعتبر مرتفع وله تأثير معنوي على المرونة الاستراتيجية. وعليه، تمت التوصية بضرورة تطوير آليات جديدة لتعزيز المرونة الاستراتيجية وتلبية احتياجات السوق الفلسطينية من هذه المصارف.

تعكس هذه الدراسة جهود الباحث في تحليل العلاقة بين الممارسات الاستراتيجية والمرونة لها في سياق المصارف الإسلامية بفلسطين، وبيان أهمية تحسين تلك الممارسات لتحقيق التكامل بين الموارد وأهداف المصارف.

3. الدراسة: "دور استراتيجيات إدارة الموارد البشرية في تطوير الأداء المؤسسي في المنظمات غير الحكومية في غزة" (الطهراوي، 2010).

ملخص الدراسة: إن هذه الدراسة هدفت إلى تشخيص دور استراتيجيات إدارة الموارد البشرية وتأثيرها للعمل على تطوير الأداء المؤسسي في محافظات غزة. وقد جمعت البيانات من المؤسسات ليس لها هدف للربح في غزة ، وبلغ عددها 117 منظمة، باستخدام استبانة، وقد توصلت الدراسة لأن استراتيجيات إدارة الموارد البشرية لها أثر موجب في تطوير الأداء المنظمي. وعلى ضوء هذه النتائج، تمت التوصية بضرورة إقامة وحدات متخصصة في إدارة الموارد لبناء استراتيجياتها بطريقة صحيحة.

تعقيب:

لقد قامت هذه الدراسات بتناول استراتيجيات الموارد بالدراسة لبيان مدى تأثيرها على أداء أي منظمة أو مؤسسة في القطاعات الربحية والغير ربحية منها بالإضافة للتعرف على مدى تناول الدراسات للجانب غير الملموس في إدارة الموارد في الجانب البشري وهذا للتوصل لمدى التعزيز لهذه الاستراتيجيات للإدارة وأثرها على الأداء المنظمي، فقد تناولت كل منها داب مختلف من الدراسة وإن اجتمعت جميعها على متغير واحد ولكن كل منها قام بالدراسة لها برؤية خاصة ومختلفة، فلم تتطابق أي منها مع بعضها وبالتالي بالنسبة

للبحث الحالي فقط اختلف في جانبه التطبيقي عن كل من هذه الدراسات الأخرى فتناول قطاع خاص آخر لم يتم التطرق له أو العمل عليه، وهذا للوصول لمدى تأثير هذه الاستراتيجيات على العاملين في قطاع الاتصالات.

الإطار التطبيقي

منهجية البحث:

إن المنهجية المستخدمة هي الوصفي والتحليلي لأنه يمكن من تحقيق كافة الأهداف المرجوة من البحث.

مجتمع الدراسة والعينة:

إن المجتمع الحالي للبحث يتكون من جماعات من العاملين في الشركات التابعة لقطاع الاتصالات بالسعودية وتم اللجوء لأسلوب العينات بشكل عشوائي بسيط للحصول على المعلومات المرجوة، وكان عدد العينة البحثية 220 فرداً.

الأساليب الإحصائية:

استخدم البحث البرنامج الإحصائي SPSS من خلال:

- معامل ألفا كرونباخ للعمل على حساب مستويات الثبات للأداة.
- معامل الارتباط بيرسون للعمل على تحديد مستويات الاتساق الداخلية للأداة وصدقها والوصول للعلاقة بين المتغيرات بالبحث.
- تم استخدام النسب والتكرارات للعمل على توصيف كل خاصية متعلقة بالعينة موضع البحث.
- استخدام وسط الحساب مع الانحراف للمعيار لبيان المستويات الاستجابة لكل فرد من العينة على الجمل بالأداة.
- المعادل الانحداري للخط المبسط لعمل قياس أثري للمتغيرات البحثية.

أدوات البحث:

تكونت استمارة الاستبيان من جانبين ، الأول منه للبيانات المتصلة بالأفراد، والثاني منه: شامل جميع محاور البحث لمحور استراتيجيات الموارد البشرية ويتضمن 4 أبعاد ويشتمل على 16 عبارة ومحور الأداء التنظيمي ويشتمل على 10 عبارات وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي

جدول (1) طريقة تصحيح مقياس ليكرت

التدرج	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن	5	4	3	2	1
قيمة المتوسط الحسابي	4.20-5	3.4 – 4.19	2.60 – 3.39	1.80 – 2.59	1 – 1.79
مستوى درجة التأثير	مرتفع جداً	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض جداً

صدق أداة الدراسة:

المحور الأول: استراتيجيات إدارة الموارد البشرية

جدول (2) معاملات الارتباط عبارات المحور الأول

الفقرة	معامل الارتباط	الدالة الإحصائية	الفقرة	معامل الارتباط	الدالة الإحصائية
الاستقطاب والتعيين			تقييم الأداء		
1	0.878**	0.000	1	0.858**	0.000
2	0.745**	0.000	2	0.890**	0.000
3	0.865**	0.000	3	0.834**	0.000
4	0.884**	0.000	4	0.870**	0.000
التدريب			التمكين		
1	0.951**	0.000	1	0.879**	0.000
2	0.876**	0.000	2	0.903**	0.000
3	0.913**	0.000	3	0.896**	0.000
4	0.831**	0.000	4	0.700**	0.000

ويتبين القيم المعاملاتية للارتباط في بيرسون في درجات الجمل من المحور الأول والدرجة الكلية للمحور كانت دالة في الجانب الإحصائي عند (0.01) مما يوضح صدق جمل المحور الأول للاستبيان فهو دليل على صلاحيته للتطبيق ليحقق الهدف.

المحور الثاني: الأداء التنظيمي

جدول (3) معاملات الارتباط عبارات المحور الثاني

الفقرة	معامل الارتباط	الدالة الإحصائية	الفقرة	معامل الارتباط	الدالة الإحصائية
1	0.868**	0.000	6	0.730**	0.000
2	0.844**	0.000	7	0.759**	0.000
3	0.890**	0.000	8	0.798**	0.000
4	0.853**	0.000	9	0.841**	0.000
5	0.810**	0.000	10	0.811**	0.000

ويتبين القيم المعاملاتية للارتباط في بيرسون في درجات الجمل من المحور الثاني والدرجة الكاملة للمحور كانت دالة في الجانب الإحصائي عند (0.01) مما يوضح صدق جمل المحور الثاني للأداة فهو دليل على كونه يصلح لأن يطبق ويحقق هدفه.

النتائج للأداة:

جدول (4) نتائج ثبات أداة الدراسة

المحور	تعدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
استراتيجيات إدارة الموارد البشرية	16	0.975
الأداء التنظيمي	10	0.818
إجمالي استمارة الاستبيان	26	0.966

يتبين إن قيمة ألفا كرونباخ لكافة محاور أداة الدراسة أكبر من 0.70 وبالتالي يتضح أن الأداة البحثية لها درجة مرتفعة من ثباتها وتعتبر كافية لأن تحقق غرضها.

خصائص عينة الدراسة

- 1- الجنس: تبين إن 142 فرداً كانوا من الذكور بنسبة 64.5 % و 78 فرداً من الإناث بنسبة 35.5 %
- 2- العمر: تبين إن 75 فرداً عمرهم أقل من 30 سنة بنسبة 34.1 % و 65 فرداً عمرهم من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة بنسبة 29.1 % و 60 فرداً عمرهم من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة بنسبة 27.3 % و 20 فرداً أعمارهم 50 سنة فأكثر بنسبة 9.1 %
- 3- المؤهل العلمي: تبين إن 40 فرداً مؤهلهم متوسط بنسبة 18.2 % و 120 فرداً مؤهلهم بكالوريوس بنسبة 54.5 % و 60 فرداً مؤهلهم دراسات عليا بنسبة 27.3 %
- 4- المسعى الوظيفي: تبين أن 45 فرداً من المديرين بنسبة 20.5 % و 65 فرداً من رؤساء الأقسام بنسبة 29.5 % و 110 فرداً من الموظفين بنسبة 50 %
- 5- سنين الخبرات للوظائف: تبين أن 34 خبراتهم العملية أقل من 5 سنوات بنسبة 15.5 % و 90 فرداً خبراتهم العملية من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات بنسبة 40.9 % و 78 فرداً خبراتهم العملية من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة بنسبة 35.5 % و 18 فرداً خبراتهم العملية 15 سنة فأكثر بنسبة 8.2 %

جدول (5) التوزيع للعينة وفقاً للخصائص الشخصية

الخصائص	الفئات	العدد	النسبة %
الجنس	ذكر	142	64.5
	أنثى	78	35.5
السن	أقل من 30 سنة	75	34.1
	من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة	65	29.5
	من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة	60	27.3
	50 سنة فأكثر	20	9.1

الخصائص	الفئات	العدد	النسبة %
مؤهلات الدراسة	متوسط	40	18.2
	بكالوريوس	120	54.5
	دراسات عليا	60	27.3
الاسم الوظيفية	مدير	45	20.5
	رئيس قسم	65	29.5
	موظف	110	50.0
عدد سنين الخبرات الوظيفية	أقل من 5 سنوات	34	15.5
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	90	40.9
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	78	35.5
	15 سنة فأكثر	18	8.2

تحليل استمارة الاستبيان

المحور الأول: استراتيجيات إدارة الموارد البشرية

جدول (6) جمل الاستقطاب والتعيين

جمل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
يتم استقطاب من يعملون على أسس الاحتياج الفعلي للجانب البشري للموارد	4.182	0.778	1	مرتفع
يستند استقطاب وتعيين العاملين من خلال معايير واضحة.	4.136	0.870	2	مرتفع
تتوافق سياسات الاستقطاب والتعيين مع أهداف الشركة	3.818	0.835	4	مرتفع
إجراءات الاستقطاب والتعيين واضحة ومحددة بدقة.	3.864	0.870	3	مرتفع

تم ترتيب جمل استراتيجيات استقطاب والتعيين من حيث قيمة المتوسط الحسابي وتبين أن (العبارة الأولى) الأهم بقيمة 4.185 وانحراف معياري 0.778 وبدرجة للموافقة كبيرة بينما (العبارة الثالثة) (الأقل بقيمة 3.818 وانحراف معياري 0.835 وبدرجة للموافقة كبيرة وعند دراسة جمل استراتيجية الاستقطاب والتعيين تبين أن جميع الجمل لها مستويات عالية فيبين هذا أن هناك ارتفاع عند تطبيق استراتيجية الاستقطاب والتعيين في قطاع الاتصالات بالسعودية بمتوسط حساب 4.000 بانحراف معيار 0.839

جدول (7) على جمل تقييم الأداء

جمل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
تعمل إدارة الموارد البشرية على وضع معايير محددة وواضحة في تقييم الأداء	3.909	0.951	2	مرتفع
تقوم الإدارة بتنفيذ معايير تقييم الأداء بشفافية على جميع العاملين	3.727	0.864	3	مرتفع
تهتم إدارة الموارد البشرية بإبلاغ العاملين بكافة حقوقهن وواجبات ومسؤوليات وظائفهم	3.682	0.764	4	مرتفع
تهتم إدارة الموارد البشرية بتنفيذ اللوائح والقوانين على كافة العاملين دون أي استثناءات	4.045	0.707	1	مرتفع

تم ترتيب جمل استراتيجية تقييم الأداء من جانب قيمة المتوسط الحسابي وتبين أن (العبارة الثانية) الأهم بقيمة 4.045 وانحراف معياري 0.707 وبدرجة موافق كبيرة بينما (العبارة الثالثة) (الأقل بقيمة 3.682 وانحراف معياري 0.764 بدرجة موافق كبيرة وعند دراسة جمل استراتيجية تقييم الأداء تبين أن جميع الجمل في مستويات عالية فيبين هذا مستوى مرتفع من التطبيق للاستراتيجيات وتقييم الأداء في قطاع الاتصالات بالسعودية بمتوسط حسابي 3.841 بانحراف معياري 0.822

جدول (8) جمل التدريب

مستوى الموافقة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الجمل
مرتفع	1	0.758	3.864	الإدارة مهتمة بالتوفير بالحقب التدريبية اللازمة للعاملين
مرتفع	1	0.758	3.864	يتحدد دورات تدريبية من خلال الاحتياج الفعلي لكل عامل.
مرتفع	2	0.816	3.864	التشجيع الإداري باشتراك الموظفين للتدريب على البرامج المستحدثة والمنح والمكافآت.
مرتفع	3	0.851	3.773	تعطي الإدارة للموظفين كافة الطرق المساهمة في الزيادة للخبرات.

رتبت جمل الاستراتيجيات للتدريب من جانب قيمة المتوسط الحسابي تبين أن (العبارتين الأولى والثانية) الأهم بقيمة 3.864 وانحراف معياري 0.758 وبدرجة موافق كبيرة بينما (العبرة الرابعة) الأقل بقيمة 3.773 وانحراف معياري 0.851 وهو ذا درجة عالية، وفي الدراسة لجمل استراتيجية التدريب يتضح ارتفاع مستويات الموافقة فيبين وجود مستوى مرتفع من تطبيق استراتيجية التدريب في قطاع الاتصالات بالسعودية بمتوسط حسابي 3.841 بانحراف معياري 0.796

جدول (9) جمل التمكين

مستوى الموافقة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الجمل
مرتفع	1	0.826	3.955	إن الإدارة لها اهتمام بأن تعطي للفرق العاملة صلاحيات عالية في عمليات التخطيط والتنفيذية كذلك لكل مهمة يتم تكليفهم بها.
مرتفع	1	0.826	3.955	تهتم الموارد بان توفر مناخ بيئي سليم حتى يكون هناك سبل تعاون بين الموظفين في أداء المهام
مرتفع	2	0.794	3.909	تهتم إدارة الموارد البشرية بإعطاء مفاوضات كافية لكل عامل تعطيه سلطة تساعد على أن ينجز عمله.
مرتفع	3	0.999	3.773	تهتم إدارة الموارد البشرية بمنح العاملين مرونة متناسبة للتصرف في أداء المهام المكلفين بها

رتب الجمل للاستراتيجيات في التمكين من اتجاه قيمة المتوسط الحسابي تبين أن (العبارتين الأولى والثانية) الأهم بقيمة 3.955 وانحراف معياري 0.826 بدرجة موافق عالية بينما (العبرة الرابعة) الأقل بقيمة 3.773 وانحراف معياري 0.999 وبدرجة موافق مرتفعة وعند دراسة جمل استراتيجية تمكين يتضح انها جميعاً لها مستويات متوافقة عالية، فيتضح وجود مستوى مرتفع من تطبيق الاستراتيجية في قطاع الاتصالات بالسعودية بمتوسط حساب 3.898 بانحراف معياري 0.861

مما سبق تبين وجود مستوى مرتفع من تطبيق استراتيجيات إدارة الموارد في قطاع الاتصالات بالسعودية، بمتوسط حساب 3.895 بانحراف للمعيار 0.829

المحور الثاني: استراتيجيات الأداء التنظيمي

جدول (9) جمل الأداء التنظيمي

مستوى الموافقة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الجمل
مرتفع جدا	1	0.493	4.591	للشركة اهتمام بتقديم كافة الخدمات التي تعمل على تلبية كل احتياج المواطنين بأعلى مستوى للجودة.
مرتفع	6	0.930	3.955	تهتم الشركة بإدخال تعديلات مستمرة ومتجددة على أنشطتها وبرامجها
مرتفع	4	0.826	4.045	تعمل الشركة على توسعات في نطاقات الخدمات والأنشطة التي تقوم بتقديمها
مرتفع	7	0.970	3.864	تحرص الشركة على تحسين التكنولوجيا المستخدمة في تقديم الأنشطة والبرامج والفعاليات
مرتفع جدا	2	0.499	4.455	تعمل على استخدام نظم إدارة لها مرونة تحقق سرعة كبيرة في الاستجابة

مستوى الموافقة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الجملة
				للتغيرات في احتياجات المواطنين وذوقهم.
مرتفع جدا	3	0.493	4.409	تعمل الشركة بصفة مستمرة على تقديم خدمات وبرامج وأنشطة جديدة
مرتفع	10	1.374	3.409	تهتم الشركة بتقديم كافة أشكال الخدمات والبرامج والفعاليات التي تحقق أعلى معدلات من الرضا لدى المواطنين
مرتفع	5	0.826	3.955	تعمل المنظمات على تحقيق أكثر استغلالاً ممكن للموارد بشكلها البشري والفني والتكنولوجي الموجود.
مرتفع	9	1.305	3.409	تهتم الشركة بأن تكون أنشطتها وخدماتها متناسبة مع كافة الأذواق والآراء لدى المواطنين
مرتفع	8	1.160	3.545	تهتم الشركة بمواكبة التغيير والتطور التكنولوجي العالمي في الخدمات المقدمة لعملائها

رتبت جمل الأداء التنظيمي من جانب قيمة المتوسط الحسابي تبين أن (العبارة الأولى) الأهم بقيمة 4.591 وانحراف معياري 0.493 لدرجة الموافقة عالية، وكانت عبارة) العبارة السابعة (الأقل بقيمة 3.409 وانحراف معياري 1.374 بدرجة موافق مرتفعة وعند نقطة عبارات الأداء التنظيمي يتضح أن ثلاث عبارات لهم مستويات على علامة موافق عالي بشكل كبير وسبع عبارات في مستوى موافق عالي مما يبين أنه توجد مستويات عالية من الأداء التنظيمي في قطاع الاتصالات السعودية بمتوسط حسابي 3.964 وانحراف معياري 0.888

الاختبار فروض البحثية:

الفرض الرئيسي: هناك دلالة لها إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\alpha \leq$) إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية على الأداء التنظيمي في قطاع الاتصالات بالمملكة العربية السعودية

جدول (10) تأثير الاستراتيجيات لإدارة الموارد على الأداء التنظيمي

P-VALUE	R	R ²	F	t	b
0.000	0.903	0.815	960.048**	30.985**	0.461

هناك علاقة لها ارتباط طردي قوي دال احصائياً بين إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية على الأداء التنظيمي عند 0.05 ويتبين وجود أثر طردي دال إحصائياً إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية على الأداء التنظيمي عند 0.05 واتضح أن (إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية) يفسر 81.5 % من التغيرات التي تحدث في (الأداء التنظيمي) وتبين أن كلما زاد تطبيق إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية بمقدار 1 % ازداد الأداء التنظيمي بمقدار 0.461 % وهو ما يبين أمن الفرض الرئيسي صحيح.

الفرض الفرعي الأول: هناك أثر له دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\alpha \leq$) في الاستراتيجيات المتعلقة بعملية استقطاب وتوظيف العاملين على الأداء التنظيمي في شركات قطاع الاتصالات بالسعودية

جدول (11) تأثير استراتيجيات الاستقطاب والتعيين على الأداء التنظيمي

P-VALUE	R	R ²	F	t	b
0.000	0.832	0.692	490.966**	22.158	1.637

هناك علاقة لها ارتباط طردي قوي دال احصائياً بين إستراتيجيات الاستقطاب والتوظيف على الأداء التنظيمي عند 0.05 ويتبين وجود أثر طردي دال إحصائياً استراتيجيات الاستقطاب والتعيين على الأداء التنظيمي عند 0.05 واتضح إن (إستراتيجيات الاستقطاب والتعيين) يفسر 69.2 % من التغيرات التي تحدث في (الأداء التنظيمي) وتبين أن كلما زاد تطبيق إستراتيجيات الاستقطاب والتعيين بمقدار 1 % ازداد الأداء التنظيمي بمقدار 1.637 % وهو يبين أن الفرض الفرعي الأول صحيح.

الفرض الفرعي الثاني: يوجد دلالة لها أثر إحصائي عند مستوى الدلالة ($0.05\alpha \leq$) استراتيجيات تقييم الأداء على الأداء التنظيمي في شركات قطاع الاتصالات بالمملكة.

جدول (12) تأثير استراتيجيات تقييم الأداء على الأداء التنظيمي

P-VALUE	R	R ²	F	t	b
0.000	0.876	0.768	720.440**	26.841**	1.775

هناك علاقة لها ارتباط طردي قوي دال إحصائياً بين استراتيجيات تقييم الأداء على الأداء التنظيمي عند 0.05 ويتبين وجود أثر طردي دال إحصائياً استراتيجيات تقييم الأداء على الأداء التنظيمي عند 0.05 واتضح إن (استراتيجيات تقييم الأداء) يفسر 76.8 % من التغيرات التي تحدث في (الأداء التنظيمي) وتبين أن كلما زاد تطبيق إستراتيجيات تقييم الأداء بمقدار 1 % ازداد الأداء التنظيمي بمقدار 1.775 % وهو ما يبين أن الفرض الفرعي الثاني صحيح.

الفرض الفرعي الثالث: وجد أثر دلالة إحصائي عند مستوى الدلالة ($0.05\alpha \leq$) استراتيجيات التدريب على الأداء التنظيمي في شركات قطاع الاتصالات بالملكة العربية السعودية

جدول (13) تأثير استراتيجيات التدريب على الأداء التنظيمي

P-VALUE	R	R ²	F	t	b
0.000	0.874	0.764	703.983**	26.533**	1.696

هناك علاقة لها ارتباط طردي قوي دال إحصائياً بين إستراتيجيات التدريب على الأداء التنظيمي عند 0.05 ويتبين وجود أثر طردي دال إحصائياً استراتيجيات التدريب على الأداء التنظيمي عند 0.05 واتضح إن (إستراتيجيات التدريب) يفسر 76.4 % من التغيرات التي تحدث في (الأداء التنظيمي) وتبين أن كلما زاد تطبيق إستراتيجيات التدريب بمقدار 1 % ازداد الأداء التنظيمي بمقدار 1.696 % وهو ما يبين أن الفرض الفرعي الثالث صحيح.

الفرض الفرعي الرابع: هناك أثر له دلالة إحصائية مستوى الدلالة ($0.05\alpha \leq$) استراتيجيات التمكين على الأداء التنظيمي في شركات قطاع الاتصالات بالسعودية

جدول (14) تأثير استراتيجيات التمكين على الأداء التنظيمي

P-VALUE	R	R ²	F	t	b
0.000	0.872	0.760	691.117**	26.289**	1.650

تبين وجود علاقة ذات ارتباط طردي قوي دال إحصائياً بين إستراتيجيات التمكين على الأداء التنظيمي عند 0.05 ويتبين مع وجود الأثر بشكل طردي دال إحصائياً استراتيجيات التمكين على الأداء التنظيمي عند 0.05 واتضح إن (استراتيجيات التمكين) يفسر 76 % من التغيرات التي تحدث في (الأداء التنظيمي) وتبين أن كلما زاد تطبيق إستراتيجيات التمكين بمقدار 1 % ازداد الأداء التنظيمي في شركات قطاع الاتصالات بالملكة بمقدار 1.650 % وهو ما يبين أن الفرض الفرعي الرابع صحيح.

استنتاجات الدراسة

- وجود مستوى مرتفع من تطبيق الاستراتيجيات الاستقطابية لعمليات التوظيف، والتقييم الأدائي، وعمليات التدريب، والتمكين في قطاع الاتصالات بالملكة العربية السعودية وتختلف هذه النتيجة عن نتيجة دراسة (الكعي، 2010) التي أوضحت انخفاض مستوى التدريبات للموظفين.
- وجد مستويات مرتفعة من الأداء التنظيمي في قطاع الاتصالات بالسعودية حيث وصلت قيمة المتوسط الحسابي 3.964 بانحراف معياري 0.888
- وجود علاقات ارتباط بشكل طردي لها دلالة إحصائية بين إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية على الأداء التنظيمي ووجود أثر طردي له دلالة إحصائية إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية على الأداء التنظيمي وتبين أن كلما زاد تطبيق إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية بمقدار 1 % ازداد الأداء التنظيمي في شركات قطاع الاتصالات بالملكة العربية السعودية بمقدار 0.461 % وهو ما يبين أن الفرض الرئيسي صحيح ، فنجد اتفاق بين النتيجة المبينة مع دراسة (زعتري، 2013) ومع نتيجة دراسة (الطهراوي، 2010).
- وجود علاقة لها ارتباط بشكل طردي عالي له دلالة إحصائية بين إستراتيجيات الاستقطاب والتعيين على الأداء التنظيمي ووجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية استراتيجيات الاستقطاب والتعيين على الأداء التنظيمي وتبين أن كلما زاد تطبيق إستراتيجيات الاستقطاب والتعيين بمقدار 1 % ازداد الأداء التنظيمي في شركات قطاع الاتصالات بالملكة العربية السعودية بمقدار 1.637 % وهو ما يبين أن الفرض الفرعي الأول صحيح.
- وجود علاقة لها ارتباط بشكل طردي عالي له دلالة إحصائية بين إستراتيجيات تقييم الأداء على الأداء التنظيمي ووجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية استراتيجيات تقييم الأداء على الأداء التنظيمي وتبين أن كلما زاد تطبيق إستراتيجيات تقييم الأداء بمقدار 1 % ازداد الأداء التنظيمي في قطاع الاتصالات بالملكة العربية السعودية بمقدار 1.775 % وهو ما يوضح صحة الفرض الفرعي الثاني للدراسة

- وجود علاقة لها ارتباط بشكل طردي عالي له دلالة إحصائية بين إستراتيجيات التدريب على الأداء التنظيمي ووجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية إستراتيجيات التدريب على الأداء التنظيمي وتبين أن كلما زاد تطبيق إستراتيجيات التدريب بمقدار 1 % ازداد الأداء التنظيمي في قطاع الاتصالات بالمملكة العربية السعودية بمقدار 1.696 % وهو ما يوضح صحة الفرض الفرعي الثالث للدراسة
- وجود علاقة ارتباط طردية قوية لها دلالة إحصائية بين إستراتيجيات التمكين على الأداء التنظيمي ووجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية إستراتيجيات التمكين على الأداء التنظيمي وتبين أن كلما زاد تطبيق إستراتيجيات التمكين بمقدار 1 % ازداد الأداء التنظيمي في شركات قطاع الاتصالات بالمملكة العربية السعودية بمقدار 1.650 % وهو ما يبين أن الفرض الفرعي الرابع صحيح.

التوصيات

- العمل على توفير لكل إمكانية متاحة لتحقيق المستوى المتميز للأداء التنظيمي وزيادة مستويات أداء العاملين في القطاع المؤسسي الاقتصادي منه والإنتاجي بالمملكة.
- لا بد من أن يقوم الباحثين على الاجراء لأبحاث مختلفة أخرى تستهدف الجانب التأثيري لهذه الاستراتيجيات للموارد في القسم البشري على عوامل مستويات الإنتاج للموظفين والأداء الإنتاجي للقطاعات والمؤسسات بالمملكة.

المراجع:

أولاً: مراجع العربية:

- بن ساكنة، مباركة. "استراتيجية إدارة الموارد البشرية ودورها في تحسين أداء المؤسسة الجزائرية- دراسة ميدانية بمديرية وحدة البريد"، وزارة التعليم العالي، تبسة. 2022.
- ديسلر، جاري، إدارة الموارد البشرية، تعريب سيد، أحمد عبد المتعال، وعبد المحسن عبد المحسن، دار المريح للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.
- زيدان، حسن، "العلاقة بين ممارسات إدارة الموارد البشرية والأداء التنظيمي من خلال التوسط لدوافع دور العمل: نموذج مفاهيمي"، مجلة العلوم الإنسانية: 25، 2022.
- الساعدي، "مؤيد يوسف نعمة التنظيمي والذاكرة التنظيمية وأثرهما في استراتيجيات إدارة الموارد البشرية: دراسة تشخيصية تحليلية في عينة من المنظمات الصحية"، رسالة دكتوراه، كلية الإدارة، الموصل، 2006.
- عبد علي، وسام. "تأثير استراتيجيات الترشيح التنظيمي في جودة الأداء المنظمي دراسة استطلاعية في شركة مصافي الجنوب قسم مصفى ذي قار". مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 3(4)، 2022.
- عز الدين، مروة، "تقييم الأداء الاستراتيجي باستعمال بطاقة الأداء المتوازن دراسة تحليلية على شركة الكندي للفاحات البيطرية"، مجلة الدراسات المحاسبية، 18 (62) 2023.
- العزري، صالح محمد، "أثر استراتيجيات إدارة الموارد البشرية على الأداء الوظيفي: دراسة حالة (جامعة الشرقية في سلطنة عمان)"، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 10(76)، 2023.
- المولى، شعيب، "تأثير الاستراتيجية الرقمية في الأداء التنظيمي دراسة لأراء عينة من العاملين في شركة أسيا سيل للاتصالات بنينوي"، مجلة الكوت للاتصالات والعلوم الإدارية: 15 (49)، 2023.
- هادف، حيزية. "استراتيجيات تكوين وتنمية الموارد البشرية كمدخل فعال في زيادة القدرة التنافسية للمنظمات الاقتصادية". بحث منشور في مجلة دراسات وأبحاث، ١٦ (٦)، 2015.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Athar, R. & Shah, F, "Impact of Training on Employee Performance (Banking Sector Karachi)". Journal- of- Business and Management, 2016, 17(11).
- H. Ansoff, Daniel Kipley, A.O., "Roxanne Helm-Stevens, Rick Ansoff Implanting Strategic Management", 3rd, Library of Congress, 2018..
- Robbins, S.P & Coulter, Management, (9th ed.), Pearson Prentice Hall, New Jersey, 2007.
- Tjahjadi, B., E., & Hariyati, H., "Does intellectual capital matter in performance management system-organizational performance relationship? Experience of higher education - institutions in Indonesia"-Journal of intellectual capital, 20(4), 533-554.n 2019.
- W. Glueck, L.R." Sources of research ideas among productive scholars", Academy of Management Journal. 1989.

Date: 17 / 04 / 2024

التاريخ: 08 / شوال / 1445هـ

سعادة الدكتور/ صادق بن علي بن مبارك الشويخات "حفظه الله"
سعادة الدكتورة/ هيا بنت إبراهيم بن عبد الرحمن ال تويم "حفظها الله"
سعادة الدكتورة/ سارة سعد الدوسري "حفظها الله"

كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن - الفجيرة - دولة الإمارات العربية

المتحدة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع / قبول بحث للنشر

تهديكم هيئة تحرير مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية أطيب التحيات،
وتود إبلاغكم بقبول نشر بحثكم المقدم بعنوان:

تحليل تأثير التنوع الإستراتيجي على أداء الشركات
في سوق التنافس العالمي

حيث تم التحكيم حسب الأصول، وسيحمل البحث معرف الوثيقة الرقمي:

DOI: 10.26389/AJSRP.S050324

وسيتم نشره في 30 أكتوبر 2024 بمجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية وهي مجلة
علمية محكمة شهرية تصدر عن المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث/ المركز القومي
للبحوث بدولة فلسطين.

وتقبلوا سعادتكم وافر التحية والتقدير،

رئيس التحرير

أ.د. محمد المعتر المجتبى إبراهيم



AISRP
Arab Institute of Science and Research Publishing
المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث

مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية
ISSN:2522-3372
e-ISSN:2522-3372
ISBN: 2015-499

<https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals>

Analysis of the impact of strategic diversification on corporate performance in the global competitive market

Dr. Sadiq Ali Mubarak Al-Shuwaikhat**, Dr. Haya Ibrahim Abdulrahman Al Tuwaym*, Dr. Sara Saad Al-Dawsari*

* College of Management | Midocean University | UAE

Received:

05/03/2024

Revised:

16/03/2024

Accepted:

23/04/2024

Published:

30/10/2024

* Corresponding author:

sadiq.alshuwaikhat@gmail.com

Citation: Al-Shuwaikhat,

S. A., Al-Tuwaym, H. I., &
Al-Dawsari, S. S. (2024).

Analysis of the impact of
strategic diversification on
corporate performance in
the global competitive
market. *Journal of
Economic, Administrative
and Legal Sciences*, 8(12),
49 – 65 .

<https://doi.org/10.26389/AJSRP.S050324>

2024 © AISRP • Arab

Institute of Sciences &
Research Publishing
(AISRP), Palestine, all
rights reserved.

• Open Access



This article is an open
access article distributed
under the terms and
conditions of the Creative
Commons Attribution (CC
BY-NC) [license](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

Abstract: Strategic diversification is a cornerstone of corporate strategies in the Kingdom of Saudi Arabia (KSA) within the global competitive market. It involves developing diverse products and services, entering new markets, and investing in advanced technologies and innovations to expand the scope of business and improve performance. This research aims to shed light on the importance of strategic diversification as a key element in the strategies of global companies and to examine its potential impact on their performance in the context of global competition, which is a key factor for excellence and survival. The research explores the impact of this diversification on the capabilities of manufacturing companies in the KSA and identifies the impact of this relationship on their overall performance, analyzing strategic diversification to enhance innovation capabilities within them. It also examines the factors of diversification in light of the rapid transformations in the global market. The research adopted a descriptive analytical approach to examine the theoretical foundations related to the topic and to conduct a field study on a sample of (192) respondents. The electronic questionnaire was distributed to the sample to be answered, in addition to using a Likert scale. The statistical program SPSS was used to analyze the study data.

The research reached a set of results, including: There is a high level of application of strategic diversification in food industry companies in the KSA from the perspective of the sample individuals, as the arithmetic mean value reached 4.178 with a standard deviation of 0.745., There is a very high level of performance of food industry companies in the KSA in the global competitive market from the perspective of the sample individuals, as the arithmetic mean value reached 4.357 with a standard deviation of 0.626.

Keywords: Strategic diversification, global competition, Market competition, flexibility and adaptation, innovation.

تحليل تأثير التنوع الإستراتيجي على أداء الشركات في سوق التنافس العالمي

الدكتور / صادق علي مبارك الشويخات**، الدكتورة / هيا إبراهيم عبد الرحمن ال توييم*، الدكتورة / سارة

سعد الدوسري*

* كلية الإدارة | جامعة ميدوشن | الإمارات العربية المتحدة

المستخلص: يعد التنوع الاستراتيجي واحد من العناصر الأساسية التي يتشكل بها استراتيجيات الشركات في المملكة في سوق التنافس العالمي، فهو عبارة عن تطوير لمجموعات متنوعة من المنتجات والخدمات أو حتى الدخول في سوق جديدة واستثمار في التقنيات والابتكارات المستحدثة لتعزيز نطاق العمل والتحسين للأداء، فهذا البحث يهدف لإلقاء الضوء على أهمية التنوع الاستراتيجي كونه عنصر أساسي في استراتيجيات الشركات العالمية والفحص لكيفية الإمكان لتأثير هذا على أدائها في سياق التنافس العالمي لكونه عنصر أساسي للتفوق والبقاء، حيث يقوم البحث على الاستكشاف لتأثير هذا التنوع على قدرة شركات التصنيع بالمملكة العربية السعودية والتعرف على تأثير هذه العلاقة على الأداء العام لها مع التحليل للتنوع الاستراتيجي لتعزيز عمليات الابتكار بداخلها، والفحص لعوامل التنوع في ظل التحولات المتسارعة في السوق العالمي، وقد اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لفحص الأسس النظرية التي تتعلق بالموضوع والتنفيذ للدراسة الميدانية على عينة قوامها (192)، حيث تم توزيع الاستبانة الالكترونية على العينة للإجابة عليها ، بالإضافة لاستخدام مقياس لكرت، حيث تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل بيانات الدراسة، وقد توصل البحث لمجموعة من النتائج منها: وجود مستوي مرتفع من تطبيق التنوع الاستراتيجي في شركات قطاع الصناعات الغذائية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.178 بانحراف معياري 0.745، وجود مستوي مرتفع جدا من أداء شركات قطاع الصناعات الغذائية بالمملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.357 بانحراف معياري 0.626 .

الكلمات المفتاحية: التنوع الاستراتيجي- سوق التنافس- المرونة والتكيف- الابتكار.

المقدمة:

إن التنوع الاستراتيجي يعتبر أحد العناصر الرئيسية التي تشكل أساس استراتيجيات الشركات بالملكة العربية في سوق التنافس العالمي. يمثل هذا المفهوم الاستراتيجي تطوير مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات، أو دخول أسواق جديدة، أو استثمار في تقنيات وابتكارات جديدة بهدف تعزيز نطاق الأعمال وتحسين أدائها. يأتي التنوع الاستراتيجي كاستجابة استباقية للتحديات والفرص التي تنشأ في سياق التطورات الاقتصادية والتكنولوجية السريعة التي تشهدها الأسواق العالمية. (رحيم، 2008، ص. 12).

وتعتبر الشركات المتنوعة استراتيجيًا هي التي تستفيد من مزايا تنوع أنشطتها لتحقيق ميزة تنافسية. يظهر التنوع الاستراتيجي بمختلف أشكاله، مثل التنوع الأفقي، والتنوع الرأسي، والتنوع الجغرافي. يترتب على هذا التنوع تأثيرات متعددة على أداء الشركات، سواء كانت إيجابية أو سلبية، وهو ما يبرز أهمية إجراء تحليل دقيق لهذه التأثيرات. (عيسى وآخرون، 2011، ص. 35).

فكان لابد من السعي للعمل على تحليل تأثير التنوع الاستراتيجي على أداء شركات التصنيع الغذائي بالملكة في سوق التنافس العالمي. حيث سيتم التركيز على فحص كيفية تنوع الأنشطة يمكن أن يؤثر على الكفاءة التشغيلية للشركات، وكذلك تحديد التأثير على الابتكار وقدرة الشركات على التكيف مع التغيرات السريعة في البيئة العالمية.

وسيشمل البحث أيضًا استعراض دراسات سابقة حول هذا الموضوع لفهم الاتجاهات السابقة والنتائج المستخلصة. سيتم تحليل السياق الحالي للأعمال والتغيرات الاقتصادية العالمية لفهم التحديات والفرص التي قد تواجه الشركات المتنوعة في سوق التنافس العالمي.

وبهذا، يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على أهمية التنوع الاستراتيجي كعنصر أساسي في استراتيجيات الشركات العالمية وفحص كيف يمكن أن يؤثر ذلك على أدائها العام في سياق التنافس العالمي.

مشكلة البحث:

تظهر مشكلة الدراسة في الإجابة على الأسئلة التالية:

- 1- كيف يؤثر التنوع الاستراتيجي على أداء الشركات بالملكة في السوق التنافسي العالمي؟
- 2- كيف تعمل استراتيجية التنوع المترابط وغير المترابط على أداء الشركات بالملكة في السوق التنافسي العالمي؟
- 3- هل لاستراتيجية التنوع الداخلي والخارجي تأثير في أداء الشركات بالملكة بالسوق العالمية التنافسية؟
- 4- هل لاستراتيجيات التنوع الرأسي والأفقي تأثير على أداء الشركات في سوق التنافس العالمي؟

أهمية البحث:

يتناول هذا البحث موضوعًا ذا أهمية كبيرة في سياق التجارة العالمية والتحول المتسارع في البيئة الاقتصادية والتكنولوجية. ففهم تأثير التنوع الاستراتيجي على أداء الشركات في سوق التنافس العالمي يمثل عنصراً أساسياً للتفوق والبقاء في هذا السياق المعقد. (طاهر، 2007، ص. 20).

- أولاً: يعزز البحث هذا من فهمنا لكيفية قدرة الشركات الغذائية بالملكة على التكيف مع التحولات السريعة في البيئة الاقتصادية العالمية. يوفر التحليل العميق لتأثير التنوع الاستراتيجي رؤى حول السبل التي يمكن للشركات من خلالها تحسين تكيفها ومرونتها في مواجهة التحديات المستمرة.
- ثانياً: يكشف البحث عن علاقة تنوع الأنشطة وكفاءة العمليات داخل الشركات الغذائية بالملكة، مما يساهم في تحسين فعالية الإدارة وتحسين أداء العمليات. هذا يمكن أن يساهم في تحقيق توازن بين التنوع والكفاءة التشغيلية.
- ثالثاً: يبرز البحث كيف يمكن للتنوع الاستراتيجي أن يكون محفزاً للابتكار داخل الشركات الغذائية بالملكة، مما يعزز قدرتها على تلبية احتياجات الأسواق العالمية المتغيرة وتقديم منتجات وخدمات جديدة ومبتكرة.

أهداف البحث:

1. استكشاف تأثير التنوع الاستراتيجي على قدرة الشركات الغذائية بالملكة على التكيف مع التحولات السريعة في البيئة الاقتصادية العالمية.
2. فحص العلاقة بين تنوع الأنشطة وكفاءة العمليات داخل الشركات الغذائية بالملكة وتحديد كيفية تأثير هذه العلاقة على أدائها العام.

3. تحليل كيف يمكن للتنوع الاستراتيجي أن يلعب دوراً في تعزيز الابتكار داخل الشركات الغذائية بالمملكة وتطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات الأسواق العالمية.
4. فحص العوامل المؤثرة في فعالية التنوع الاستراتيجي في ظل التحولات المتسارعة في الأسواق العالمية.
5. توفير إطار توجيهي يساعد الشركات الغذائية بالمملكة العربية على تحسين استراتيجيات التنوع الاستراتيجي لتعزيز أدائها وتعزيز تنافسيتها في سوق التنافس العالي.

الفرضيات:

- الفرضية الرئيسية: هناك تأثير ذي دلالة إحصائية للتنوع الاستراتيجي في أداء الشركات الغذائية بالمملكة في سوق التنافس العالي.
- الفرضية الفرعية الأولى: هناك تأثير ذي دلالة إحصائية لاستخدام التنوع المترابط وغير المترابط في أداء الشركات الغذائية بالمملكة في سوق التنافس العالي.
- الفرضية الفرعية الثانية: هناك تأثير ذي دلالة إحصائية لاستخدام التنوع الداخلي والخارجي في أداء الشركات الغذائية بالمملكة في سوق التنافس العالي.
- الفرضية الفرعية الثالثة: هناك تأثير ذي دلالة إحصائية لاستخدام التنوع الأفقي والرأسي في أداء الشركات الغذائية بالمملكة في سوق التنافس العالي.

الدراسات السابقة:

1. دراسة بن منصور موسى، عنوان الدراسة: "دور إستراتيجيات التنوع بالاندماج في تحسين الميزة التنافسية للمؤسسة: دراسة حالة اندماج مؤسستي فايزر وفارماسيا" 2018 .
تستهدف هذه الورقة البحثية تحليل إحدى إستراتيجيات التنوع الرئيسية، وهي إستراتيجية الاندماج، ودورها في تحسين الميزة التنافسية للمؤسسات الحديثة. يتم تسليط الضوء على تجربة اندماج شركة "فايزر" مع شركة "فارماسيا" الدولية، محللين الآثار المترتبة عن هذا الاندماج على تحسين ميزة التنافسية. يهدف البحث إلى استخلاص الدروس والخبرات من تلك التجربة العملاقة لتعزيز الفهم حول كيفية تحسين المؤسسات لميزتها التنافسية، وكيف يمكن تكامل أفضل الممارسات في السياق الجزائري.
2. دراسة عبد الله، وعمر تيممدين، بعنوان الدراسة: "أثر إستراتيجية التنوع في حافظة الأنشطة على أداء المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة شركة عنتراد"، 2022.
تناول هذه الدراسة أهمية استراتيجية تنوع حافظة الأنشطة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية، خاصة في ظل التحديات والتغيرات المستمرة في البيئة الصناعية الحديثة. يُسلط البحث الضوء على أهمية تنوع الأنشطة كإستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات، مع التركيز على الشركة الجزائرية "عنتراد"، المعروفة بعلامتها التجارية كوندور.
- تناول الدراسة مفهوم إستراتيجية التنوع وأساليب قياسها، بالإضافة إلى استعراض مساهمة التنوع في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية. ويتم تحليل تجربة شركة "عنتراد" كنموذج عملي لتبني استراتيجية التنوع، وكيف أن هذه الاستراتيجية ساهمت في بقاءها وتحقيقها نجاحاً في سوق المنافسة، وزيادة حصتها السوقية وتنميتها.

الإطار النظري:

أولاً: استراتيجية التنوع

في ظل المنافسة المتزايدة التي تواجهها المؤسسات اليوم، يصبح التركيز على استراتيجيات النمو أمراً حيوياً لتحقيق الصمود والاستمرارية في السوق. يسعى الكثيرون إلى تحسين ميزتهم التنافسية، سواء على مستوى الإنتاج الداخلي من خلال تقديم سلع وخدمات تلبي احتياجات وتوقعات العملاء، أو على المستوى الخارجي من خلال اقتحام أسواق جديدة، وإستراتيجيات التنوع تعتبر أحد الوسائل الفعالة لتحقيق هذه الأهداف، حيث تهدف إلى تنوع نطاق عمل المؤسسة وتوسيع انتشارها. وتعتمد هذه الاستراتيجيات على إدخال منتجات أو خدمات جديدة إلى السوق أو توسيع نطاق العمل الحالي لتشمل فئات أو أسواق جديدة، لذلك سوف نتعرض لبعض النقاط الهامة وهي كالتالي: (عبد السلام، 2002، ص23)

تعريف استراتيجية التنوع :

تعريف إستراتيجيات التنوع يأتي ضمن إستراتيجيات النمو والتوسع، وهي تهدف إلى تعظيم ميزة تنافس المؤسسة وتطوير ذاتها. لفهم هذا المصطلح، نقدم تعريفاً يتكون من كلمتين: "إستراتيجيات" و"تنوع".

وتعتبر الإستراتيجية تحديد الأهداف الأساسية ذات المدى الزمني الطويل للمؤسسة، مع اختيار السبل وتخصيص الموارد اللازمة لتحقيق تلك الأهداف. هذا يعني أن الاستراتيجية هي النهج الذي تتبناه المؤسسة لتوجيه جهودها نحو تحقيق أهدافها المستقبلية. (الحسيني ، 2000، ص56)

ومن خلال القراءة السريعة لتعريف الإستراتيجية، نفهم أنها ليست مجرد خطة، بل هي أداة أو طريقة يتبعها الفريق القيادي للتحكم في توجيه المؤسسة. في سياق الإستراتيجيات، يتم التركيز على التصرفات وتخصيص الموارد بطريقة تعكس تحديد الأهداف الطويلة الأمد. (حسين ، 2008، ص102)

والاستراتيجية تمثل النهج الشامل الذي تعتمد عليه المؤسسة لتحقيق تميزها وتطوير نفسها، وتشكل الإستراتيجيات التنوعية جزءاً من هذا الإطار يهدف إلى توسيع نطاق الأعمال وتحقيق نمو مستدام.

ويُفهم التنوع على أنه عدد مجالات الأنشطة أو الأعمال المستقلة التي يمكن إدارتها بشكل منفصل عن باقي مجالات النشاط. وفي هذا السياق، ويُشير التنوع إلى تعدد وتنوع الأنشطة أو القطاعات التي تديرها المؤسسة بشكل فعال.

أما بالنسبة لتنوع مجال النشاط الاستراتيجي، فيعبر عن دخول المؤسسة في مجالات نشاط جديدة أو إطلاق منتجات جديدة لاستهداف أسواق جديدة. هذا يعني أن التنوع يُستخدم كوسيلة لتنوع وتفعيل وحدات الأعمال القائمة، وفي الوقت نفسه، يُعتبر أداة فعالة لاقتحام أو اكتساب حصة في أسواق جديدة.

وبشكل أكثر تحديداً، يمكن أن يكون التنوع استراتيجية استجابة لتحديات السوق أو فرص النمو، حيث يسعى القادة في المؤسسة إلى استخدام معرفتهم وخبراتهم الحالية لاستغلال الفرص الجديدة في مجالات النشاط الاستراتيجية.

وبناءً على التعريف المقدم، يُفهم أن التنوع يعتبر وسيلة يستخدمها المؤسسة لتنشيط وحدات أعمالها، وكذلك يُعتبر أداة لاقتحام أسواق جديدة. ويمكن أيضاً تعريف التنوع على أنه قيام المؤسسة بالتوسع من خلال إطلاق منتجات جديدة أو تقديم خدمات جديدة. وكما يشمل ذلك إضافة أسواق جديدة إلى الأسواق الحالية للمؤسسة أو إضافة عمليات إنتاجية جديدة إلى عملياتها الحالية. (جاسم ، 2000، ص22)

وتُستخدم استراتيجيات التنوع لتعزيز الفرص النمو وتحقيق تنوع في إيرادات المؤسسة، حيث يُمكن للتنوع أن يكون في عدة منتجات أو خدمات. يُبرز التمييز كفرق بين التنوع والتميز، حيث يكون التمييز توجيه الاهتمام نحو تحسين منتج أو خدمة واحدة بشكل خاص لتمييزها عن المنافسين. بينما يكون التنوع هو توسيع نطاق العمل ليشمل مجموعة متنوعة من المنتجات أو الخدمات أو حتى الأسواق. (بن ساسي ، 2011 ، ص78)

ويكمن الهدف الرئيسي لاستراتيجيات التنوع في دخول المؤسسة في مجالات جديدة تختلف عن النشاط الحالي للمؤسسة. وفي ظل البيئة التنافسية الشديدة التي تتعرض لها المؤسسات اليوم، تتجه الكثير منها نحو تبني استراتيجيات التنوع كوسيلة لتحقيق النمو والتوسع. يمكن للمؤسسات تحقيق التنوع عبر استخدام مواردها الداخلية، وذلك عندما تقوم بتعزيز وتطوير وحدات أعمالها الحالية، أو عبر استخدام مصادر إنتاج خارجية من خلال الاندماج مع مؤسسات أخرى أو شراء وامتلاكها.

وتتمثل استراتيجيات التنوع في دخول المؤسسة في مجالات جديدة من خلال تقديم منتجات أو خدمات جديدة، أو إضافة أسواق جديدة إلى نطاق الأسواق الحالية، أو حتى إضافة عمليات إنتاجية جديدة. يمكن للتنوع أن يحدث أيضاً من خلال التكامل الأفقي، حيث يتم التوسع في مراحل العمليات المتعلقة بالمنتجات أو الخدمات الموجودة، أو التكامل العمودي الذي يشمل السيطرة على عناصر سلسلة الإنتاج.

وتُستخدم استراتيجيات التنوع لتحفيز النمو وتعظيم الفرص في سوق متغير، ويمكن تحقيق ذلك بتنوع العروض والتوسع في مجموعة الخدمات والمنتجات. ويُعتبر التنوع خطوة استراتيجية تتيح للمؤسسة الاستجابة لتحديات السوق واستغلال الفرص الجديدة لتعزيز موقعها التنافسي. (جاسم ، 2000، ص47)

أشكال وأنواع استراتيجية التنوع :

تنوعت استراتيجيات التنوع إلى ثلاث أنواع رئيسية، وهي :

• التنوع الداخلي والتنوع الخارجي:

ويُفهم التنوع الداخلي كفعل يتيح للمؤسسة إنتاج منتجات جديدة باستخدام مواردها الداخلية، أي مواردها الخاصة. يتم ذلك عبر إنشاء وحدات أو خطوط إنتاج جديدة، وغالباً ما تكون هذه المنتجات ذات صلة وارتباط وثيق مع مجالات العمل الحالية. (حسين ، 2008، ص55)

أما التنوع الخارجي، فيشمل شراء مؤسسة جديدة أو وحدة أعمال استراتيجية جديدة، أو حتى الاندماج مع مؤسسة أخرى. يتم تحقيق هذا النوع من التنوع من خلال استثمار المؤسسة في مجالات خارجية توفر لها فرصاً جديدة. يمكن أن يتجلى التنوع الخارجي في اتخاذ استراتيجيتين رئيسيتين، وهما استراتيجية الاندماج، حيث تدمج المؤسسة مع مؤسسة أخرى، واستراتيجية الاستحواذ، حيث تقوم بشراء وامتلاك مؤسسة أخرى.

تُظهر هذه الاستراتيجيات التنوع تفاعل المؤسسة مع التغيرات في البيئة وتحفيزها للاستفادة من الفرص الجديدة، مما يساهم في تعزيز مكانتها التنافسية في السوق. (عباسية ، 2012، ص48)

• التنوع المترابط والتنوع غير المترابط:

يتمثل التنوع المترابط في قيام المؤسسة بممارسة أعمال جديدة تُضاف إلى مجال عملها الحالي. ويُفضل في هذا السياق أن تكون هذه المجالات الجديدة ذات ارتباط استراتيجي بالمجال الحالي الذي تعمل فيه. ويمكن أن يكون هذا الارتباط في مجالات مثل تكنولوجيا الإنتاج، المنتجات، قنوات التوزيع، المستهلكين، أو الأسواق.

أما التنوع غير المترابط، فيحدث عندما تقوم المؤسسة بالدخول في أنشطة جديدة تكون خارج نشاطها القاعدي. على سبيل المثال، استثمار مؤسسة الخطوط الجوية في صناعة الدواء يُعتبر نموذجاً للتنوع غير المترابط. في هذه الحالة، تختلف المجالات الجديدة تمامًا عن النشاط الرئيسي الذي كانت تعني فيه المؤسسة. (عطا الله ، 2022، ص90)

وباختصار، يتضح أن هناك العديد من استراتيجيات التنوع التي يمكن للمؤسسة اعتمادها، ويتوقف اختيار الاستراتيجية الأمثل على مواردها وقدراتها الداخلية، بالإضافة إلى توافرها مع البيئة التي تعمل فيها، يجب أن يكون هذا الاختيار استراتيجياً ومُدروساً، حيث يتيح للمؤسسة تحقيق أهدافها وتعزيز ميزتها التنافسية في سوق يتسم بالتغيرات المستمرة والتحديات المتزايدة. (الحسيني ، 2000، ص54)

أهمية استراتيجيات التنوع :

إن أهمية استراتيجيات التنوع تظهر بوضوح من خلال تعزيز موقف المؤسسة بالنسبة لمنافسها، يساعد التنوع في الحفاظ على مكانتها التنافسية وحصتها السوقية، ويتحقق ذلك من خلال إضافة منتجات جديدة وفتح أسواق جديدة. وإلى جانب ذلك، يأتي أهمية التنوع في:

1. الاستخدام الأفضل للموارد: يتيح التنوع استغلال الموارد المتاحة بشكل أكثر فاعلية، خاصةً عندما تكون التكاليف الثابتة ذات أهمية كبيرة، من خلال إضافة منتجات جديدة أو فتح أسواق جديدة، يمكن تحقيق أقصى استفادة من البنية التحتية والموارد المتاحة. (جاسم ، 2000، ص33)
2. انخفاض تكاليف النقل: في حالة التكامل العمودي، حيث تكون جميع مراحل الإنتاج متمركزة في منطقة واحدة، يتم تقليل تكاليف النقل الداخلي للمنتجات والمواد، مما يعزز الكفاءة الإنتاجية ويقلل من التكاليف الإجمالية.
3. تقليل المخاطر: يُساهم التنوع في تقليل المخاطر، سواء كانت ناتجة عن تقلبات في الطلب أو تدهور في نوعية المواد الأولية. بتنوع خطوط المنتجات أو توسيع نطاق العمل، تقلل المؤسسة من التأثيرات السلبية للتغيرات السوقية. (دحيور ، 2010، ص93)
4. نقل وتبادل الخبرات والمعارف التكنولوجية: يعد التنوع واستراتيجيات النمو فرصة للمؤسسة لنقل وتبادل الخبرات والمعارف التكنولوجية. بفتح أسواق جديدة أو تقديم منتجات جديدة، تتيح للمؤسسة تحقيق اندماج أفضل في التكنولوجيا الحديثة وتطبيق أفضل الممارسات.
5. تحقيق التوازن الاقتصادي: يُمكن التنوع المتقن من تحقيق التوازن الاقتصادي للمؤسسة، حيث يُمكنها تغطية جوانب تعرضت للتأثيرات السلبية مع منتجاتها الحالية. بتوسيع نطاق الأعمال أو إضافة منتجات جديدة، يمكن للمؤسسة التعامل بفعالية مع التقلبات في السوق وتحسين استقرارها المالي.
6. وتتيح هذه الجوانب للمؤسسة تعزيز قدرتها التنافسية وتحقيق فوائد استراتيجية من خلال تحقيق توازن بين تحسين الكفاءة التشغيلية وتنوع المنتجات والخدمات. (بن ساسي، إلياس. 2011، ص23)

ثانياً : السوق العالمية

في ظل التفاعل والتداخل المتزايد في عصرنا الحالي، يسعى الشركات بشكل متزايد إلى توسيع نطاق تأثيرها خارج الحدود المحلية، بهدف استغلال الفرص الكبيرة المتاحة في السوق العالمية. ومع ذلك، فإن التنافس في هذه الأسواق يتطلب استراتيجيات متطورة تأخذ في اعتبارها التحديات والفرص الفريدة المتاحة في محيط الأسواق الدولية. (العمري ، 2008، ص53)

تتنوع هذه الاستراتيجيات بدايةً من فهم عميق للسوق العالمية، وصولاً إلى تتبع وتحليل أداء السوق الدولية. يُمكن لتنفيذ هذه الاستراتيجيات أن يمنح الشركات ميزة تنافسية ويزيد من فرص نجاحها على المستوى العالمي.

في هذا السياق، يمكن تلخيص أهم الاستراتيجيات التي يمكن أن تسهم في نجاح الشركات على الساحة العالمية كما يلي: (إسماعيل ، 1997، ص88)

• الوعي بالسوق العالمية :

قبل الانطلاق في أي استراتيجية تسويق عالمية، يعتبر فهم شامل لمشهد السوق العالمية أمراً حيوياً للشركات. يتضمن ذلك الحصول على رؤية دقيقة لاتجاهات السوق وسلوك المستهلك، وفحص المشهد التنافسي في الأسواق الدولية المختلفة. من خلال إجراء أبحاث سوقية شاملة، تستطيع الشركات تحديد الفرص والتحديات المحتملة، وتطوير استراتيجيات مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المحددة لكل سوق. (عيسى وآخرون ، 2011، ص21)

تتضمن بعض النقاط الرئيسية التي يجب مراعاتها عند فهم السوق العالمية:

1. حجم السوق وإمكانات النمو: تقييم حجم السوق المستهدف ومعدل نموه لتحديد جاذبيته للتوسع الدولي وضبط توقعات النمو المستقبلي.
2. العوامل الثقافية والاجتماعية: فهم الفروق الثقافية والاجتماعية واللغوية للأسواق المختلفة لتكييف استراتيجيات التسويق بشكل أفضل.
3. البيئة القانونية والتنظيمية: التعرف على المتطلبات القانونية والتنظيمية لضمان الامتثال وتجنب المخاطر المحتملة.
4. التحليل التنافسي: تحديد المنافسين الرئيسيين وتحليل نقاط قوتهم وضعفهم لتطوير استراتيجيات فعالة. (بولطيف ، 2018، ص44)

• فهم الأسواق الدولية والبحث فيها :

عندما يكون لدى الشركات فهماً أساسياً للسوق العالمية، يصبح من الضروري التفاعل مع الأسواق الدولية بشكل فردي من خلال إجراء أبحاث سوقية شاملة. يتضمن ذلك جمع المعلومات حول حجم السوق وإمكانات النمو وتفضيلات العملاء وقنوات التوزيع والمنافسين. (حجاج ، 2015، ص22)

لتحقيق هذا الهدف، يمكن للشركات اتباع الخطوات التالية:

1. استخدام البحث الثانوي: الاستفادة من المصادر الموجودة مسبقاً مثل تقارير السوق، ومنشورات الصناعة، والإحصاءات الحكومية. هذا يساعد على الحصول على رؤى استراتيجية للسوق المستهدفة.
2. إجراء بحث أولي: جمع المعلومات المباشرة من خلال إجراء دراسات استقصائية ومقابلات ومجموعات تركيز مع المستهلكين المستهدفين وأصحاب المصلحة الآخرين. هذا يوفر تحليلاً أعمق لاحتياجات السوق.
3. التعاون مع الشركاء المحليين: البحث عن التعاون مع الشركاء المحليين مثل الموزعين أو وكالات أبحاث السوق. يمكن لهؤلاء الشركاء توفير رؤى قيمة حول الديناميات السوقية المحلية. (إسماعيل ، 2011، ص30)

• تنفيذ الاستراتيجية العالمية:

بعد وضع استراتيجية التسويق العالمية، يأتي الخطوة التالية التي تتعلق بتنفيذها بشكل فعال. يشمل ذلك تحديد موارد التسويق المطلوبة، وتوظيف فرق عمل فعالة، وتطبيق الخطط الزمنية للتسويق. كما يجب على الشركات تعيين مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لقياس أداء الحملة وتحقيق الأهداف المحددة. وعند تنفيذ استراتيجية تسويق عالمية، يجب على الشركات مراعاة ما يلي: (حجاج ، 2015، ص66)

1. تقييم وتحسين الأداء: يتطلب النجاح الدائم تقييماً دورياً لأداء الاستراتيجية والتحسين المستمر. يمكن أن تكون هذه العملية استجابة لتغيرات السوق وردود الفعل من العملاء. يسمح التقييم المنتظم بتعديل الاستراتيجية وتحسينها لضمان فاعلية مستدامة في السوق العالمية. (سالم ، 2017، ص74)
2. تكامل التسويق مع العمليات التشغيلية: لضمان تنفيذ سلسل للاستراتيجية العالمية، يجب تكامل الجوانب التسويقية مع العمليات التشغيلية للشركة. يتعين توجيه كل جزء من الشركة نحو تحقيق أهداف التسويق العالمية.

3. مراقبة البيئة العالمية: تتغير البيئة العالمية باستمرار، وعلى الشركات مراقبة التحولات والتغيرات في السوق الدولية. يتيح لهم ذلك التكيف الفوري مع المتغيرات وتعديل الاستراتيجية إذا لزم الأمر. (أوبكر، 2008، ص 27)

• تطوير المنتجات والخدمات لتناسب الأسواق العالمية:

تواجه الشركات تحديًا كبيرًا في المنافسة العالمية، وهو ضرورة تكييف منتجاتها وخدماتها لتلبية تفضيلات واحتياجات الأسواق الدولية المتنوعة. إن نجاح منتج في سوق معينة لا يعني بالضرورة نجاحه في سوق أخرى، مما يستدعي من الشركات إعادة النظر والتعديل المستمر لضمان جاذبية المنتجات للمستهلكين المستهدفين. (عبد العال، 2000، ص 79)

ولتحقيق هذا التكيف، يمكن للشركات القيام بخطوات محددة، بما في ذلك إجراء أبحاث سوق دقيقة لفهم احتياجات المستهلكين في كل سوق، واستخدام هذه المعلومات لتعديل المنتجات الحالية أو تطوير منتجات جديدة. كما يجب مراعاة العوامل الثقافية عبر اعتبار المعايير والمعتقدات الثقافية في عمليات التكيف والتسويق.

تكمُن أهمية التوطين والترجمة في ضمان أن المعلومات حول المنتج، والتعبئة، والعلامات التجارية مفهومة بشكل صحيح من قبل المستهلكين المحليين. ولضمان استمرار نجاح المنتج في السوق، يتعين على الشركات اختبار العروض وتحسينها باستمرار باستناد إلى ردود فعل العملاء وتطورات السوق. (الغالي، 2007، ص 58)

فعلى سبيل المثال، في حالة إطلاق خط منتجات جديد للعناية بالبشرة في السوق اليابانية، يجب على الشركة أن تضع في اعتبارها تفضيلات السوق المحلية مثل المكونات الطبيعية والتصميم البسيط. من خلال هذا الاهتمام بالتفاصيل، تضمن الشركة تحقيق تكامل فعال مع السوق المحلية وتعزيز ميزاتها التنافسية.

بناء قنوات التوزيع الدولية يُعد جزءًا حيويًا من استراتيجية نجاح الشركات في السوق العالمية. يتعين على الشركات تحديد وتطوير قنوات توزيع فعالة ومكلفة مناسبة للوصول إلى المستهلكين في أسواق متنوعة. تعتمد اختيار قنوات التوزيع على متغيرات مثل خصائص السوق، ونوع المنتج، وتفضيلات الزبائن. (الغالي، 2007، ص 36)

عند بناء قنوات التوزيع الدولية، يمكن للشركات:

1. تحديد الشركاء المحليين: التعاون مع موزعين، تجار جملة، وكلاء، أو تجار التجزئة الذين يمتلكون خبرة وتواجد قوي في السوق المحلية.
2. استخدام قنوات متعددة: اعتماد مزيج من القنوات عبر الإنترنت وغير الإنترنت، مثل المبيعات المباشرة وشراكات التجزئة ومنصات التجارة الإلكترونية، لتوسيع نطاق الوصول للعملاء.
3. النظر في اللوجستية والبنية التحتية: تقييم التحديات اللوجستية وقدرات البنية التحتية في كل سوق لضمان توفير المنتج بكفاءة وفي الوقت المحدد.
4. بناء حضور للعلامة التجارية: تطوير وجود قوي للعلامة التجارية من خلال المتاجر الفعلية أو الأنظمة عبر الإنترنت، والتعاون مع المؤثرين المحليين لتعزيز رؤية العلامة التجارية ومصداقيتها. (التبلي، 2012، ص 88)

• فهم وإدارة الاختلاف الثقافي في الأسواق العالمية :

إدارة الاختلافات الثقافية تعتبر جوهرية لنجاح الشركات في الأسواق الدولية. حيث تؤثر تلك الاختلافات على سلوك المستهلك وتفضيلاته. لتحقيق المنافسة الناجحة على الساحة العالمية، يتعين على الشركات أن تكون حساسة لتلك الاختلافات وتعمل على فهمها، مع وضع استراتيجيات متناغمة تأخذ في اعتبارها التفاوتات الثقافية الفريدة لكل سوق. (الحسيني، 2000، ص 59)

أثناء إدارة الاختلافات الثقافية في السوق العالمية، يستطيع الشركات:

1. تدريب الحساسية الثقافية: توفير تدريب للموظفين، بما في ذلك فرق التسويق والمبيعات، حول المعايير الثقافية والقيم والتقاليد في الأسواق الدولية المتنوعة.
2. تكييف الرسائل التسويقية: تعديل الحملات التسويقية لتجنب النماذج النمطية أو المحتوى الذي يمكن أن يكون مسيئًا ثقافيًا، من خلال تطوير رسائل تسويقية تظهر الاحترام والحساسية الثقافية.
3. تصميم المنتجات والخدمات: تعديل المنتجات والخدمات لتتناسب مع التفضيلات الثقافية والعادات المحلية، بهدف ضمان جاذبية المنتجات أو الخدمات للمستهلكين المستهدفين.
4. بناء العلاقات: تعزيز العلاقات مع أصحاب المصلحة المحليين، مثل الزعماء المحليين أو المؤثرين أو ممثلي الحكومة، لفهم أعماق المعايير الثقافية وتسهيل دخول السوق بسلاسة أكبر. (انساع، 2015، ص 67)

دراسة وتحليل الأسواق العالمية:

لضمان نجاح استراتيجيات التسويق العالمية وتحسين الأداء، يتعين على الشركات أن تكون على دراية دائمة بأدائها في السوق الدولية، وذلك من خلال تتبع وتحليل مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) وتقييم اتجاهات السوق، بالإضافة إلى تحديد المجالات التي يمكن تحسينها. (عطا الله ، 2022 ، ص41)

عند تتبع وتحليل أداء السوق الدولية، يمكن للشركات:

1. تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية ذات الصلة: يجب على الشركات تحديد وتتبع مؤشرات الأداء الرئيسية المتعلقة بأهدافها الاستراتيجية، مثل نسبة النمو في الإيرادات، حصة السوق، اكتساب العملاء، ورضا العملاء.
2. استخدام أدوات التحليلات: ينبغي على الشركات الاستفادة من أدوات تحليل البيانات لفهم سلوك العملاء، وحركة مرور مواقع الويب، وفعالية حملات التسويق.
3. المقارنة مع المنافسين: يجب مقارنة مؤشرات الأداء مع المنافسين لتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتعزيز الميزات التنافسية.
4. إجراء دراسات استقصائية للسوق: يمكن للشركات جمع تعليقات المستهلكين بانتظام لفهم مستوى رضاهم وتفضيلاتهم وتحديد مجالات التحسين. (فرحات ، 2006 ، ص27)

الإطار التطبيقي

منهجية البحث:

يستند البحث على منهجاً وصفيّاً تحليلياً، حيث يركز على فحص الأسس النظرية المتعلقة بالموضوع من خلال استعراض المراجع العربية والأجنبية ذات الصلة. ويتضمن البحث أيضاً تنفيذ دراسة ميدانية تتمثل في توزيع استبيانات على فئات مختلفة من العينة المختارة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة الحالية من جميع العاملين في شركات التصنيع الغذائي بالملكة العربية السعودية ولصعوبة إجراء الحصر الشامل لكافة افراد الدراسة فقد قامت الدراسة باستخدام أسلوب العينات العشوائية البسيطة من أجل الحصول على بيانات الدراسة وقد بلغ عدد أفراد عينة الدراسة 192 فرد وهم الذين قاموا بالإجابة على اسئلة استمارة الاستبيان الالكتروني

الأساليب الإحصائية:

قام البحث باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل بيانات الدراسة من خلال الأساليب الإحصائية التالية:

- معامل الفاكرونباخ لحساب مستوي ثبات أداة الدراسة
- معامل ارتباط بيرسون لتحديد مستوي الاتساق الداخلي وصدق أداة الدراسة وللتعرف على العلاقة بين متغيرات الدراسة
- النسب والتكرارات لوصف خصائص عينة الدراسة
- الوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف مستوي استجابة افراد عينة الدراسة لعبارات أداة الدراسة
- معادلة الانحدار الخطي البسيط لقياس الأثر بين متغيرات الدراسة

أداة الدراسة

قامت الدراسة باستخدام استمارة الاستبيان كأداة للدراسة والتي تكونت من قسمين يتضمن القسم الأول البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة) ويشتمل القسم الثاني علي العبارات المتعلقة بمحور التنوع الاستراتيجي ويتضمن 3 ابعاد ويشتمل على 15 عبارة ومحور أداء الشركات ويشتمل على 7 عبارات وتم استخدام مقياس ليكرت ذو الخمس درجات الذي يتكون من موافق بشدة (5)، موافق (4)، محايد (3)، غير موافق (2)، غير موافق بشدة (1) في الإجابة على أسئلة محاور الدراسة.

جدول (1) مستويات موافقة عينة الدراسة على عبارات أداة الدراسة

الدرجة	المستوي
1 – 1.799	منخفضة جدا
1.800 – 2.599	منخفضة
2.600 – 3.339	متوسطة
3.400 – 4.199	مرتفعة
4.200 – 5.000	مرتفعة جدا

صدق أداة الدراسة:

تم حساب صدق عبارات استمارة الاستبيان عن طريق تحديد مستوى التجانس الداخلي لأداة الدراسة من خلال حساب معاملات الارتباط بيرسون بين كل عبارة ودرجة العبارة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة حيث جاءت النتائج كما يلي:

المحور الأول: التنوع الاستراتيجي

جدول (2) معاملات الارتباط لعبارات المحور الأول

م	العبارة	معامل الارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية
التنوع المترابط والغير مترابط			
1	تهتم الشركة بالعمل على إضافة منتجات جديدة بصفة مستمرة	0.670**	0.000
2	تعمل الشركة على انتاج السلع التي تحقق مستويات مرتفعة من الإيرادات	0.702**	0.000
3	تهتم الشركة بزيادة المستويات التكنولوجية المستخدمة في الإنتاج	0.667**	0.000
4	تقوم الشركة بالعمل على إقامة شراكات مع العلامات التجارية العالمية في مجال العمل	0.676**	0.000
5	تهتم الشركة بالتعرف على أحدث الأساليب التكنولوجية المستخدمة في مجال العمل	0.659**	0.000
التنوع الداخلي والخارجي			
6	تهتم الشركة بإقامة وحدات وخطوط إنتاجية جديدة	0.699**	0.000
7	تعمل الشركة على تحقيق أفضل استغلال ممكن للموارد المتاحة	0.469**	0.000
8	تعمل الشركة على إقامة شراكات مع الشركات العاملة في نفس المجال	0.610**	0.000
9	تعمل الشركة على زيادة القدرة التسويقية في الأسواق الحالية التي تعمل بها	0.672**	0.000
10	تهتم الشركة بالعمل على فتح أسواق جديدة لسلعها	0.668**	0.000
التنوع الأفقي والرأسي			
11	تعمل الشركة على التعرف على كافة احتياجات العملاء وتلبيتها	0.700**	0.000
12	تهتم الشركة بزيادة أماكن توزيع السلع في كافة انحاء المملكة	0.654**	0.000
13	تعمل الشركة على إقامة علاقات وثيقة ومتينة مع الموردين	0.587**	0.000
14	تهتم الشركة بإقامة علاقات مباشرة مع المستهلكين من خلال إقامة أماكن توزيع خاصة بها	0.611**	0.000
15	تقوم الشركة بالعمل على توفير احتياطات دائمة من مستلزمات الإنتاج	0.474**	0.000

ويتبين من الجدول السابق رقم (2) أن جميع قيم معاملات الارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) وهذا يعني أن ارتفاع مستوى الصدق لعبارات المحور الأول للاستبيان مما يدل إنه صالح للتطبيق لتحقيق أهداف الدراسة.

جدول (3) معاملات الارتباط لعبارات المحور الثاني

م	العبارة	معامل الارتباط بيرسون	الدلالة الاحصائية
1	تهتم الشركة بإنتاج كافة السلع التي تلبي احتياجات العملاء بأعلى مستوى جودة ممكنة	0.684**	0.000
2	تعمل الشركة على تحقيق أعلى مستوى ممكن من كفاءة الأداء	0.660**	0.000
3	تعمل الشركة على التوسع في السلع التي تقوم بإنتاجها محليا وعالميا	0.827**	0.000
4	تشجع الشركة العاملين على تقديم المقترحات التي تساهم في تطوير مستويات الاداء	0.815**	0.000
5	تشجع الشركة العاملين على الاهتمام بالتطوير والابداع عند أدائهم لأعمالهم	0.642**	0.000
6	تهتم الشركة بالتوسع في الأسواق العالمية	0.821**	0.000
7	تهتم الشركة بتحقيق الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة لتحقيق الأهداف المطلوبة	0.852**	0.000

ويتبين من الجدول السابق رقم (3) أن جميع قيم معاملات الارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) وهذا يعني أن ارتفاع مستوى الصدق لعببارات المحور الثاني للاستبيان مما يدل إنه صالح للتطبيق لتحقيق أهداف الدراسة.

ثبات أداة الدراسة:

تم حساب ثبات استمارة الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (4) نتائج ثبات أداة الدراسة بأسلوب ألفا كرونباخ

المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
التنوع الاستراتيجي	15	0.891
أداء الشركات	7	0.869
إجمالي استمارة الاستبيان	22	0.923

يبين جدول (4) نتائج ثبات أداة الدراسة المستخدمة، حيث أن قيمة ألفا كرونباخ لكافة محاور أداة الدراسة أكبر من 0.70 وبالتالي تبين هذه النتيجة أن أداة الدراسة على درجة عالية من الثبات وكافية لتحقيق أغراض الدراسة.

خصائص عينة الدراسة

- النوع الاجتماعي: تبين أن 164 من أفراد عينة الدراسة كانوا من الذكور بنسبة 85.4 % و 28 من الإناث بنسبة 14.6 %
- العمر: تبين أن 48 من أفراد عينة الدراسة أعمارهم أقل من 30 سنة بنسبة 25 % و 108 فرد أعمارهم من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة بنسبة 56.3 % و 24 فرد أعمارهم من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة 12.5 % و 12 فرد أعمارهم 50 سنة فأكثر بنسبة 6.3 %
- المؤهل العلمي: تبين أن 60 فرد من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم متوسط بنسبة 31.3 % و 116 فرد من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم بكالوريوس بنسبة 60.4 % و 12 فرد مؤهلهم ماجستير بنسبة 6.3 % و 4 أفراد مؤهلهم دكتوراه بنسبة 2.1 %
- عدد سنوات الخبرة الوظيفية: تبين أن 44 من أفراد عينة الدراسة خبرتهم الوظيفية أقل من 5 سنوات بنسبة 22.9 % و 72 فرد خبرتهم الوظيفية من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات بنسبة 37.5 % و 32 فرد خبرتهم الوظيفية من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة بنسبة 16.7 % و 44 فرد خبرتهم الوظيفية 15 سنة فأكثر بنسبة 22.9 %

جدول (5) توزيع عينة الدراسة وفقا للخصائص للشخصية

الخصائص	الفئات	العدد	النسبة %
النوع الاجتماعي	ذكر	164	85.4
	أنثى	28	14.6

النسبة %	العدد	الفئات	الخصائص
25.0	48	أقل من 30 سنة	العمر
56.3	108	من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة	
12.5	24	من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة	
6.3	12	سنة فأكثر 50	
31.3	60	متوسط	المؤهل العلمي
60.4	116	بكالوريوس	
6.3	12	ماجستير	
2.1	4	دكتوراه	
22.9	44	أقل من 5 سنوات	عدد سنوات الخبرة الوظيفية
37.5	72	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	
16.7	32	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	
22.9	44	سنة فأكثر 15	

تحليل استمارة الاستبيان

المحور الأول: التنوع الاستراتيجي

1- التنوع المترابط وغير مترابط

جدول (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات التنوع المترابط وغير المترابط

مستوي الموافقة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
مرتفع	1	0.930	4.188	تهتم الشركة بالعمل على إضافة منتجات جديدة بصفة مستمرة
مرتفع	5	0.803	4.063	تعمل الشركة على انتاج السلع التي تحقق مستويات مرتفعة من الإيرادات
مرتفع	3	0.859	4.125	تهتم الشركة بزيادة المستويات التكنولوجية المستخدمة في الإنتاج
مرتفع	2	0.689	4.167	تقوم الشركة بالعمل على إقامة شراكات مع العلامات التجارية العالمية في مجال العمل
مرتفع	4	0.721	4.063	تهتم الشركة بالتعرف على أحدث الأساليب التكنولوجية المستخدمة في مجال العمل

تم ترتيب عبارات التنوع المترابط وغير المترابط من حيث درجة الأهمية النسبية (قيمة المتوسط الحسابي الأكبر) من وجهة نظر عينة الدراسة تبين أن عبارة (تهتم الشركة بالعمل على إضافة منتجات جديدة بصفة مستمرة) هي أكثر العبارات أهمية بقيمة 4.188 وانحراف معياري 0.930 وبدرجة موافقة مرتفعة بينما كانت العبارة (تعمل الشركة على انتاج السلع التي تحقق مستويات مرتفعة من الإيرادات) هي أقل العبارات أهمية بقيمة 4.063 وانحراف معياري 0.803 وبدرجة موافقة مرتفعة وعند دراسة عبارات التنوع المترابط وغير المترابط تبين أن جميع العبارات في مستوى الموافقة المرتفع مما يوضح وجود مستوى مرتفع من تطبيق التنوع المترابط وغير المترابط في شركات قطاع الصناعات الغذائية بالملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.121 وانحراف معياري 0.800

2- التنوع الداخلي والخارجي

جدول (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات التنوع الداخلي والخارجي

مستوي الموافقة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
مرتفع	4	0.779	4.021	تهتم الشركة بإقامة وحدات وخطوط إنتاجية جديدة

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
تعمل الشركة على تحقيق أفضل استغلال ممكن للموارد المتاحة	4.104	0.772	3	مرتفع
تعمل الشركة على إقامة شراكات مع الشركات العاملة في نفس المجال	3.896	0.921	5	مرتفع
تعمل الشركة على زيادة القدرة التسويقية في الأسواق الحالية التي تعمل بها	4.271	0.639	1	مرتفع جدا
تهتم الشركة بالعمل على فتح أسواق جديدة لسلعها	4.250	0.597	2	مرتفع جدا

تم ترتيب عبارات التنوع الداخلي والخارجي من حيث درجة الأهمية النسبية (قيمة المتوسط الحسابي الأكبر) من وجهة نظر عينة الدراسة تبين أن عبارة (تعمل الشركة على زيادة القدرة التسويقية في الأسواق الحالية التي تعمل بها) هي أكثر العبارات أهمية بقيمة 4.271 وانحراف معياري 0.639 وبدرجة موافقة مرتفعة جدا بينما كانت العبارة (تعمل الشركة على إقامة شراكات مع الشركات العاملة في نفس المجال) هي أقل العبارات أهمية بقيمة 3.896 وانحراف معياري 0.921 وبدرجة موافقة مرتفعة وعند دراسة عبارات التنوع الداخلي والخارجي تبين أن جميع العبارات في مستوى الموافقة المرتفع مما يوضح وجود مستوى مرتفع من تطبيق التنوع الداخلي والخارجي في شركات قطاع الصناعات الغذائية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.108 وانحراف معياري 0.742

3- التنوع الأفقي والرأسي

جدول (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوى الموافقة على عبارات التنوع الأفقي والرأسي

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
تعمل الشركة على التعرف على كافة احتياجات العملاء وتلبيتها	4.271	0.701	4	مرتفع جدا
تهتم الشركة بزيادة أماكن توزيع السلع في كافة انحاء المملكة	4.313	0.714	3	مرتفع جدا
تعمل الشركة على إقامة علاقات وثيقة ومتينة مع الموردين	4.229	0.772	5	مرتفع جدا
تهتم الشركة بإقامة علاقات مباشرة مع المستهلكين من خلال إقامة أماكن توزيع خاصة بها	4.375	0.565	1	مرتفع جدا
تقوم الشركة بالعمل على توفير احتياطات دائمة من مستلزمات الإنتاج	4.333	0.719	2	مرتفع جدا

تم ترتيب عبارات التنوع الأفقي والرأسي من حيث درجة الأهمية النسبية (قيمة المتوسط الحسابي الأكبر) من وجهة نظر عينة الدراسة تبين أن عبارة (تهتم الشركة بإقامة علاقات مباشرة مع المستهلكين من خلال إقامة أماكن توزيع خاصة بها) هي أكثر العبارات أهمية بقيمة 4.375 وانحراف معياري 0.565 وبدرجة موافقة مرتفعة جدا بينما كانت العبارة (تعمل الشركة على إقامة علاقات وثيقة ومتينة مع الموردين) هي أقل العبارات أهمية بقيمة 4.229 وانحراف معياري 0.772 وبدرجة موافقة مرتفعة جدا وعند دراسة عبارات التنوع الأفقي والرأسي تبين أن جميع العبارات في مستوى الموافقة المرتفع جدا مما يوضح وجود مستوى مرتفع جدا من تطبيق التنوع الأفقي والرأسي في شركات قطاع الصناعات الغذائية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.304 وانحراف معياري 0.694

يتبين مما سبق وجود مستوى مرتفع من تطبيق التنوع الاستراتيجي في شركات قطاع الصناعات الغذائية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.178 وانحراف معياري 0.745

المحور الثاني: أداء الشركات

جدول (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات أداء الشركات

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الموافقة
تهتم الشركة بإنتاج كافة السلع التي تلي احتياجات العملاء بأعلى مستوى جودة ممكنة	4.417	0.642	3	مرتفع جدا
تعمل الشركة على تحقيق أعلى مستوى ممكن من كفاءة الأداء	4.188	0.756	7	مرتفع
تعمل الشركة على التوسع في السلع التي تقوم بإنتاجها محليا وعالميا	4.292	0.646	6	مرتفع جدا
تشجع الشركة العاملين على تقديم المقترحات التي تساهم في تطوير مستويات الاداء	4.417	0.608	2	مرتفع جدا
تشجع الشركة العاملين على الاهتمام بالتطوير والابداع عند أدائهم لأعمالهم	4.313	0.619	5	مرتفع جدا
تهتم الشركة بالتوسع في الأسواق العالمية	4.396	0.569	4	مرتفع جدا
تهتم الشركة بتحقيق الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة لتحقيق الأهداف المطلوبة	4.479	0.541	1	مرتفع جدا

تم ترتيب عبارات أداء الشركات من حيث درجة الأهمية النسبية (قيمة المتوسط الحسابي الأكبر) من وجهة نظر عينة الدراسة تبين أن عبارة (تهتم الشركة بتحقيق الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة لتحقيق الأهداف المطلوبة) هي أكثر العبارات أهمية بقيمة 4.479 وانحراف معياري 0.541 وبدرجة موافقة مرتفعة جدا بينما كانت العبارة (تعمل الشركة على تحقيق أعلى مستوى ممكن من كفاءة الأداء) هي أقل العبارات أهمية بقيمة 4.188 وانحراف معياري 0.756 وبدرجة موافقة مرتفعة وعند دراسة عبارات أداء الشركات تبين أن ست عبارات في مستوى الموافقة المرتفع جدا وعبارة واحدة في مستوى الموافقة المرتفع مما يوضح وجود مستوى مرتفع جدا من أداء شركات قطاع الصناعات الغذائية بالملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.357 وانحراف معياري 0.626

اختبار فروض الدراسة

الفرضية الرئيسية: هناك تأثير ذي دلالة إحصائية للتنوع الاستراتيجي في أداء الشركات في سوق التنافس العالمي.

جدول (10) تأثير التنوع الاستراتيجي على أداء الشركات

ملخص النموذج Model Summary						
معامل الارتباط R		معامل التحديد R ²		معامل R ^{-2 Adjusted}		
0.717		0.514		0.512		
تحليل التباين ANOVA						
النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية Df	متوسط المربعات	F	Sig F	
الانحدار Regression	1065.483	1	1065.483	201.131**	0.000	
الباقى Residual	1006.517	190	5.297			
المجموع Total	2072.000	191				
المتغير التابع	النموذج	B	الخطأ المعياري	Beta	T	Sig T
أداء الشركات	الثابت Constant	9.634	1.481		6.507	.000
	التنوع الاستراتيجي	.333	.023	.717	14.182	.000

تبين وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين التنوع الاستراتيجي في أداء الشركات في سوق التنافس العالمي عند مستوى معنوية 0.01 ويتبين وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية للتنوع الاستراتيجي في أداء شركات قطاع الصناعات الغذائية بالملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي عند مستوى معنوية 0.01 واتضح ان المتغير المستقل (التنوع الاستراتيجي) يفسر 51.4 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (أداء الشركات) وتبين أن كلما ازداد مستوى تطبيق التنوع الاستراتيجي بمقدار 1 %

ازداد مستوى أداء شركات قطاع الصناعات الغذائية بالمملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي بمقدار 0.333% وهو ما يوضح صحة الفرض الرئيسي للدراسة
الفرضية الفرعية الأولى: هناك تأثير ذي دلالة إحصائية لاستخدام التنوع المترابط وغير المترابط في أداء الشركات في سوق التنافس العالمي.

جدول (11) تأثير التنوع المترابط وغير المترابط على أداء الشركات

ملخص النموذج Model Summary						
معامل الارتباط R		معامل التحديد R ²		معامل R ² Adjusted		
0.714		0.509		0.507		
تحليل التباينANOVA						
النموذج	مجموع المربعات	درجات الحريةDf	متوسط المربعات	F	Sig F	
الانحدارRegression	1055.599	1	1055.599	197.327**	0.000	
الباقىResidual	1016.401	190	5.349			
المجموعTotal	2072.000	191				
المتغير التابع	النموذج	B	الخطأ المعياري	Beta	T	Sig T
أداء الشركات	الثابتConstant	13.795	1.201		11.488	.000
	التنوع المترابط وغير المترابط	.811	.058	.714	14.047	.000

تبين وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين التنوع المترابط وغير المترابط في أداء الشركات في سوق التنافس العالمي عند مستوى معنوية 0.01 ويتبين وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية للتنوع المترابط وغير المترابط في أداء شركات قطاع الصناعات الغذائية بالمملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي عند مستوى معنوية 0.01 واتضح أن المتغير المستقل (التنوع المترابط وغير المترابط) يفسر 50.9% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (أداء الشركات) وتبين أن كلما ازداد مستوى تطبيق التنوع المترابط وغير المترابط بمقدار 1% ازداد مستوى أداء شركات قطاع الصناعات الغذائية بالمملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي بمقدار 0.811% وهو ما يوضح صحة الفرض الفرعي الأول للدراسة
الفرضية الفرعية الثانية: هناك تأثير ذي دلالة إحصائية لاستخدام التنوع الداخلي والخارجي في أداء الشركات في سوق التنافس العالمي.

جدول (12) تأثير التنوع الداخلي والخارجي على أداء الشركات

ملخص النموذج Model Summary						
معامل الارتباط R		معامل التحديد R ²		معامل R ² Adjusted		
0.559		0.313		0.309		
تحليل التباينANOVA						
النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية Df	متوسط المربعات	F	Sig F	
الانحدارRegression	648.333	1	648.333	86.525**	0.000	
الباقىResidual	1423.667	190	7.493			
المجموعTotal	2072.000	191				
المتغير التابع	النموذج	B	الخطأ المعياري	Beta	T	Sig T
أداء الشركات	الثابتConstant	15.833	1.589		9.963	.000
	التنوع الداخلى والخارجى	.714	.077	.559	9.302	.000

تبين وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين التنوع الداخلي والخارجي في أداء الشركات في سوق التنافس العالمي عند مستوى معنوية 0.01 ويتبين وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية للتنوع الداخلي والخارجي في أداء شركات قطاع الصناعات الغذائية بالمملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي عند مستوى معنوية 0.01 واتضح أن المتغير المستقل (التنوع الداخلي والخارجي) يفسر 31.3% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (أداء الشركات) وتبين أن كلما ازداد مستوى تطبيق التنوع الداخلي

والخارجي بمقدار 1 % ازداد مستوى أداء شركات قطاع الصناعات الغذائية بالمملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي بمقدار 0.714% وهو ما يوضح صحة الفرض الفرعي الثاني للدراسة
الفرضية الفرعية الثالثة: هناك تأثير ذي دلالة إحصائية لاستخدام التنوع الأفقي والرأسي في أداء الشركات في سوق التنافس العالمي.

جدول (13) تأثير التنوع الأفقي والرأسي على أداء الشركات

ملخص النموذجModel Summary						
معامل الارتباط R		معامل التحديد R ²		معامل R ² Adjusted		
0.655		0.428		0.425		
تحليل التباينANOVA						
النموذج	مجموع المربعات	درجات الحريةDf	متوسط المربعات	F	Sig F	
الانحدارRegression	887.839	1	887.839	142.455**	0.000	
الباقىResidual	1184.161	190	6.232			
المجموعTotal	2072.000	191				
المتغير التابع	النموذج	B	الخطأ المعياري	Beta	T	Sig T
أداء الشركات	الثابتConstant	11.200	1.627		6.884	0.000
	التنوع الأفقي والرأسي	.897	.075	.655	11.935	0.000

تبين وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين التنوع الأفقي والرأسي في أداء الشركات في سوق التنافس العالمي عند مستوى معنوية 0.01 ويتبين وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية للتنوع الأفقي والرأسي في أداء شركات قطاع الصناعات الغذائية بالمملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي عند مستوى معنوية 0.01 واتضح أن المتغير المستقل (التنوع الأفقي والرأسي) يفسر 42.8 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (أداء الشركات) وتبين أن كلما ازداد مستوى تطبيق التنوع الأفقي والرأسي بمقدار 1 % ازداد مستوى أداء شركات قطاع الصناعات الغذائية بالمملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي بمقدار 0.897% وهو ما يوضح صحة الفرض الفرعي الثالث للدراسة

استنتاجات الدراسة

- وجود مستوي مرتفع من تطبيق التنوع المترابط وغير المترابط والتنوع الداخلي والخارجي في شركات قطاع الصناعات الغذائية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة وتبين وجود مستوي مرتفع جدا من تطبيق التنوع الأفقي والرأسي في شركات قطاع الصناعات الغذائية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة
- وجود مستوي مرتفع من تطبيق التنوع الاستراتيجي في شركات قطاع الصناعات الغذائية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.178 بانحراف معياري 0.745
- وجود مستوي مرتفع جدا من أداء شركات قطاع الصناعات الغذائية بالمملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.357 بانحراف معياري 0.626
- وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين التنوع الاستراتيجي في أداء الشركات في سوق التنافس العالمي ويتبين وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية للتنوع الاستراتيجي في أداء شركات قطاع الصناعات الغذائية بالمملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي وتبين أن كلما ازداد مستوى تطبيق التنوع الاستراتيجي بمقدار 1 % ازداد مستوى أداء شركات قطاع الصناعات الغذائية بالمملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي بمقدار 0.333% وهو ما يوضح صحة الفرض الرئيسي للدراسة وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة بن منصور موسى، 2018 وكذلك مع نتيجة دراسة عبد الله، وعمر تيمحدين، 2022
- وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين التنوع المترابط وغير المترابط في أداء الشركات في سوق التنافس العالمي ويتبين وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية للتنوع المترابط وغير المترابط في أداء شركات قطاع الصناعات الغذائية بالمملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي وتبين أن كلما ازداد مستوى تطبيق التنوع المترابط وغير المترابط بمقدار 1 % ازداد مستوى أداء شركات قطاع الصناعات الغذائية بالمملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي بمقدار 0.811% وهو ما يوضح صحة الفرض الفرعي الأول للدراسة

- وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين التنوع الداخلي والخارجي في أداء الشركات في سوق التنافس العالمي ويتبين وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية للتنوع الداخلي والخارجي في أداء شركات قطاع الصناعات الغذائية بالمملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي وتبين أن كلما ازداد مستوى تطبيق التنوع الداخلي والخارجي بمقدار 1 % ازداد مستوى أداء شركات قطاع الصناعات الغذائية بالمملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي بمقدار 0.714% وهو ما يوضح صحة الفرض الفرعي الثاني للدراسة
- وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين التنوع الأفقي والرأسي في أداء الشركات في سوق التنافس العالمي ويتبين وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية للتنوع الأفقي والرأسي في أداء شركات قطاع الصناعات الغذائية بالمملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي وتبين أن كلما ازداد مستوى تطبيق التنوع الأفقي والرأسي بمقدار 1 % ازداد مستوى أداء شركات قطاع الصناعات الغذائية بالمملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي بمقدار 0.897% وهو ما يوضح صحة الفرض الفرعي الثالث للدراسة

التوصيات

- العمل على تشجيع كافة الشركات العاملة بالمملكة العربية السعودية على تطبيق التنوع الاستراتيجي من خلال توفير كافة الإمكانيات والاحتياجات التي تساهم في تحقيق ذلك.
- العمل على تشجيع كافة الشركات العاملة بالمملكة العربية السعودية على التوسع في الأسواق العالمية من خلال تقديم الحوافز والمنح التي تساعد في زيادة قدرتهم على الوصول إلى تلك الأسواق
- العمل على تشجيع الباحثين على التوسع في اجراء الدراسات المتعلقة بكيفية تطبيق التنوع الاستراتيجي في الشركات العاملة بالمملكة العربية السعودية وتأثيراته على الأداء والإنتاجية وكذلك الدراسات المتعلقة بالعوامل المؤثرة على مستويات أداء الشركات العاملة بالمملكة العربية السعودية وكيفية زيادة قدرتهم على التوسع في الأسواق العالمية.

المراجع :

أولاً: الكتب:

- إبراهيم حيدر، يونس. الإدارة الاستراتيجية للمؤسسات والشركات. مركز الرضا للكمبيوتر، دمشق، 1999.
- أبو بكر، مصطفى محمود. إدارة الموارد البشرية: مدخل حقيقي للميزة التنافسية. الدار الجامعية، القاهرة، 2008.
- إدريس، ثابت عبد الرحمان. الإدارة الاستراتيجية: مفاهيم ونماذج تطبيقية. دار النشر للثقافة، مصر، 2006.
- أبو النجا، محمد عبد العظيم. التسويق المتقدم. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
- إسماعيل، محمد محروس. اقتصاديات الصناعة والتصنيع. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997.
- بن ساسي، إلياس. الخيارات الاستراتيجية لنمو المؤسسة. دار وائل، الأردن، 2011.
- حسين، رحيم. استراتيجية المؤسسة. دار بها الدين، قسنطينة، الجزائر، 2008.
- الحسيني، فلاح حسن. الإدارة الاستراتيجية. دار وائل، الأردن، 2000.
- الصميدعي، محمود جاسم. استراتيجية التسويق: مدخل كمي وتعليمي. مكتبة الحامد، الأردن، 2000.
- عبد السلام، أبو قحف. الإدارة الاستراتيجية وإدارة الأزمات. دار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2002.
- عبد العال، طارق. اندماج وخصخصة البنوك. الدار الجامعية، مصر، 2000.
- عيسى، يحيى، وآخرون. التسويق الاستراتيجي. دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- العمري، غسان عيسى، والسمراي، سلوى أمين. نظم المعلومات الاستراتيجية: مدخل استراتيجي معاصر. دار الميسرة، الأردن، 2008.
- الغالي، طاهر محسن منصور، وإدريس، وائل صبيح. الإدارة الاستراتيجية: منظور منهجي معاصر. دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- فرجات، يوسف شكري. معجم الطلاب. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 7، 2006.
- ماهر، أحمد. دليل المدير في الخصخصة. الدار الجامعية، مصر، دن.
- الوادي، محمود حسين، ويامين، إسماعيل يونس. اقتصاديات الأعمال. دار صفاء للنشر والتوزيع، ط3، 2014.

ثانياً: الرسائل العلمية:

- عبايسة، خديجة. دور استراتيجية التنوع في ربيعة المؤسسات الصناعية الجزائرية - دراسة حالة مجمع بن حمادي الصناعي (برج بوعريرج). رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، 2012.
- حجاج، عبد الرؤوف. دور الإبداع التكنولوجي في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية: دراسة مقارنة بين وحدات مؤسسة كوندور ببرج بوعريرج. أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، 2015.
- أنساع، رضوان. التسويق الصحي كمدخل لتدعيم الميزة التنافسية للمؤسسات الصحية الخاصة: تجارب دولية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2015.
- عطا الله، حجت صبري مصطفى. دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للصناعة المالية الإسلامية: دراسة حالة البنوك الإسلامية في قطاع غزة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2022.
- دحبور، لؤي صبيح. دور المعرفة السوقية في اختيار الاستراتيجيات التنافسية - دراسة عينة من مؤسسات التعليم العالي الخاصة الأردنية. أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الشرق الأوسط، 2010.
- بولطيف، سعيدة. أثر التسويق المستدام على تحقيق الميزة التنافسية: دراسة حالة المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2018.
- حسن، حسن فلاح. استراتيجية توظيف الموارد البشرية وأثرها في تحقيق الميزة التنافسية - دراسة تطبيقية في قطاع الاتصالات الأردنية. رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2009.
- سالم، عمر طارق عمر. علاقة التسويق الإلكتروني بتعزيز الميزة التنافسية: دراسة ميدانية على شركات تزويد الإنترنت في قطاع غزة. رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر - غزة، 2017.

ثالثاً: الدوريات العلمية:

- عبد الله، غالم، وتمجدين، عمر. أثر استراتيجية التنوع على أداء المؤسسة الاقتصادية. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2، 2014.
- التلبي، نهاية عبد الهادي، والأغا، مروان سليم، وشراب، سائد حسن. التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بالميزة التنافسية: دراسة ميدانية في شركات توزيع الأدوية في محافظات غزة. مجلة جامعة الأزهر بغزة، المجلد 14، العدد 2، 2012.

Date: 24 / 07 / 2024

التاريخ: 18 / محرم / 1446هـ

سعادة الدكتور / صادق علي مبارك الشويخات "حفظه الله"
سعادة الدكتورة / هيا ابراهيم عبد الرحمن ال تويم "حفظها الله"
سعادة الدكتورة / سارة سعد الدوسري "حفظها الله"
قسم الادارة - كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن - دولة الإمارات العربية المتحدة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع / قبول نشر بحث محكم

تهديكم هيئة تحرير مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية أطيب التحيات،
وتفديكم بقبول نشر البحث المقدم بعنوان:

تحليل الأثر الاقتصادي لتوفير الخدمات على قطاعات الصناعة والتصنيع

بالمملكة العربية السعودية لعام 2024

حيث تم تحكيمه حسب الأصول، وسينشر في العدد الأول - المجلد التاسع

والذي سيصدر في 30 يناير 2025 م إن شاء الله تعالى.

وسيحمل البحث معرف الوثيقة الرقمي: DOI: 10.26389/AJSRP.K230624

وتفضلوا بقبول وافر التقدير والاحترام

رئيس التحرير

أ.د. محمد المعتز المجتبى إبراهيم



AISRP
Arab Institute of Science and Research Publishing
المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث

* مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية: مجلة علمية محكمة شهرية تصدر عن المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث

ISSN: 2522-3372

e-ISSN: 2522-3372

ISBN: 2015-499

<https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals>

Economic analysis of the provision of industrial and manufacturing services in the Kingdom of Saudi Arab 2024

Dr. Sadiq Ali Mubarak Al-Shuwaikhat*, Dr. Haya Ibrahim Abdulrahman Al Tuwaym, Dr. Sara Saad Al-Dawsari

College of Management | Midocean University | UAE

Received:

21/06/2024

Revised:

01/07/2024

Accepted:

15/07/2024

Published:

30/01/2025

* Corresponding author:

sadiq.alshuwaikhat@gmail.com

Citation: Al-Shuwaikhat,

S. A., Al-Tuwaym, H. I., &
Al-Dawsari, S. S. (2025).

Economic analysis of the
provision of industrial and
manufacturing services in
the Kingdom of Saudi
Arabia 2024. *Journal of
Economic, Administrative
and Legal Sciences*, 9(1),
103 – 122.

<https://doi.org/10.26389/AJSRP.K230624>

2025 © AISRP • Arab

Institute of Sciences &

Research Publishing

(AISRP), Palestine, all

rights reserved.

• Open Access



This article is an open
access article distributed
under the terms and
conditions of the Creative
Commons Attribution (CC
BY-NC) [license](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

Abstract: The Kingdom is one of the largest economic countries in the Middle East, as it is believed to be witnessing a major economic transformation at the beginning of 2018, which is the beginning of its vision for 2030, which is a strategic vision to achieve diversity in sources of income in the Kingdom and diversity in the industrial field and to reach it to raise local production and rely on it to a greater extent, where the provision of services comes. In an effective and advanced manner, it constitutes a major impetus for strengthening the industrial and manufacturing sectors in the country. This is why the current research studied the analysis of the economic impact of providing services on the industrial and manufacturing sectors in the Kingdom. This is by arriving at an answer to the main question: How does the provision of advanced services contribute to enhancing the economic performance of the industrial and manufacturing sectors in the Kingdom? Saudi Arab?, This is done through the use of the descriptive analytical approach, which focuses on examining the theoretical foundations related to the subject through reviewing relevant Arab and foreign references. In addition to carrying out a field study, which consists of distributing questionnaires to different categories of the selected sample, in order to reach an answer to the basic research problem, and this is through the final results of the research that were reached, which are as follows: There is a high level of provision of transport and communication services in industrial companies and the industrial and manufacturing sector. In the Kingdom of Saudi Arabia from the point of view of the study sample members, the arithmetic mean value was 4.121 with a standard deviation of 0.800., In addition to Saudi Arabia from the point of view of the study sample members, where the arithmetic mean value was 4.304 with a standard deviation of 0.694. The following research recommended the necessity of strengthening the digital and technological infrastructure in the industrial and manufacturing areas in the Kingdom to improve the quality of services provided.

Keywords: economic impact - services - industrial sector – manufacturing.

تحليل الأثر الاقتصادي لتوفير الخدمات على قطاعات الصناعة والتصنيع بالمملكة العربية السعودية لعام 2024

الدكتور/ صادق علي مبارك الشويخات*, الدكتورة/ هيا ابراهيم عبد الرحمن ال تويم, الدكتورة/ سارة سعد الدوسري
كلية الإدارة | جامعة ميدأوشن | الإمارات العربية المتحدة

المستخلص: إن المملكة واحدة من أكبر الدول الاقتصادية في الشرق الأوسط، حيث أنها تشهد تحولاً اقتصادياً كبيراً بداية 2018 وهي بداية رؤيتها 2030 وهي رؤية استراتيجية للوصول للتنوع في مصادر الدخل بالمملكة والتنوع في المجال الصناعي والوصول بها للرفع للإنتاج المحلي والاعتماد عليه بشكل أكبر، حيث يأتي توفير الخدمات بشكلٍ فعالٍ ومتطورٍ ليشكل دافعاً رئيسياً لتعزيز القطاعات الصناعية والتصنيعية في البلاد، لهذا قام البحث الحالي لدراسة تحليل الأثر الاقتصادي لتوفير الخدمات على قطاعات الصناعة والتصنيع بالمملكة، وهذا من خلال الوصول لإجابة السؤال الرئيسي كيف يساهم توفير الخدمات المتطورة في تعزيز الأداء الاقتصادي للقطاعات الصناعية والتصنيعية في المملكة العربية السعودية؟، وهذا من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث يركز على فحص الأسس النظرية المتعلقة بالموضوع من خلال استعراض المراجع العربية والأجنبية ذات الصلة. بالإضافة لتنفيذ دراسة ميدانية تتمثل في توزيع استبيانات على فئات مختلفة من العينة المختارة، وهذا للوصول للإجابة عن مشكلة البحث الأساسية، وهذا من خلال النتائج النهائية للبحث والتي تم التوصل لها وهي كالتالي: وجود مستوى مرتفع من توفير خدمات النقل والمواصلات في الشركات الصناعية وقطاع الصناعة والتصنيع بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.121 بانحراف معياري 0.800، كذلك وجود مستوى مرتفع جداً من توفير الخدمات اللوجيستية في الشركات الصناعية وقطاع الصناعات والتصنيع بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.304 بانحراف معياري 0.694، وقد وصى البحث التالي بضرورة تعزيز البنية التحتية الرقمية والتكنولوجية في المناطق الصناعية والتصنيعية بالمملكة لتحسين جودة الخدمات المقدمة.

الكلمات المفتاحية: أثر اقتصادي- الخدمات- القطاع الصناعي- التصنيع.

المقدمة:

تُعَدُّ المملكة العربية السعودية واحدة من أكبر الاقتصادات في الشرق الأوسط، وتشهد حالياً تحولاً اقتصادياً هائلاً في إطار رؤية المملكة 2030 هذه الرؤية الاستراتيجية تهدف إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على النفط كعامل رئيسي للنمو الاقتصادي. ومن بين المبادرات الأساسية في هذا السياق، يأتي توفير الخدمات بشكلٍ فعالٍ ومتطورٍ ليشكل دافعاً رئيسياً لتعزيز القطاعات الصناعية والتصنيعية في البلاد.

ولقد بات واضحاً أن الخدمات تلعب دوراً محورياً في دعم وتطوير هذه القطاعات، إذ تسهم في تحسين كفاءة العمليات الإنتاجية، وتوفير بيئة عمل ملائمة تضمن تحقيق النمو المستدام. وتتنوع هذه الخدمات لتشمل التكنولوجيا الحديثة، والاستشارات الإدارية، والخدمات اللوجستية، والتعليم والتدريب المهني، وصولاً إلى الخدمات المالية والمصرفية، إن تقديم هذه الخدمات بجودة عالية وسرعة استجابة كبيرة يعزز من القدرة التنافسية للقطاعات الصناعية ويزيد من قدرتها على التكيف مع التغيرات السريعة في الأسواق العالمية. تتجلى أهمية هذه الدراسة في تحليل الأثر الاقتصادي لتوفير هذه الخدمات على القطاعات الصناعية والتصنيعية بالمملكة، حيث تُعتبر هذه القطاعات من الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. سيتم في هذا البحث استعراض كيفية تأثير الخدمات المتنوعة على تعزيز الإنتاجية، وتقليل التكاليف التشغيلية، وتحسين جودة المنتجات، وزيادة فرص التصدير. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تحليل السياسات الحكومية والمبادرات الداعمة لتطوير قطاع الخدمات وكيفية انسجامها مع أهداف رؤية المملكة 2030. ويهدف هذا البحث إلى تقديم تحليل شامل ومتكامل يبرز الأهمية المتزايدة للخدمات كعامل حيوي في دعم وتحفيز النمو في القطاعات الصناعية والتصنيعية، ويوفر توصيات عملية لتحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في المملكة.

مشكلة البحث:

تواجه القطاعات الصناعية والتصنيعية في المملكة العربية السعودية تحديات كبيرة في سبيل تعزيز الإنتاجية، تحسين جودة المنتجات في ظل سعي المملكة لتحقيق أهداف رؤية 2030 التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. في هذا السياق، يصبح توفير الخدمات المتطورة مثل التكنولوجيا الحديثة، والاستشارات الإدارية، والخدمات اللوجستية والتعليمية، أمراً حيوياً لدعم هذه القطاعات.

لكن يبقى السؤال الرئيسي: كيف يساهم توفير الخدمات المتطورة في تعزيز الأداء الاقتصادي للقطاعات الصناعية والتصنيعية في المملكة العربية السعودية؟

أهمية البحث

1. يتماشى هذا البحث مع أهداف رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد السعودي وتقليل الاعتماد على النفط.
2. من خلال تحليل دور الخدمات في تعزيز القطاعات الصناعية، يساهم البحث في تحديد الفرص الجديدة لتنويع الاقتصاد.
3. يوفر البحث رؤى حول كيفية تحقيق النمو المستدام في القطاعات الصناعية من خلال تحسين الكفاءة والإنتاجية عبر توفير الخدمات المتطورة.
4. يسعى البحث إلى فهم كيفية تأثير الخدمات على زيادة الإنتاجية وتقليل التكاليف التشغيلية، مما يعزز من قدرة الصناعات على المنافسة في الأسواق العالمية.

أهداف البحث

1. تحليل التأثير الاقتصادي للخدمات على القطاع الصناعي
2. دراسة كيفية تأثير تقديم الخدمات المتطورة على زيادة الإنتاجية وتقليل التكاليف التشغيلية في القطاعات الصناعية.
3. تقييم أثر الخدمات على تحسين جودة المنتجات الصناعية وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية.
4. استكشاف الفرص التي توفرها الخدمات لدعم وتطوير القطاعات الصناعية والتصنيعية.
5. اقتراح آليات لتحسين التكامل بين الخدمات والصناعات لزيادة الكفاءة والابتكار.

الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

هناك علاقة بين توفير الخدمات المتطورة وتعزيز الأداء الاقتصادي للقطاعات الصناعية والتصنيعية في المملكة العربية السعودية.

الفرضيات الفرعية:

1. هناك علاقة بين تقديم خدمات تكنولوجيا واستشارية متقدمة وزيادة الإنتاجية في القطاعات الصناعية بالمملكة العربية السعودية.
2. هناك علاقة بين توفير خدمات التعليم والتدريب المهني والخدمات التقنية وتحسين جودة المنتجات المصنعة في القطاعات الصناعية.
3. هناك علاقة بين استخدام خدمات لوجستية ومالية متكاملة وتقليل التكاليف التشغيلية للشركات الصناعية في المملكة.

أسئلة البحث:

- 1- كيف يسهم توفير الخدمات المتطورة في تعزيز الأداء الاقتصادي للقطاعات الصناعية والتصنيعية في المملكة العربية السعودية؟
- 2- كيف تؤثر الخدمات التكنولوجية والاستشارية المتقدمة على زيادة الإنتاجية في القطاعات الصناعية بالمملكة العربية السعودية؟
- 3- ما هو تأثير خدمات التعليم والتدريب المهني والخدمات التقنية على تحسين جودة المنتجات المصنعة في القطاعات الصناعية؟
- 4- كيف تؤثر الخدمات المتطورة على القدرة التنافسية للشركات الصناعية في الأسواق المحلية والدولية؟

2- الدراسات السابقة والإطار النظري

أولاً: الدراسات السابقة:

دراسة (البوهي، 2019) بعنوان "تحليل الآثار الاقتصادية للتجارة الإلكترونية على التنمية الاقتصادية في سنغافورة" هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الآثار الاقتصادية للتجارة الإلكترونية على التنمية الاقتصادية في سنغافورة. يمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تحليل الآثار الاقتصادية للتجارة الإلكترونية على الناتج المحلي الإجمالي، والدخل القومي، وصادرات السلع والخدمات، وواردات السلع والخدمات، وصادرات التكنولوجيا المتقدمة، والقيمة المضافة في التصنيع. تم قياس تأثير التجارة الإلكترونية وبين المتغيرات المستقلة ذات العلاقة الارتباطية المعنوية إحصائياً، مع استنتاجات أن وجود علاقة معنوية طردية بين التجارة الإلكترونية والمتغيرات التابعة. تشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية بين التجارة الإلكترونية والناتج المحلي الإجمالي، والدخل القومي، وصادرات السلع والخدمات، وصادرات التكنولوجيا المتقدمة.

دراسة (الزهراني، 2023) بعنوان "أثر التطور التكنولوجي على نمو قطاع الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1995-2022)"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التطور التكنولوجي على نمو قطاع الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1995 إلى 2022. لاكتشاف أوجه العلاقات بين المتغيرات، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد وعدد من الاختبارات الإحصائية للتعبير عن العلاقة بين النمو في قطاع الصناعات التحويلية كمتغير تابع وبين المتغيرات المستقلة ذات العلاقة. المتغيرات المستقلة التي تم اختيارها بناءً على الدراسات السابقة واجتهادات الباحثة تشمل الإنفاق على التطور التكنولوجي، القوى العاملة، عدد المصانع، وقيمة الصادرات التحويلية.

باختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي E-views، أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين النمو في قطاع الصناعات التحويلية وكلاً من قيمة الصادرات التحويلية والإنفاق على التطور التكنولوجي. بالمقابل، وعلى عكس المتوقع، أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين النمو في القطاع وكلاً من القوى العاملة وعدد المصانع.

وتوصي الدراسة بعدد من التوصيات، من بينها بذل الجهود التوعوية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لاختيار التقنية التكنولوجية المناسبة لتعزيز كفاءة المخرجات، وتوفير بيئة مناسبة للمستثمرين في المجال التكنولوجي والصناعي لتحقيق ميزة تنافسية تتفوق على بقية الدول الصناعية. كما تدعو الدراسة إلى الاهتمام بالصناعات التحويلية وصادراتها لتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية وإجراء المزيد من الدراسات حول تأثير التطور التكنولوجي على القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية.

دراسة (إبراهيم، 2020) "تقييم الدور الاقتصادي لقطاع الخدمات كأحد القطاعات الرئيسية المشاركة في الناتج المحلي الإجمالي بجمهورية مصر العربية" (2018-2011)

هدف هذا البحث إلى تقييم الدور الاقتصادي لقطاع الخدمات في دعم الناتج المحلي الإجمالي بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من 2011 إلى 2018، يعكس هذا البحث أهمية قطاع الخدمات في العصر الحديث، وخاصة في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودوره البارز في دعم الاقتصاد المصري ورفع مستوى الأمم.

وتناول البحث القيمة الاقتصادية المضافة من قطاع الخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث لم تقل نسبة مساهمة القطاع عن 47.9% في عام 2012، بقيمة 122.145 مليار دولار، وبلغت أقصى نسبة لها 55.7% في عام 2017، بقيمة 185.091 مليار دولار. وهذا يدل على الأهمية النسبية لقطاع الخدمات مقارنةً بالقطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الزراعة والصناعة.

كما تناول البحث التدفقات الاستثمارية في قطاع الخدمات مقارنةً بإجمالي التدفقات الاستثمارية الكلية في مصر، حيث لم تقل نسبة التدفقات الاستثمارية في قطاع الخدمات عن 31% في عام 2011، وبلغت أقصاها 70% في عام 2012.

التعليق على الدراسات:

تجمع الدراسات الثلاث التي تمت مراجعتها رؤى متنوعة حول الأثر الاقتصادي للتطورات التكنولوجية والتجارة الإلكترونية وقطاع الخدمات على التنمية الاقتصادية في مختلف البلدان. الدراسة الأولى، التي أجراها البوهي (2019)، تقدم تحليلاً شاملاً لتأثير التجارة الإلكترونية على التنمية الاقتصادية في سنغافورة، موضحة الأثر الإيجابي للتجارة الإلكترونية على الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي وصنادير التكنولوجيا المتقدمة. تكشف الدراسة عن علاقة معنوية طردية بين التجارة الإلكترونية وهذه المتغيرات، مما يبرز دور التجارة الإلكترونية كعنصر محوري في تعزيز النمو الاقتصادي.

وتشارك دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة في التركيز على تحليل الأثر الاقتصادي للعناصر المختلفة على القطاعات الاقتصادية الرئيسية. مثلما ركزت دراسة البوهي (2019) على التجارة الإلكترونية في سنغافورة، ودراسة الزهراني (2023) على التطور التكنولوجي في السعودية، ودراسة إبراهيم (2020) على قطاع الخدمات في مصر، فإن دراستنا تسعى لتحليل تأثير توفير الخدمات على قطاعي الصناعة والتصنيع.

وتختلف دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة من حيث المحور الرئيسي للتحليل. بينما ركزت الدراسات السابقة على التجارة الإلكترونية، التطور التكنولوجي، وقطاع الخدمات بشكل منفصل، تركز دراستنا على توفير الخدمات المتنوعة مثل الخدمات اللوجستية، المالية والتأمينية، والنقل والمواصلات وكيفية تأثيرها بشكل شامل على قطاعي الصناعة والتصنيع في المملكة العربية السعودية. بالإضافة إلى ذلك، تتناول دراستنا الفترة الزمنية والتأثير في سياق الاقتصاد السعودي بشكل خاص، الذي يتميز ببيئة اقتصادية وسياسية متميزة، على عكس الدراسات السابقة التي تركزت على بلدان مختلفة وبيئات اقتصادية متنوعة.

بالتالي، بينما تتفق دراستنا مع الدراسات السابقة في الهدف العام المتمثل في فهم وتحليل التأثيرات الاقتصادية، فإنها تختلف من حيث السياق والمحور الرئيسي للتحليل، مما يوفر رؤى جديدة ومتكاملة حول كيفية دعم توفير الخدمات لنمو وتطوير قطاعي الصناعة والتصنيع في المملكة.

ثانياً: الإطار النظري:

إن النشاط الصناعي بالمملكة تعتبر نشاط حديث العهد بها بالمقارنة بالقطاعات التجارية الأخرى، هذا لأن القطاع الصناعي في أساسه يعتمد على دعامتين نجد الأولى منها متمثلة في الصناعات الاستخراجية التي تستنج على الهيدروكربونية، والأخرى الصناعات المحلية التحويلية، ولكن القطاع الصناعي في الوقت الحالي شهد تطور كبير وتقدم انعكس بطريقة مباشرة على الرفع لمعدلات التنمية الإنتاجية المحلية، مما أدى لخلق تنوع نسبي لمصادر الدخل، والفضل الأول في هذا الأمر هو الجهود الحكومية والتوجهات الجديدة حيث عملت على التقديم للحوافز في العديد من الاستثمارات الخاصة بقطاع الصناعة في فروعها المختلفة، كصناعة المدن والانشاء لصناديق الإقراض والتفضيل للإنتاج المحلي بالإضافة للشراكات مع القطاعات الخاصة لتنفيذ العديد من المشروعات الصناعية. (الحكي، حبيب، 2022، ص30-31)

مفهوم قطاعات الصناعة:

أولاً: تعريف الصناعة:

تعرف الصناعة والتصنيع بأنها نشاط واسع يتم فيه التغيير لشكل المواد الخام حتى يكون هناك زيادة في قيمتها فتكون أكثر ملائمة لاحتياجات الإنسان وهذا من خلال الاستخدام الآلات الحديثة في عصرنا الحالي بحيث يتم التشكيل للمواد الخام لمنتج نهائي قابل للاستخدام، وهذا المفهوم نجده يشير لأنواع صناعية مختلفة وهم: الصناعة التحويلية- الصناعات الاستخراجية- والامدادات للكهرباء والغاز والبخار والمياه الساخنة، وهذا على حسب التصنيفات الصناعية الدولية الموحدة للأنشطة الاقتصادية جميعها. (شهاب، 2021، ص136)

ثانياً: قطاع الصناعة:

إن قطاع الصناعة الآن له أهمية كبيرة بين جميع القطاعات الإنتاجية بالمملكة لما له من أثر كبير على البناء الاقتصادي للدولة والتطوير والتحقيق للدمج مع الاقتصاد العالمي، بالإضافة لأنه يعمل على توفير لمعدلات إنتاجية عالية تعمل على المساهمة لرفع الدخل القومي مما يساعد في خلق صناعات حقيقية، وهذا بالإضافة لكونه هو حجر الأساس للمساعدة في المواكبة للتطور الحضاري لما له من أهمية حيوية في الوظائف المختلفة والتي تعمل على التحسين للإنتاج والتنمية المستدامة للدولة.

وبالنظر للمملكة فنجد أن القطاع الصناعي بها هو أحد المحركات الرئيسية وبالأخص لقطاعات التعدي والصناعات التحويلية التي هي المورد الاقتصادي الهام بها، لكونه يعتمد في أساسه على الصناعة للمواد الأولية الخام الطبيعية والتي يتم استخراج لها، والتي لا بد من التعامل معها وفق استراتيجيات تنموية وفق أهداف الاستدامة للاستثمار للمملكة، حيث نجد أن هذا القطاع قد حقق أكبر نمو اقتصادي في منطقة الشرق الأوسط بالمملكة فهو ينمو بشكل إيجابي وملحوظ بداية من عمليات الإصلاح وإطلاق أهداف المملكة ورؤيتها 2030. (قطاع الشؤون الاقتصادية، مركز المعلومات، ص 6-7)

الأثر الاقتصادي للخدمات على الصناعة والتصنيع بالمملكة، ويشتمل على: أثر قطاع الخدمات على الصناعة بالمملكة، ويشتمل على:

1. أثر خدمات النقل والمواصلات على الصناعة والتصنيع بالمملكة:

يعرف الاقتصاديون النقل بأنه نشاط اقتصادي يتضمن حركة الأشخاص والسلع من موقع إلى آخر، متجاوزاً الحدود المكانية والزمنية بهدف خلق المنافع أو زيادتها أو تحسينها. يمكن أيضاً تعريف النقل على أنه مجموعة من الوسائل والأساليب والتقنيات والإجراءات التنظيمية والاقتصادية التي تهدف إلى نقل الأفراد ومنتجاتهم من مكان إلى آخر.

ويشكل النقل جزءاً أساسياً من الناتج القومي حيث يساهم في خلق المنفعة المكانية، إذ يتطلب نقل السلع من مواقع إنتاجها إلى المواقع التي يوجد فيها طلب أو استهلاك. يتقدم النقل بشكل ملحوظ عندما يتم تحقيق نقل السلع بأقل تكلفة وفي أقصر وقت ممكن. (خالد، 2018، ص 142)

ويعتبر النقل أحد أهم مرتكزات البنية التحتية التي تعتمد عليها أي نشاط، إذ يُعدُّ حلقة الوصل بين النشاطات الاقتصادية والاجتماعية سواء كانت زراعية، صناعية، ثقافية، أو غيرها. فعلى مدى كفاءة منظومة النقل تتوقف جاهزية العديد من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية. ولذا، يجب أن يكون إنشاء أو تطوير منظومة النقل سابقاً لأية تنمية اقتصادية واجتماعية وعمرانية، حيث يُعدُّ حافزاً لتلك التنمية، وتلعب منظومة النقل دوراً مهماً في تنمية أي منطقة جغرافية، سواء كانت دولة، أو إقليمًا، أو مدينة، إذ تسهم في دفع عملية التنمية الاقتصادية قدماً. وتُظهر الخبرات أن البرامج التي تستثمر في تطوير وتحسين النقل تُعدُّ أداة مهمة جداً في التنمية الاقتصادية، حيث تشجع البلدان الأقل تطوراً على تخصيص مواردها لمثل هذه الاستثمارات. يُساهم الإنفاق الحكومي الشامل على الاستثمار في قطاع النقل في تحفيز التنمية وتحسين أداء الاقتصاد، وهو أمر حيوي خاصة في الفترة الزمنية التي تلت الحروب العالمية، حيث كان الاستثمار في قطاع النقل يعتبر أحد المحركات الرئيسية لتعزيز التقدم الاقتصادي. (خالد، 2018، ص 143)

فالنقل يمثل عنصراً حيوياً في تطوير الاقتصاد، حيث يعد الحلقة الأساسية التي تربط بين النشاطات الاقتصادية المختلفة والتي قد تكون زراعية أو صناعية أو غيرها. فعلى سبيل المثال، إذا لم يكن هناك نظام نقل فعال، فإن النمو الاقتصادي سيكون معوقاً. لذا، يُعدُّ بناء وتحسين البنية التحتية للنقل مهمة جداً لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في المستقبل.

بالإضافة إلى ذلك، تتجلى أهمية النقل الاقتصادية بوضوح عندما ينشأ احتياج جديد لزيادة النمو الصناعي، سواء بسبب اكتشاف سلعة جديدة أو إنشاء سوق جديدة. ولهذا السبب، فإن الاستثمار في تطوير وتحسين النقل يعتبر عنصراً أساسياً في دفع عملية التنمية الاقتصادية للبلدان. (خالد، 2018، ص 143)

ويتجلى دور النقل ليس فقط في المؤثرات الاقتصادية، بل أيضاً في الجوانب الاجتماعية والسكانية لكل دولة، وفي المملكة العربية السعودية يساهم نشاط النقل والتخزين والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال العام 2019م إلى معدل 6.24%، مقارنة بنسبة 5.92% في العام 2018، تشير هذه الأهمية المتزايدة لهذا القطاع في دعم الاقتصاد المحلي وتحقيق النمو. وبالنظر إلى تقدير مساهمة نشاط النقل والتخزين والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال نفس العام، والتي بلغت معدل 6.1% أي بنحو 182.1 مليار ريال، يُظهر ذلك تأثيراً قوياً لهذا القطاع على الاقتصاد السعودي.

وهذه الزيادة في مساهمة قطاع النقل والتخزين والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن تفسر بالعديد من العوامل، بما في ذلك الزيادة في نشاط عمليات الصناعة والتصنيع. فعلى سبيل المثال، يُعتبر النقل والتخزين جزءاً لا يتجزأ من سلسلة التوريد في الصناعة، حيث يتم نقل المواد الخام والمنتجات النهائية من وإلى المصانع والأسواق. (مرصد قطاع دعم الأعمال، 2020، ص 4)

فعليه يتضح أن القطاع الصناعي بالمملكة مستفيداً كبيراً من تطوير بنية النقل والتخزين والاتصالات، حيث يُعتبر النقل وسيلة حيوية لتوزيع المنتجات المصنعة إلى الأسواق المحلية والعالمية، والتي يمكن أن تزيد من إيرادات الصناعة وتعزز مساهمتها في الاقتصاد، وكذلك يسهم قطاع النقل في تحفيز نمو الصناعة عن طريق تقديم خدمات نقل فعالة وتكنولوجيا متقدمة، مما يسهل عملية التصنيع ويقلل من تكاليف الإنتاج، وبالتالي يعزز تنافسية الصناعة الوطنية في الأسواق العالمية، ويظهر الارتباط الوثيق بين خدمات النقل والتخزين والاتصالات وبين الصناعة، حيث يعمل قطاع النقل كدعامة أساسية تدعم نمو الصناعة وتعزز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. (حبيطة، 2014، ص66)

2. أثر الخدمات المالية على الصناعة:

إن المملكة في نظرتها المستقبلية 2030 تتجه بقوة لتطوير النظام المالي، والتوجيه لكافة الاستراتيجيات لتنويع القاعدة الصناعية بها ورفع لمعدلات النمو الصناعي، ولابد من التنويه لعدم وجود دراسات كافية قامت على دراسة أثر الخدمات المالية على عمليات الصناعة المملكة، وإن كانت هناك العديد منها ممن تناول الدراسة لها من جانب النمو الاقتصادي فقط في الشرق الأوسط وفي الدول العربية بشكل عام كدراسة (الجويني، موعش، 2020)، بالإضافة لتناول بعض الدراسات لعمليات التطور المالي وأثره على نمو الصناعات التحويلية بالمملكة مثل دراسة (محمد، القحطاني، 2015) وإن كانت هذه واحدة من الدراسات التي تناولت هذا الجانب بشكل مباشر، ولكن لم أقع على دراسة تناولت رؤية المملكة المستقبلية وعمليات التطوير للخدمات المالية وأثرها على الجوانب الصناعية وعمليات التصنيع.

لذا كان من الهام البيان والنظر لرؤية المملكة في 2030 ورسمها للخريطة التطويرية للاقتصاد الوطني بها في هذا الاتجاه، هذا لأن هدفها الأساسي هو النظر لعمليات التنوع التنموي لمصادر الدخل بها، وكان الصناعة هي من أهم الروافد الاقتصادية التي لابد من العمل عليها ووضعت في رؤيتها المستقبلية، حيث كان التخطيط لتجاوز المساهمة من جانب هذا القطاع الصناعي بحلول 2030 لما يصل لـ 15% من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن يجدر الإشارة إلى أن الصناعة بالمملكة ليست عملية مستجدة ومتولدة لحظياً بل هي إرث ممتد منذ عقود، بداية من الاكتشاف للنفط والذي هو الركيزة الأساسية التي أقيمت الصناعات الحديثة عليها داخل المملكة، حيث كانت التنمية للصناعة وعمليات التصنيع خطواتها الأولى من خلال هذا الاكتشاف، والعمل على التصدير له بشكل تجاري. (وزارة الصناعة والثروة المعدنية بالمملكة، رؤية 2030).

ولأن عمليات التنمية الصناعية والتصنيع له أهميته الكبيرة، فقد قامت المملكة بتقديم كافة أشكال الدعم وعمليات المساندة والتشجيع، وذلك من خلال:

- إنشاء صندوق التنمية الصناعية السعودي، وهذا من أجل عمليات التنمية والدعم للقطاع الصناعي من خلال التقديم للعديد من القروض المتوسطة والطويلة لأجل التأسيس لاتجاهات الصناعة الحديثة، وعمليات التطوير والتحديث للمصانع القديمة، بالإضافة لتقديم المشورة الكافية في جميع المجالات الإدارية والمالية والفنية والتسويقية والتصنيعية لجميع المنشآت الصناعية داخل السعودية.
- قامت المملكة على التحويل للعديد من المشاريع التي ترتبط بالجانب الصناعي إلى وزارة الصناعة، بالإضافة لإنشاء هيئة الجبيل وينبع والتي اعتنت بجوانب التطوير للمدينتين لكونهما من المدن الصناعية الهامة والكبيرة بها، وهما شهود العيان على النهضة الصناعية بشكل عام والتحول الصناعية الكبير لهذا القطاع.
- العمل على إنشاء لشركة سابق وهي واحدة من المشروعات الصناعية الكبيرة بالمملكة، والتي ساعد بشكل ملحوظ في التنمية الصناعية وعمليات التصنيع بالمملكة حتى أنها أصبحت واحدة من الشركات الرائدة في عمليات الصناعة. (وزارة الصناعة والثروة المعدنية بالمملكة، رؤية 2030)

ثم بدأت السعودية بالإطلاق لرؤيتها 2030 هذا بداية من عام 2016، كخطة تهدف للإصلاح الاقتصادي الشامل والتنوع والخلق للمستقبل المستدام في قطاع الصناعة والعمليات التصنيع، حتى انه قد تم إصدار أمر ملكي بإبدال مسعى وزارة البترول والثروة المعدنية إلى (وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية)، حيث أن عدد المصانع في السعودية في هذا التوقيت قد بلغ 7741 مصنعاً، والذي احتوى على أكثر من مليون عامل، وفي 2017 أطلق مجلس الشؤون الاقتصادية بالمملكة عشر برامج تعمل على التنفيذ لرؤيتها، ومن أبرزها برامج التطوير للقطاع المالي، الذي يعمل من خلال التعميق والتنمية والمساندة للجانب الاقتصادي والتحقيق للنمو الصناعي والتطوير له، ومن أجل هذا قد تنوعت الهيكلة لقطاع الخدمات المالية والعمل على الزيادة للحصة السوقية لرأس المال من 41% إلى 45% وهذا في عام 2020، بالإضافة لفتح الأبواب للجهات الفاعلة والتي تعمل على التحفيز للابتكار والنمو الصناعي، بالإضافة إلى العمل على التعزيز لتمويل المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة من خلال البنوك، وعليه فمن المتوقع من خلال هذا البرنامج للخدمات المالية المزدهر النمو والزيادة لحجم الصناعات المحلية وبالتالي التنوع في الجانب الصناعي والتقليل من الاعتماد على قطاع النفط في النمو الاقتصادي. (برنامج تطوير القطاع المالي، 2020، ص9-11).

وحتى تصل المملكة لرؤيتها المختلفة في عمليات الصناعة والتصنيع بالمملكة، كان لابد من طرح برنامج طموح على التطوير لهذا الجانب والتمكين له، وكان هذا من خلال البرنامج التالي:

- 1- التوفير لعمليات التمويل المالي المطلوب لخدمة الصناعة والتصنيع والتطوير لها.
 - 2- التعزيز للميزان التجاري.
 - 3- التوجه لتعظيم محتوى التصنيع المحلي.
- فيتين أن قطاع الخدمات المالية يعمل بشكل كبير في المملكة على التعزيز للنمو الصناعي، حيث يعمل على التعزيز للدخار والدعم للاستثمار والاستهلاك، وبالتالي كان له أثر كبير وحيوي في عمليات تحسين التصنيع للإنتاج والنمو للنشاط الاقتصادي، فهو يعمل على التوجيه لمجالات الاستثمار والتوفير لمصادر التمويل طويل الأجل للمشروعات الصناعية بالمملكة والمتنوعة المجالات، بالإضافة لمساهمة تطوير التصنيع الداخلي والإنتاج الوطني والدعم له بالمساعدة في التغطية للطلب الإجمالي وعليه يكون التحسين لعمليات النمو الاقتصادي بها بشكل حقيقي. (الجويني، موعش، 2020، ص7)
3. أثر الخدمات اللوجستية على الصناعة والتصنيع بالمملكة:
- الخدمات اللوجستية:

إن المملكة تمتلك مداخيل هذا القطاع في الشرق الأوسط بما يبلغ قيمته 300 مليون دولار، حيث بلغ متوسط النمو في هذا القطاع خلال الخمس سنوات الماضية 17%، ومن المتوقع نموه في المنطقة بمعدل سنوي يصل لـ 13%، حيث أن موقع المملكة يعد بمثابة مركز توزيع دولي أساسي ومثالي بالنسبة للخدمات اللوجستية، وقد يمكن أن نعزي هذا التقدم في النمو لهذه الخدمة لعمليات التوسع الاقتصادية الجوهرية التي تحققها، والعمل على التطوير لمحاور التجارة مما يعمل على التعزيز لتنافسها في السوق والخلق كيان قوي حكومي يشجع على هذا التطوير بالاعتماد على التنوع الاقتصادي، مما أدى إلى الطلب بشكل أكبر على هذا النوع من الخدمات، فكان لابد من العمل على التوسيع لسوق الإمداد لمواكبة النمو المطلوب في الجانب الصناعي بالمملكة، بالإضافة إلى أن الهيئة العامة للصناعة تشير لوجود فرص استثمارية في عمليات الصناعة والتصنيع بالمملكة منها: صناعة إعادة التغليف والتعديل على المنتج، وعمليات التجميع. (مركز المعلومات، 2008، ص7-9)

الخدمة اللوجستية وبرنامج الرؤية:

إن المملكة بإطلاقها رؤية 2030 كانت تحمل بها خريطة للعمل على النقل لها لدولة متقدمة على كافة الجوانب، وكان من أثر الإطلاق وجود عدة برامج منها برنامج التطوير الصناعي الوطني والخدمات اللوجستية لها وهذا بحلول عام 2018، وكان هدفه التنفيذ لخطة التطوير الطوير الصناعي، وهذا البرنامج قد اعتنى بشكل كبير بعملية التوطين للصناعات الواعدة وعمليات التصنيع، وهو واحد من أهم أهداف الرؤية بالمملكة ويحتل المركز الثالث من مستويات 96 هدف آخر، وهذا من خلال الإحلال للواردات، وزيادة فرص التصدير والميزة التنافسية، ولقد خطت المملكة في سبيل هذا الأمر خطوات ثابتة وموسعة حتى تصل لتنوع الاقتصادي من خلال التنوع في الصناعة والتصنيع، وهذا لبناء بيئة أكثر استدامة وشمولية، وقد ساهمت الخدمات اللوجستية بنسبة 6% في الوقت الحالي من الصناعة المحلية، ومن المتوقع زيادة نسبة إسهامها لـ 10% بحلول 2030، وقد قامت بالتدشين لـ 59 منطقة لوجستية يعمل منها الآن 21 منطقة بشكل فعلي، بالإضافة لافتتاح أول منطقة متكاملة تختص بها بمطار الملك خالد الدولي كجزء من خطة التوسع للزيادة في عمليات الشحن والتعزيز لسلاسل التوريد. (جمعية المصدرين الصناعيين، 2023)

وهذا حتى يكون هناك مواكبة مع خطة رؤية المملكة بالتطوير للخدمات اللوجستية المتعلقة بالصناعات، وهذا من خلال التالي:

(برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية 2030)

➤ برنامج التطوير الصناعي الوطني والخدمات اللوجستية بالمملكة:

والهدف من هذا البرنامج هو العمل على التحويل للمملكة لصورة صناعية رائدة في عمليات التصنيع المتنوعة، وهذا من خلال التوفير لمنصات لوجستية عالمية بتعظيم القيمة التي تتحقق من خلال قطاعات التعدين والطاقة، حتى يساهم البرنامج بشكل واضح في التعظيم للأثر الاقتصادي والتنوع للقطاع الصناعي من خلال الاستدامة في التقديم للخدمات اللوجستية والتحقيق للريادة بها، للتطوير من الخلق لبيئة استثمارية جذابة. (ندلب، 2021)

فهذا البرنامج يولي اهتمام محوري بالثورة الصناعية والتصنيع لكونها واحدة من أهم القطاعات في البرنامج التي تعمل على الدعم لها، حيث حققت هذه الخدمة العديد من الإنجازات المختلفة منها الإطلاق للمسح الجيولوجي، والخطوط الخمس الملاحية، بالإضافة لتدشين أول زورق اعتراض سريع وقد تم تصنيعه بشكل محلي، مما ساعد على الزيادة بشكل سريع في الاستثمارات بالقطاع الصناعي، والدعم لعمليات التصنيع في القطاع العسكري، والإطلاق لبرنامج "صنع في السعودية". (الحكي، حبيب، 2022، ص30-31)

4. أثر البنية الأساسية (المعلوماتية والتكنولوجية) على الصناعة بالمملكة:

إن التكنولوجيا وخاصة المعلوماتية منها بدأ يتسع في حياة الناس بشكل متسلسل، ولم تعد بشيء غريب على مسامع الإنسان، بل دخلت في جميع المجالات: كالتعليم والاقتصاد والصناعة، حتى الطب والهندسة والفضاء، بل أصبحت جزءاً أساسياً من عمليات التسليح، بالإضافة لكونها هي المصدر الأساسي لتلق الأخبار والمعارف والنشر لها، خاصة مع وجود شبكات الانترنت كواحدة من مظاهر هذا التطور التكنولوجي لسهولة الاستخدام له من قبل الجميع. (بوشنقى، قطاف، 2013، ص100)

ونجد ان التكنولوجيا الحديثة لها دور هام في النشاطات الصناعية، في الوقت الحالي والمستقبلي للدول، حيث شهدت تقدم هائل في القرن العشرين، حيث قد استفادت الصناعة من الثورة التكنولوجية بآلياتها منها، وهذا لأنها هي التي تتحكم في الإدارة للمكينات والعمليات التنظيمية السريعة مما يقلل من الاعتماد على العمالة البشرية والاستبدال لها في الإدارة والتي أصبحت تعمل بشكل آلي في الصناعة الحديثة.

فهذا الابتكار الذي أدى لدخول التكنولوجيا الحديثة كان بدايته التعرف على المحركات الديناميكية لعجلة التنمية الاقتصادية، وازدادت أهميتها في هذا العصر الذي نعيشه، وهذا من خلال الزيادة في عمليات الإنتاج والتنوع الصناعي وهذا بالإدخال لأساليب أكثر تطوراً وبشكل تقني وجديد يهدف لخلق منتج أكثر كفاءة ويؤدي لرفع المستوى التنافسي، ثم الاحتلال لموقع له ميزة في الإشباع للسوق المحلي مما يعود بالتالي على الدخل القومي، ومن ثم يعود بالتحقيق لمستويات اقتصادية عالية بسبب عمليات التطور والرقى، وبالتالي نجد سبيل مساعد لضمان الخلق لقدرة صناعية جديدة، والتحريك لعمليات التصنيع والتطور الاقتصادي. (بوشنقى، قطاف، 2013، ص105)

فالعمليات التكنولوجية المعلوماتية هي الطريقة التي يستخدمها الإنسان للتأثير على البيئة من حوله في وقتنا الحالي، لكونها تشتمل على مجموعات من المعارف والخبرات التي يتم ممارستها بشكل تقني بالأحداث لعلاقات تبادلية بين أنظمة العمل، والتطبيق لها يعمل على المساهمة في إشباع الاحتياجات الاقتصادية الحقيقية والمتوقعة، فهو الأساس في عملية التنمية في هذا الجانب، لأن الإدخال للتطور المعلوماتي التكنولوجي في عمليات الصناعة والتصنيع يؤدي للزيادة في الكفاءة الإنتاجية والخفض للتكاليف، وتعد المملكة واحدة من الدول التي تقدمت في هذا المجال بشكل كبير، حيث قامت بالتطبيق والتطوير للتكنولوجيا في القطاع الصناعي والذي أدى لانعكاس كبير في النمو الاقتصادي، وعليه يتبين هذا الأثر الكبير الذي يتركه هذا التطور الكبير للتكنولوجيا على قطاع الصناعة، حيث اكتسبت المنشأة الصناعية من خلال هذا التدخل التكنولوجي لمزايا تنافسية تجعلها متميزة عن غيرها في جوانب عديدة، هذا لأن الابداع التكنولوجي هو أمثل اختيار للوصول لهذه الميزة والتحقيق لها. (الزهراني، 2025، ص4).

ويظهر الثورة الصناعية الرابعة والذي اعتمد فيه على الثورة الرقمية، أصبحت جزءاً لا يتجزأ من التطور والنمو الاقتصادي العالمي، حيث أن هذه التكنولوجيا قد خلقت في الأساس لتساهم بشكل فاعل في الدفع بعجلات التنمية والتحديث لكثير من المجالات وخاصة المجال الصناعي، ونجد ان من العناصر التكنولوجية التي ظهرت في هذا المجال هو الذكاء الاصطناعي والتحكم الآلي والانترنت، بالإضافة للبيانات الضخمة وقواعد البيانات المتسلسلة، والحوسبة الكومبيوترية (منظمة العمل الدولية، 2021)، وجميعها اتجاهات تكنولوجية قد ساهمت بشكل كبير في الحل للعديد من العقبات الضخمة في عمليات التصنيع والإنتاج، لأنها تقوم على التطوير لعمليات التصميم حتى تواكب التقنيات الحديثة في العالم، بالإضافة لمساعدتها في الأخذ بالقرارات الصائبة والتي تتعلق بعمليات الصناعة.

حيث نجد أن المملكة تسعى بخطوات واسعة لتعزيز قدرتها التكنولوجية والرقمية الاعتماد على التقنيات الحديثة، حيث تعمل على الإنشاء لـ 15 مصنعاً ضمن رؤيتها 2030 لصناعة التقنيات الحديثة ومستشعرات الانترنت، وهذا للعمل على القفز بإعداد الصناعة بالمملكة، حيث انها تسعى لأن تكون من الدول الرائدة في هذا المجال، بالعمل على التوسيع الرقمي وبالأخص في القطاع الصناعي، حيث نجدها تشهد تحول سريع في النطاق والتحويل للمصانع من تقليدية لمصانع آلية تعتمد على الذكاء الاصطناعي، وهذا في ظل سعيها للاستفادة القصوى من التقنيات الحديثة والتسخير لها في خدمة القطاع الصناعي للنهوض به. (جادو، 2023، ص819)

3- الإطار التطبيقي

منهجية البحث:

يستند البحث على منهجاً وصفيّاً تحليلياً، حيث يركز على فحص الأسس النظرية المتعلقة بالموضوع من خلال استعراض المراجع العربية والأجنبية ذات الصلة. ويتضمن البحث أيضاً تنفيذ دراسة ميدانية تتمثل في توزيع استبيانات على فئات مختلفة من العينة المختارة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة الحالية من جميع العاملين في الشركات الصناعية والقطاع الصناعي بالملكة العربية السعودية ولصعوبة اجراء الحصر الشامل لكافة افراد الدراسة فقد قامت الدراسة باستخدام أسلوب العينات العشوائية البسيطة من أجل الحصول على بيانات الدراسة وقد بلغ عدد أفراد عينة الدراسة 192 فرد وهم الذين قاموا بالإجابة على أسئلة استمارة الاستبيان الالكتروني.

الأساليب الإحصائية:

قام البحث باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل بيانات الدراسة من خلال الأساليب الإحصائية التالية:

- معامل الفاكرونيخ لحساب مستوي ثبات أداة الدراسة
- معامل ارتباط بيرسون لتحديد مستوي الاتساق الداخلي وصدق أداة الدراسة وللتعرف على العلاقة بين متغيرات الدراسة
- النسب والتكرارات لوصف خصائص عينة الدراسة
- الوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف مستوي استجابة افراد عينة الدراسة لعبارات أداة الدراسة
- معادلة الانحدار الخطي البسيط لقياس الأثر بين متغيرات الدراسة

أداة الدراسة

قامت الدراسة باستخدام استمارة الاستبيان كأداة للدراسة والتي تكونت من قسمين يتضمن القسم الأول البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة) ويشتمل القسم الثاني علي العبارات المتعلقة بمحور الخدمات ويتضمن 4 ابعاد ويشتمل المحور على 22 عبارة وتم استخدام مقياس ليكرت ذو الخمس درجات الذي يتكون من موافق بشدة (5)، موافق (4)، محايد (3)، غير موافق (2)، غير موافق بشدة (1) في الإجابة على أسئلة محاور الدراسة.

جدول (1) مستويات موافقة عينة الدراسة على عبارات أداة الدراسة

الدرجة	المستوي
1 – 1.799	منخفضة جدا
1.800 – 2.599	منخفضة
2.600 – 3.339	متوسطة
3.400 – 4.199	مرتفعة
4.200 – 5.000	مرتفعة جدا

المصدر: من إعداد الباحث.

صدق أداة الدراسة:

تم إتمام عملية تحكيم الاستبيان بنجاح وفقاً للخطوات المقترحة سابقاً، وقد تم التأكد من صحة الاستبيان. تم اختيار مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال الدراسة لتقييم الاستبيان. تم إرسال نسخة من الاستبيان إلى المحكمين مع نموذج تقييم يتضمن معايير التحكيم. تم مراجعة ملاحظات وتوصيات المحكمين بعناية، وإجراء التعديلات اللازمة على الاستبيان لتحسين صياغة الأسئلة وزيادة شمولية الاستبيان.

تم الحصول على موافقة المحكمين على الصيغة النهائية للاستبيان، والتأكد من أنه يستوفي جميع معايير التحكيم المتفق عليها، والتي تتضمن وضوح الصياغة اللغوية والنحوية للأسئلة، انتماء الأسئلة وارتباطها بأهداف الدراسة، شمولية الاستبيان لجميع جوانب الموضوع، سهولة فهم وإجابة الأسئلة من قبل المستجيبين، التسلسل المنطقي والتنظيم العام للاستبيان، مناسبة طول الاستبيان وعدد الأسئلة، وإمكانية قياس المتغيرات المراد دراستها. بناءً على ذلك، تم التأكد من صحة الاستبيان وجاهزيته للتطبيق على عينة الدراسة لجمع البيانات اللازمة.

تم حساب صدق عبارات استمارة الاستبيان عن طريق تحديد مستوي التجانس الداخلي لأداة الدراسة من خلال حساب معاملات الارتباط بيرسون بين كل عبارة ودرجة العبارة الكلية للمحور الذي تنتهي إليه العبارة حيث جاءت النتائج كما يلي:

جدول (2) معاملات الارتباط لعبارات المحور الاول

م	العبارة	معامل الارتباط بيرسون	الدلالة الاحصائية
خدمات النقل والمواصلات			
1	كيف تقيم كفاءة شبكة المواصلات والنقل في دعم عمليات الشحن والتوزيع لدى الشركة الصناعية التي تعمل بها.	**0.670	0.000
2	توفر خدمات المواصلات والنقل الحالية للشركات الصناعية سرعة وموثوقية في إيصال البضائع إلى الأسواق المحلية والعالمية.	**0.702	0.000
3	تؤثر تكاليف خدمات المواصلات والنقل على تنافسية الشركات الصناعية ومنتجاتها.	**0.667	0.000
4	استثمارات الحكومة في تطوير البنية التحتية للمواصلات والنقل كافية لدعم نمو القطاع الصناعي.	**0.676	0.000
5	تحسين خدمات المواصلات والنقل يعزز القدرة التنافسية للشركات الصناعية في السوق المحلية والدولية.	**0.659	0.000
الخدمات المالية			
6	التمويل المتاح للشركات الصناعية من خلال القنوات المصرفية والمؤسسات المالية الأخرى في كافي في الشركة التي أعمل بها.	**0.699	0.000
7	الشركات الصناعية تواجه صعوبات في الحصول على القروض والتمويل اللازم لتطوير عملياتها وزيادة الإنتاج.	**0.469	0.000
8	تؤثر تكلفة وشروط التمويل المصرفي على قدرة الشركات الصناعية على التوسع والاستثمار.	**0.610	0.000
9	الحوافز والبرامج الحكومية لدعم المالي للقطاع الصناعي كافية وفعالة.	**0.672	0.000
10	يمكن للمؤسسات المالية تطوير منتجاتها وخدماتها لتلبية احتياجات الشركات الصناعية بشكل أفضل.	**0.668	0.000
الخدمات اللوجيستية			
11	البنية التحتية اللوجيستية (مثل مرافق التخزين والنقل) فعالة في دعم عمليات الشركات الصناعية في الشركة التي أعمل لديها.	**0.700	0.000
12	الشركات الصناعية لديها إمكانية الوصول الكافي إلى خدمات اللوجستيات مثل التخزين والشحن والتوزيع.	**0.654	0.000
13	تؤثر تكاليف الخدمات اللوجيستية على هوامش الربح والقدرة التنافسية للشركات الصناعية.	**0.587	0.000
14	الشركات الصناعية تستفيد بشكل كاف من التقنيات الحديثة في مجال اللوجستيات مثل التتبع الإلكتروني للشحنات والتخزين الذكي.	**0.611	0.000
15	تحسين الخدمات اللوجيستية (النقل والتخزين والتوزيع) يؤثر على إنتاجية وتنافسية الشركات الصناعية.	**0.474	0.000
16	الحكومة تقدم حوافز وتسهيلات كافية للمستثمرين في مجال الخدمات اللوجيستية لدعم القطاع الصناعي.	**0.684	0.000
البنية الأساسية (المعلوماتية والتكنولوجية)			
17	البنية التحتية التكنولوجية (اتصالات، إنترنت، أتمتة الإنتاج، إلخ) جيدة في دعم عمليات الشركات الصناعية في الشركة التي أعمل بها.	**0.660	0.000
18	الشركات الصناعية لديها إمكانية الوصول الكافية إلى التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، والتصنيع الرقمي.	**0.827	0.000
19	تؤثر تكاليف تطوير البنية التحتية التكنولوجية على هوامش الربح والقدرة التنافسية للشركات الصناعية.	**0.815	0.000
20	الشركات الصناعية تستفيد بشكل كاف من التقنيات الحديثة في مجال الرقمنة وتكنولوجيا	**0.642	0.000

م	العبارة	معامل الارتباط بيرسون	الدلالة الاحصائية
	المعلومات.		
21	تحسين البنية التحتية التكنولوجية تؤثر على إنتاجية وتنافسية الشركات الصناعية.	**0.821	0.000
22	الحكومة تقدم حوافز وتسهيلات كافية للمستثمرين في مجال تطوير البنية التحتية التكنولوجية لدعم القطاع الصناعي.	**0.852	0.000

المصدر: من إعداد الباحث.

ويتبين من الجدول السابق رقم (2) أن جميع قيم معاملات الارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية للمحور كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) وهذا يعني أن ارتفاع مستوى الصدق لعبارة المحور للاستبيان مما يدل إنه صالح للتطبيق لتحقيق أهداف الدراسة.

ثبات أداة الدراسة:

تم حساب ثبات استمارة الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (3) نتائج ثبات أداة الدراسة بأسلوب ألفا كرونباخ

الأبعاد	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
خدمات النقل والمواصلات	5	0.891
الخدمات المالية	5	0.869
الخدمات اللوجيستية	6	0.891
البنية الأساسية (المعلوماتية والتكنولوجية)	6	0.869
إجمالي استمارة الاستبيان	22	0.923

المصدر: إعداد الباحث.

يبين جدول (4) نتائج ثبات أداة الدراسة المستخدمة، حيث أن قيمة ألفا كرونباخ لمحور أداة الدراسة أكبر من 0.70 وبالتالي تبين هذه النتيجة أن أداة الدراسة على درجة عالية من الثبات وكافية لتحقيق أغراض الدراسة.

خصائص عينة الدراسة

- 1- النوع الاجتماعي: تبين أن 164 من افراد عينة الدراسة كانوا من الذكور بنسبة 85.4 % و 28 من الاناث بنسبة 14.6 %
- 2- العمر: تبين ان 48 من افراد عينة الدراسة أعمارهم اقل من 30 سنة بنسبة 25 % و 108 فرد أعمارهم من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة بنسبة 56.3 % و 24 فرد أعمارهم من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة 12.5 % و 12 فرد أعمارهم 50 سنة فأكثر بنسبة 6.3 %
- 3- المؤهل العلمي: تبين ان 60 فرد من افراد عينة الدراسة مؤهلهم متوسط بنسبة 31.3 % و 116 فرد من افراد عينة الدراسة مؤهلهم بكالوريوس بنسبة 60.4 % و 12 فرد مؤهلهم ماجستير بنسبة 6.3 % و 4 أفراد مؤهلهم دكتوراه بنسبة 2.1 %
- 4- عدد سنوات الخبرة الوظيفية: تبين ان 44 من افراد عينة الدراسة خبرتهم الوظيفية اقل من 5 سنوات بنسبة 22.9 % و 72 فرد خبرتهم الوظيفية من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات بنسبة 37.5 % و 32 فرد خبرتهم الوظيفية من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة بنسبة 16.7 % و 44 فرد خبرتهم الوظيفية 15 سنة فأكثر بنسبة 22.9 %

جدول (4) توزيع عينة الدراسة وفقا للخصائص للشخصية

الخصائص	الفئات	العدد	النسبة %
النوع الاجتماعي	ذكر	164	85.4
	أنثى	28	14.6
العمر	أقل من 30 سنة	48	25.0
	من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة	108	56.3
	من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة	24	12.5
	50 سنة فأكثر	12	6.3
	متوسط	60	31.3
المؤهل العلمي			

الخصائص	الفئات	العدد	النسبة %
	بكالوريوس	116	60.4
	ماجستير	12	6.3
	دكتوراه	4	2.1
عدد سنوات الخبرة الوظيفية	أقل من 5 سنوات	44	22.9
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	72	37.5
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	32	16.7
	15 سنة فأكثر	44	22.9

المصدر: من إعداد الباحث.

تحليل استمارة الاستبيان

المحور الأول: الخدمات

1- خدمات النقل والمواصلات

جدول (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات خدمات النقل والمواصلات

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الموافقة
شبكة المواصلات والنقل كافية في دعم عمليات الشحن والتوزيع لدى الشركة الصناعية التي تعمل بها.	4.188	0.930	1	مرتفع
توفر خدمات المواصلات والنقل الحالية للشركات الصناعية سرعة وموثوقية في إيصال البضائع إلى الأسواق المحلية والعالمية.	4.063	0.803	5	مرتفع
تؤثر تكاليف خدمات المواصلات والنقل على تنافسية الشركات الصناعية ومنتجاتها.	4.125	0.859	3	مرتفع
استثمارات الحكومة في تطوير البنية التحتية للمواصلات والنقل كافية لدعم نمو القطاع الصناعي.	4.167	0.689	2	مرتفع
تحسين خدمات المواصلات والنقل يعزز القدرة التنافسية للشركات الصناعية في السوق المحلية والدولية.	4.063	0.721	4	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحث.

تم ترتيب عبارات خدمة النقل والمواصلات من حيث درجة الأهمية النسبية (قيمة المتوسط الحسابي الأكبر) من وجهة نظر عينة الدراسة تبين أن عبارة (شبكة المواصلات والنقل كافية في دعم عمليات الشحن والتوزيع لدى الشركة الصناعية التي تعمل بها لعام 2024) هي أكثر العبارات أهمية بقيمة 4.188 وانحراف معياري 0.930 وبدرجة موافقة مرتفعة بينما كانت العبارة (توفر خدمات المواصلات والنقل الحالية للشركات الصناعية سرعة وموثوقية في إيصال البضائع إلى الأسواق المحلية والعالمية) هي أقل العبارات أهمية بقيمة 4.063 وانحراف معياري 0.803 وبدرجة موافقة مرتفعة وعند دراسة عبارات خدمات النقل والمواصلات تبين أن جميع العبارات في مستوى الموافقة المرتفع مما يوضح وجود مستوى مرتفع من توفير خدمات النقل والمواصلات في الشركات الصناعية وقطاع الصناعة والتصنيع بالملكة العربية السعودية لعام 2024 من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.121 وانحراف معياري 0.800

2- الخدمات المالية

جدول (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات الخدمات المالية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الموافقة
التمويل المتاح للشركات الصناعية من خلال القنوات المصرفية والمؤسسات المالية الأخرى في كافي في الشركة التي أعمل بها.	4.021	0.779	4	مرتفع
الشركات الصناعية تواجه صعوبات في الحصول على القروض والتمويل اللازم لتطوير عملياتها وزيادة الإنتاج.	4.104	0.772	3	مرتفع

مستوي الموافقة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة
مرتفع	5	0.921	3.896	تؤثر تكلفة وشروط التمويل المصرفي على قدرة الشركات الصناعية على التوسع والاستثمار.
مرتفع جدا	1	0.639	4.271	الحوافز والبرامج الحكومية للدعم المالي للقطاع الصناعي كافية وفعالة.
مرتفع جدا	2	0.597	4.250	يمكن للمؤسسات المالية تطوير منتجاتها وخدماتها لتلبية احتياجات الشركات الصناعية بشكل أفضل.

المصدر: من إعداد الباحث.

تم ترتيب عبارات الخدمات المالية من حيث درجة الأهمية النسبية (قيمة المتوسط الحسابي الأكبر) من وجهة نظر عينة الدراسة تبين أن عبارة (الحوافز والبرامج الحكومية للدعم المالي للقطاع الصناعي كافية وفعالة هذا في العام الحالي للدراسة وهو 2024) هي أكثر العبارات أهمية بقيمة 4.271 وانحراف معياري 0.639 وبدرجة موافقة مرتفعة جدا بينما كانت العبارة (تؤثر تكلفة وشروط التمويل المصرفي على قدرة الشركات الصناعية على التوسع والاستثمار) هي أقل العبارات أهمية بقيمة 3.896 وانحراف معياري 0.921 وبدرجة موافقة مرتفعة وعند دراسة عبارات الخدمات المالية تبين أن جميع العبارات في مستوى الموافقة المرتفع مما يوضح وجود مستوى مرتفع من توفير الخدمات المالية في الشركات الصناعية وقطاع الصناعة والتصنيع بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.108 بانحراف معياري 0.742

3- الخدمات اللوجيستية

جدول (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات الخدمات اللوجيستية

مستوي الموافقة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة
مرتفع جدا	4	0.701	4.271	البنية التحتية اللوجيستية (مثل مرافق التخزين والنقل) فعالة في دعم عمليات الشركات الصناعية في الشركة التي أعمل لديها.
مرتفع جدا	3	0.714	4.313	الشركات الصناعية لديها إمكانية الوصول الكافي إلى خدمات اللوجستيات مثل التخزين والشحن والتوزيع.
مرتفع جدا	5	0.772	4.229	تؤثر تكاليف الخدمات اللوجيستية على هوامش الربح والقدرة التنافسية للشركات الصناعية.
مرتفع جدا	1	0.565	4.375	الشركات الصناعية تستفيد بشكل كاف من التقنيات الحديثة في مجال اللوجستيات مثل التتبع الإلكتروني للشحنات والتخزين الذكي.
مرتفع جدا	2	0.719	4.333	تحسين الخدمات اللوجيستية (النقل والتخزين والتوزيع) يؤثر على إنتاجية وتنافسية الشركات الصناعية.
مرتفع	6	0.756	4.188	الحكومة تقدم حوافز وتسهيلات كافية للمستثمرين في مجال الخدمات اللوجيستية لدعم القطاع الصناعي.

المصدر: من إعداد الباحث.

تم ترتيب عبارات الخدمات اللوجيستية من حيث درجة الأهمية النسبية (قيمة المتوسط الحسابي الأكبر) من وجهة نظر عينة الدراسة تبين أن عبارة (الشركات الصناعية تستفيد بشكل كاف من التقنيات الحديثة في مجال اللوجستيات مثل التتبع الإلكتروني للشحنات والتخزين الذكي لعام 2024) هي أكثر العبارات أهمية بقيمة 4.375 وانحراف معياري 0.565 وبدرجة موافقة مرتفعة جدا بينما كانت العبارة (الحكومة تقدم حوافز وتسهيلات كافية للمستثمرين في مجال الخدمات اللوجيستية لدعم القطاع الصناعي) هي أقل العبارات أهمية بقيمة 4.229 وانحراف معياري 0.772 وبدرجة موافقة مرتفعة جدا وعند دراسة عبارات الخدمات اللوجيستية تبين أن جميع العبارات في مستوى الموافقة المرتفع جدا مما يوضح وجود مستوى مرتفع جدا من توفير الخدمات اللوجيستية في الشركات الصناعية وقطاع الصناعات والتصنيع بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.304 بانحراف معياري 0.694

4- البنية الأساسية (المعلوماتية والتكنولوجية)

جدول (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات البنية الأساسية (المعلوماتية والتكنولوجية)

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الموافقة
البنية التحتية التكنولوجية (اتصالات، إنترنت، أتمتة الإنتاج، إلخ) جيدة في دعم عمليات الشركات الصناعية في الشركة التي أعمل بها.	4.417	0.642	3	مرتفع جدا
الشركات الصناعية لديها إمكانية الوصول الكافية إلى التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، والتصنيع الرقمي.	4.292	0.646	6	مرتفع جدا
تؤثر تكاليف تطوير البنية التحتية التكنولوجية على هوامش الربح والقدرة التنافسية للشركات الصناعية.	4.417	0.608	2	مرتفع جدا
الشركات الصناعية تستفيد بشكل كاف من التقنيات الحديثة في مجال الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات.	4.313	0.619	5	مرتفع جدا
تحسين البنية التحتية التكنولوجية تؤثر على إنتاجية وتنافسية الشركات الصناعية.	4.396	0.569	4	مرتفع جدا
الحكومة تقدم حوافز وتسهيلات كافية للمستثمرين في مجال تطوير البنية التحتية التكنولوجية لدعم القطاع الصناعي.	4.479	0.541	1	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الباحث.

تم ترتيب عبارات البنية الأساسية (المعلوماتية والتكنولوجية) من حيث درجة الأهمية النسبية (قيمة المتوسط الحسابي الأكبر) من وجهة نظر عينة الدراسة تبين أن عبارة (الحكومة تقدم حوافز وتسهيلات كافية للمستثمرين في مجال تطوير البنية التحتية التكنولوجية لدعم القطاع الصناعي لعام 2024) هي أكثر العبارات أهمية بقيمة 4.479 وانحراف معياري 0.541 وبدرجة موافقة مرتفعة جدا بينما كانت العبارة (الشركات الصناعية تستفيد بشكل كاف من التقنيات الحديثة في مجال الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات) هي أقل العبارات أهمية بقيمة 4.188 وانحراف معياري 0.756 وبدرجة موافقة مرتفعة وعند دراسة عبارات البنية الأساسية (المعلوماتية والتكنولوجية) تبين أن ست عبارات في مستوى الموافقة المرتفع جدا وعبارة واحدة في مستوى الموافقة المرتفع مما يوضح وجود مستوى مرتفع جدا من توفير البنية الأساسية (المعلوماتية والتكنولوجية) في الشركات الصناعية وقطاع الصناعة والتصنيع بالملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.357 وانحراف معياري 0.626 يتبين مما سبق وجود مستوى مرتفع من توفير الخدمات في الشركات الصناعية وقطاع الصناعة والتصنيع بالملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.178 وانحراف معياري 0.745.

اختبار فروض الدراسة

الفرضية الرئيسية: هناك علاقة بين توفير الخدمات المتطورة وتعزيز الأداء الاقتصادي للقطاعات الصناعية والتصنيعية في المملكة العربية السعودية.

جدول (10) توفير الخدمات المتطورة وتعزيز الأداء الاقتصادي

ملخص النموذج Model Summary						
معامل الارتباط R		معامل التحديد R ²		معامل R-2 Adjusted		
0.717		0.514		0.512		
تحليل التباين ANOVA						
النموذج	مجموع المربعات	درجات الحريةDf	متوسط المربعات	F	Sig F	
الانحدارRegression	1065.483	1	1065.483	**201.131	0.000	
الباقىResidual	1006.517	190	5.297			
المجموعTotal	2072.000	191				
المتغير التابع	النموذج	B	الخطأ المعياري	Beta	T	Sig T

ملخص النموذج Model Summary						
أداء الشركات	الثابت Constant	9.634	1.481	6.507	.000	
التنوع الاستراتيجي	.333	.023	.717	14.182	.000	

المصدر: من إعداد الباحث.

تبين وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين توفير الخدمات المتطورة وتعزيز الأداء الاقتصادي للشركات في سوق التنافس العالمي عند مستوى معنوية 0.01 ويتبين وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لتوفير الخدمات المتطورة وتعزيز الأداء الاقتصادي في أداء الشركات الصناعية بالملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي عند مستوى معنوية 0.01 واتضح ان المتغير المستقل (توفير الخدمات المتطورة) يفسر 51.4 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الأداء الاقتصادي للشركات) وتبين أن كلما ازداد مستوى توفير الخدمات المتطورة بمقدار 1 % ازداد مستوى الأداء الاقتصادي للشركات بالملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي بمقدار 0.333% وهو ما يوضح صحة الفرض الرئيسي للدراسة

الفرضية الفرعية الأولى: هناك علاقة بين تقديم خدمات تكنولوجيا واستشارية متقدمة وزيادة الإنتاجية في القطاعات الصناعية بالملكة العربية السعودية.

جدول (11) تأثير تقديم خدمات تكنولوجيا واستشارية متقدمة وزيادة الإنتاجية

ملخص النموذج Model Summary						
معامل الارتباط R		معامل التحديد R ²		معامل R ² Adjusted		
0.714		0.509		0.507		
تحليل التباين ANOVA						
النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية Df	متوسط المربعات	F	Sig F	
الانحدار Regression	1055.599	1	1055.599	197.327**	0.000	
الباقى Residual	1016.401	190	5.349			
المجموع Total	2072.000	191				
المتغير التابع	النموذج	B	الخطأ المعياري	Beta	T	Sig T
أداء الشركات	الثابت Constant	13.795	1.201		11.488	.000
	التنوع المترابط وغير المترابط	.811	.058	.714	14.047	.000

المصدر: من إعداد الباحث.

تبين وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين خدمات تكنولوجيا واستشارية متقدمة وزيادة الإنتاجية في القطاعات الصناعية بالملكة العربية السعودية لعام 2024 عند مستوى معنوية 0.01 ويتبين وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لخدمات تكنولوجيا واستشارية متقدمة وزيادة الإنتاجية في القطاعات الصناعية بالملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية 0.01 واتضح ان المتغير المستقل (خدمات تكنولوجيا واستشارية متقدمة) يفسر 50.9 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (زيادة الإنتاجية) وتبين أن كلما ازداد مستوى توفير خدمات تكنولوجيا واستشارية متقدمة بمقدار 1 % ازداد مستوى زيادة الإنتاجية في القطاعات الصناعية بالملكة العربية السعودية بمقدار 0.811% وهو ما يوضح صحة الفرض الفرعي الأول للدراسة

الفرضية الفرعية الثانية: هناك علاقة بين توفير خدمات التعليم والتدريب المهني والخدمات التقنية وتحسين جودة المنتجات المصنعة في القطاعات الصناعية.

جدول (12) تأثير توفير خدمات التعليم والتدريب المهني والخدمات

ملخص النموذج Model Summary		
معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	معامل R ² Adjusted

0.309		0.313		0.559		
ANOVA تحليل التباين						
Sig F	F	متوسط المربعات	Df درجات الحرية	مجموع المربعات	النموذج	
0.000	**86.525	648.333	1	648.333	Regression الانحدار	
		7.493	190	1423.667	Residual الباقي	
			191	2072.000	Total المجموع	
Sig T	T	Beta	الخطأ المعياري	B	النموذج	المتغير التابع
.000	9.963		1.589	15.833	Constant الثابت	أداء
.000	9.302	.559	.077	.714	التنوع الداخلي والخارجي	الشركات

المصدر: من إعداد الباحث.

تبين وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين توفير خدمات التعليم والتدريب المهني والخدمات التقنية وتحسين جودة المنتجات المصنعة في القطاعات الصناعية لعام 2024 عند مستوى معنوية 0.01 ويتبين وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لتوفير خدمات التعليم والتدريب المهني والخدمات التقنية وتحسين جودة المنتجات المصنعة في القطاعات الصناعية في سوق التنافس العالمي عند مستوى معنوية 0.01 واتضح ان المتغير المستقل (توفير خدمات التعليم والتدريب المهني والخدمات التقنية) يفسر 31.3 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (تحسين جودة المنتجات المصنعة) وتبين أن كلما ازداد مستوى توفير خدمات التعليم والتدريب المهني والخدمات التقنية بمقدار 1 % ازداد مستوى تحسين جودة المنتجات المصنعة في القطاعات الصناعية بالملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي بمقدار 0.714% وهو ما يوضح صحة الفرض الفرعي الثاني للدراسة.

الفرضية الفرعية الثالثة: هناك علاقة بين استخدام خدمات لوجستية ومالية متكاملة وتقليل التكاليف التشغيلية للشركات الصناعية في المملكة.

جدول (13) تأثير استخدام خدمات لوجستية ومالية متكاملة وتقليل التكاليف التشغيلية

ملخص النموذج Model Summary						
معامل R ² Adjusted		معامل التحديد R ²		معامل الارتباط R		
0.425		0.428		0.655		
ANOVA تحليل التباين						
Sig F	F	متوسط المربعات	درجات الحريةDf	مجموع المربعات	النموذج	
0.000	**142.455	887.839	1	887.839	الانحدارRegression	
		6.232	190	1184.161	الباقىResidual	
			191	2072.000	المجموعTotal	
Sig T	T	Beta	الخطأ المعياري	B	النموذج	المتغير التابع
0.000	6.884		1.627	11.200	الثابتConstant	أداء الشركات
0.000	11.935	.655	.075	.897	التنوع الأفقي والرأسي	

المصدر: من إعداد الباحث.

تبين وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين استخدام خدمات لوجستية ومالية متكاملة وتقليل التكاليف التشغيلية عند مستوى معنوية 0.01 ويتبين وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لاستخدام خدمات لوجستية ومالية متكاملة وتقليل التكاليف التشغيلية للشركات الصناعية في المملكة لعام 2024 عند مستوى معنوية 0.01 واتضح ان المتغير المستقل (استخدام خدمات لوجستية ومالية متكاملة) يفسر 42.8 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (تقليل التكاليف التشغيلية) وتبين أن كلما ازداد مستوى استخدام خدمات لوجستية ومالية متكاملة بمقدار 1 % ازداد مستوى تقليل التكاليف التشغيلية للشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي بمقدار 0.897% وهو ما يوضح صحة الفرض الفرعي الثالث للدراسة.

استنتاجات الدراسة

- ✓ وجود مستوى مرتفع من توفير خدمات النقل والمواصلات في الشركات الصناعية وقطاع الصناعة والتصنيع بالملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.121 بانحراف معياري 0.800.
- ✓ وجود مستوى مرتفع من توفير الخدمات المالية في الشركات الصناعية وقطاع الصناعة والتصنيع بالملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.108 بانحراف معياري 0.742.
- ✓ وجود مستوى مرتفع جدا من توفير الخدمات اللوجستية في الشركات الصناعية وقطاع الصناعات والتصنيع بالملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.304 بانحراف معياري 0.694.
- ✓ وجود مستوى مرتفع جدا من توفير البنية الأساسية (المعلوماتية والتكنولوجية) في الشركات الصناعية وقطاع الصناعة والتصنيع بالملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.357 بانحراف معياري 0.626.
- ✓ يتبين مما سبق وجود مستوى مرتفع من توفير الخدمات في الشركات الصناعية وقطاع الصناعة والتصنيع بالملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.178 بانحراف معياري 0.745.
- ✓ وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين توفير الخدمات المتطورة وتعزيز الأداء الاقتصادي للشركات في سوق التنافس العالمي عند مستوى معنوية 0.01 ويتبين وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لتوفير الخدمات المتطورة وتعزيز الأداء الاقتصادي في أداء الشركات الصناعية بالملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي عند مستوى معنوية 0.01 واتضح ان المتغير المستقل (توفير الخدمات المتطورة) يفسر 51.4 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الأداء الاقتصادي للشركات) وتبين أن كلما ازداد مستوى توفير الخدمات المتطورة بمقدار 1 % ازداد مستوى الأداء الاقتصادي للشركات بالملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي بمقدار 0.333% وهو ما يوضح صحة الفرض الرئيسي للدراسة.
- ✓ وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين خدمات تكنولوجية واستشارية متقدمة وزيادة الإنتاجية في القطاعات الصناعية بالملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية 0.01 ويتبين وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية خدمات تكنولوجية واستشارية متقدمة وزيادة الإنتاجية في القطاعات الصناعية بالملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية 0.01 واتضح ان المتغير المستقل (خدمات تكنولوجية واستشارية متقدمة) يفسر 50.9 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (زيادة الإنتاجية) وتبين أن كلما ازداد مستوى توفير خدمات تكنولوجية واستشارية متقدمة بمقدار 1 % ازداد مستوى زيادة الإنتاجية في القطاعات الصناعية بالملكة العربية السعودية بمقدار 0.811% وهو ما يوضح صحة الفرض الفرعي الأول للدراسة.
- ✓ وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين توفير خدمات التعليم والتدريب المهني والخدمات التقنية وتحسين جودة المنتجات المصنعة في القطاعات الصناعية عند مستوى معنوية 0.01 ويتبين وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لتوفير خدمات التعليم والتدريب المهني والخدمات التقنية وتحسين جودة المنتجات المصنعة في القطاعات الصناعية في سوق التنافس العالمي عند مستوى معنوية 0.01 واتضح ان المتغير المستقل (توفير خدمات التعليم والتدريب المهني والخدمات التقنية) يفسر 31.3 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (تحسين جودة المنتجات المصنعة) وتبين أن كلما ازداد مستوى توفير خدمات التعليم والتدريب المهني والخدمات التقنية بمقدار 1 % ازداد مستوى تحسين جودة المنتجات المصنعة في القطاعات الصناعية بالملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي بمقدار 0.714% وهو ما يوضح صحة الفرض الفرعي الثاني للدراسة.
- ✓ وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين استخدام خدمات لوجستية ومالية متكاملة وتقليل التكاليف التشغيلية عند مستوى معنوية 0.01 ويتبين وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لاستخدام خدمات لوجستية ومالية متكاملة وتقليل التكاليف التشغيلية للشركات الصناعية في المملكة عند مستوى معنوية 0.01 واتضح ان المتغير المستقل (استخدام خدمات لوجستية ومالية متكاملة) يفسر 42.8 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (تقليل التكاليف التشغيلية) وتبين أن كلما ازداد مستوى استخدام خدمات لوجستية ومالية متكاملة بمقدار 1 % ازداد مستوى تقليل التكاليف التشغيلية للشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي بمقدار 0.897% وهو ما يوضح صحة الفرض الفرعي الثالث للدراسة.

التوصيات

- ضرورة تعزيز البنية التحتية الرقمية والتكنولوجية في المناطق الصناعية والتصنيعية بالملكة لتحسين جودة الخدمات المقدمة.
- تشجيع المنشآت الصناعية والتصنيعية على تبني التقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لتعزيز الكفاءة التشغيلية والإنتاجية.

م	عبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
	دعم عمليات الشحن والتوزيع لدى الشركة الصناعية التي تعمل بها.					
2	توفر خدمات المواصلات والنقل الحالية للشركات الصناعية سرعة وموثوقية في إيصال البضائع إلى الأسواق المحلية والعالمية.					
3	تؤثر تكاليف خدمات المواصلات والنقل على تنافسية الشركات الصناعية ومنتجاتها.					
4	استثمارات الحكومة في تطوير البنية التحتية للمواصلات والنقل كافية لدعم نمو القطاع الصناعي.					
5	تحسين خدمات المواصلات والنقل يعزز القدرة التنافسية للشركات الصناعية في السوق المحلية والدولية.					
البعد الثاني: الخدمات المالية						
6	التمويل المتاح للشركات الصناعية من خلال القنوات المصرفية والمؤسسات المالية الأخرى في كافي في الشركة التي أعمل بها.					
7	الشركات الصناعية تواجه صعوبات في الحصول على القروض والتمويل اللازم لتطوير عملياتها وزيادة الإنتاج.					
8	تؤثر تكلفة وشروط التمويل المصرفي على قدرة الشركات الصناعية على التوسع والاستثمار.					
9	الحوافز والبرامج الحكومية للدعم المالي للقطاع الصناعي كافية وفعالة.					
10	يمكن للمؤسسات المالية تطوير منتجاتها وخدماتها لتلبية احتياجات الشركات الصناعية بشكل أفضل.					
البعد الثالث: الخدمات اللوجستية						
11	البنية التحتية اللوجستية (مثل مرافق التخزين والنقل) فعالة في دعم عمليات الشركات الصناعية في الشركة التي أعمل لديها.					
12	الشركات الصناعية لديها إمكانية الوصول الكافي إلى خدمات اللوجستيات مثل التخزين والشحن والتوزيع.					
13	تؤثر تكاليف الخدمات اللوجستية على هوامش الربح والقدرة التنافسية للشركات الصناعية.					
14	الشركات الصناعية تستفيد بشكل كاف من التقنيات الحديثة في مجال اللوجستيات مثل التتبع الإلكتروني للشحنات والتخزين الذكي.					
15	تحسين الخدمات اللوجستية (النقل والتخزين					

م	عبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
	والتوزيع) يؤثر على إنتاجية وتنافسية الشركات الصناعية.					
16	الحكومة تقدم حوافز وتسهيلات كافية للمستثمرين في مجال الخدمات اللوجستية لدعم القطاع الصناعي.					
البعد الرابع: البنية الأساسية (المعلوماتية والتكنولوجية)						
17	البنية التحتية التكنولوجية (اتصالات، إنترنت، أتمتة الإنتاج، إلخ) جيدة في دعم عمليات الشركات الصناعية في الشركة التي تعمل بها.					
18	الشركات الصناعية لديها إمكانية الوصول الكافية إلى التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، والتصنيع الرقمي.					
19	تؤثر تكاليف تطوير البنية التحتية التكنولوجية على هامش الربح والقدرة التنافسية للشركات الصناعية.					
20	الشركات الصناعية تستفيد بشكل كاف من التقنيات الحديثة في مجال الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات.					
21	تحسين البنية التحتية التكنولوجية تؤثر على إنتاجية وتنافسية الشركات الصناعية.					
22	الحكومة تقدم حوافز وتسهيلات كافية للمستثمرين في مجال تطوير البنية التحتية التكنولوجية لدعم القطاع الصناعي.					

المصدر: من إعداد الباحث.